الأربعاء 3 حزيران 2020
العدد 4064 السنة الرابعة عشرة
Mercredi 3 Juin 2020 no 4064 14ème année

20 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

تقرير

بكركي تخلي مستأجرين تحت التهديد
الأولوية لـ«زراعة الأفوكادو»!

8

وزير الاقتصاد يخضع لكارتيل الأفران: تشريع سرقة الرغيف [2]

«قيصر» يهزّ الحكومة [2]

ترامب يهدد الأميركيين
سأقمعكم بالعسكر!

[14 ـ 15]

(أ ف ب)

تقرير

«نكتة» الموازنة بلا عجز
2500 مليار ليرة في 3 أشهر!

4

تقرير

مليون لبناني تحت خط الفقر الغذائي

6

قضية

النفط السوري
تسع سنوات من العقوبات والنهب

16

المشهد السياسي

التقنين مرجّح للارتفاع إذا مُنع لبنان من شراء الطاقة من سوريا

حكومة دياب تهتزّ: مأزق التداول بقانون قيصر

أوقعت الحكومة نفسها في مأزق الموقف من قانون قيصر الخاص بالعقوبات القصوى على سوريا. هذا هو الانطباع السائد لدى غالبية القوى النافذة عشية بدء لجنة وزارية مناقشة القانون الأميركي للبحث في كيفية تعامل لبنان معه

أوقعت الحكومة اللبنانية نفسها في ورطة قانون مُحاصرة سوريا (قيصر) الذي دخل حيّز التنفيذ مطلع الشهر الجاري، إذ الزمت نفسها باتخاذ قرار بشأنه. فإما أن تقبل به وتفكّ الارتباط نهائياً مع الدولة السورية، وتكون شريكة في جريمة تجويع الشعب السوري ومحاصرة المقاومة، وإما أن ترفض الضوابط الأميركية، ما قد يُعرّضها لعقاب سياسي - اقتصادي.

القوى النافذة التي تعتبر أن الحكومة أوقعت نفسها في مأزق، تعتقد أنه كان بإمكان الرئيس حسان دياب تركُ الأمر للمشاورات السياسية، وأن يصار الى البحث الموضعي في ما يرتّبه القانون من تبعات على صعيد التعاون بين وزارات لبنانية وسورية، أو على العلاقات التي تربط شركات ومؤسسات لبنانية باخرى سورية، والتوصل إلى مخرَج من المفاعيل المُتدرجة للقانون الأميركي.

ما حصل داخل الحكومة خلقَ إرباكاً لدى بعض إدارات الدولة التي تربطها بالجمهورية السورية عقود تعاون، والتي على ما يبدو ستجمّد أي تعاون إضافي في انتظار قرار الحكومة. وفي هذا الإطار، علمت «الأخبار» أن مؤسسة كهرباء لبنان أعدّت كتاباً لإرساله إلى وزارة الخارجية اللبنانية، بعنوان تجديد عقود استجرار الطاقة الكهربائية من سوريا، إذ وقّعت المؤسسة ثلاثة عقود مع المؤسسة العامة لنقل الكهرباء في سوريا، إضافة إلى عقد تشغيل وصيانة شبكة تغذية وبئر مياه في قرية الطفيل اللبنانية. وبما أن مؤسسة كهرباء لبنان في صدد تجديد هذه العقود، فإنها ستطلب من الخارجية اللبنانية إفادتها بوجود أي مانع لذلك، في ظل ما يُحكى عن العقوبات المفروضة على دمشق، مع أن تسديد المبالغ المُستحقة يتم عبر مصرف لبنان باليورو اللبناني.

وزير الخارجية ناصيف حتّي أكد في اتصال مع «الأخبار» أن الكتاب «لم يصلنا، وإذا طلبت مؤسسة كهرباء لبنان رأينا، فلسنا مخوّلين الإجابة على ذلك بشكل انفرادي، بل سنرفع الموضوع إلى مجلس الوزراء وهو من يقرر». حتّي الذي سيشارك في أول اجتماع للجنة اليوم (هو عضو فيها) قال إن «هذا القانون غير مُلزم، ومناقشته في اللجنة لا تعني أننا نتبنّاه، لكن من الطبيعي، في ظلّ وجود هكذا قانون ستكون له مفاعيله على الواقع اللبناني، أن يكون موضع متابعة ودراسة في اللجنة التي سترفع أفكارها إلى الحكومة لتتعامل معه بما يحفظ سيادة الدولة ومصالحها».

مؤسسة كهرباء لبنان تسأل عن موانع أمام تجديد العقود الموقّعة مع سوريا

مصادر سياسية معنية قالت إن هذه العقود بحكم المجمّدة، وإن استجرار الكهرباء من سوريا متوقّف منذ تشكيل الحكومة بإيعاز من وزير الطاقة ريمون غجر. لكن الأخير أوضح لـ«الأخبار» أن الحكومة «ستنظر في ما إذا كان القانون يمنعنا من شراء الكهرباء من سوريا، والأمر سيقارب انطلاقاً من القانون اللبناني، وعلى وزارة العدل وهيئة تشريع القضايا أن تقولا لنا ما الذي يسمح به القانون اللبناني أو يرفضه»، لافتاً الى أن «اجتماع اليوم تشاوري بين الوزراء المعنيين»، علماً بأن ساعات التقنين مرجّحة للارتفاع إذا مُنع لبنان من شراء الطاقة من سوريا.

على وقع هذه الأجواء البالغة الحساسية، بدا غبار كثيف يلفّ الحكومة التي تتهمها بعض الأطراف السياسية بأنها «صوت بلا فعل»، فهي «كثيرة الاجتماعات قليلة الأفعال». ولفتت مصادر مُطلعة الى أن الخطوة التي اتخذتها الحكومة في ما خصّ القانون أثارت «نقزة» بعض القوى المُشاركة فيها، والتي ترفُض أن ينضمّ وزراؤها إلى أي اجتماعات تشاورية بشأنه.

وكانت الحكومة قد عقدت أمس جلسة أقرّت خلالها عدداً من البنود العادية، من دون التطرق إلى بند التعيينات الذي أجّل إلى الأسبوع المقبل. ونقلت وزيرة الإعلام منال عبد الصمد أن دياب افتتح الجلسة بالتأكيد أن حكومته هي «حكومة تكنوقراط وليست حكومة مواجهة سياسية».

(الأخبار)

حتّي لـ«الأخبار»: سنتعامل مع القانون بما يحفظ سيادة الدولة ومصالحها (مروان بو حيدر)

«صيدا تنتفض» الجمعة... لا السبت

بإجماع كل مكونات حراك صيدا المعنون منذ انتفاضة 17 تشرين الأول بـ«صيدا تنتفض»، اتخذ القرار بتظاهرة شعبية الجمعة في 5 حزيران، من أمام مصرف لبنان في صيدا الى ساحة إيليا.

القرار جاء للرد على دعوات «مشبوهة» صدرت عن قوى سلطوية وظائفية لتنظيم تظاهرات يوم السبت 6/6، تحمل في عناوينها استهدافاً لسلاح المقاومة، وهو ما رأت فيه «صيدا تنتفض» حرفاً لأهداف انتفاضة تشرين.

ستحضر في تظاهرة صيدا شعارات محاربة منظومة الفساد وتحميل مسؤولية الانهيار الاقتصادي لكل قوى النظام وستدعو الى استعادة الأموال المنهوبة والضغط على المصارف لإعادة أموال المودعين الصغار المصادرة.

أحد المشاركين قال لـ«الأخبار»: «منذ 17 تشرين الأول، لن تحيد صيدا عن بوصلة الانتفاضة الشعبية وستتصدى لكل من يحاول حرفها عن أهدافها الحقيقية خدمة لسفيرة أجنبية هنا أو دولة معادية هناك».

(الأخبار)

تقرير

اليونيفيل تفعّل نشاطها الأمني والاستخباري

زيارة دياب للناقورة: ديل كول يروّج الدعاية الإسرائيلية!

فراس الشوفي

تحمل الأشهر المقبلة، من الآن حتى نهاية آب، موعد تمديد مهمّة القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان (اليونيفيل)، كما كبيراً من الضغوط، داخلياً على السلطات اللبنانية والجيش، وخارجياً على منظمة الأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن، في سبيل تحقيق تعديل رسمي لمهمّة القوات «المتعددة الجنسيات». إلّا أن كل الضغوط والجهود الدبلوماسية الإسرائيلية والأميركية في الأروقة الدولية لا تبدو أنها حصلت حتى الآن على غطاء من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، ليبقى سيف الفيتو الروسي والصيني والاعتراض الفرنسي احتمالاً كبيراً للحفاظ على مهمة اليونيفيل من دون تعديل.

أمام هذا الواقع، وبخطوات صغيرة لكن مدروسة، يحاول ثنائي قائد القوات الدولية العاملة في الجنوب (اليونيفيل)، الجنرال الإيطالي ستيفانو ديل كول وزميله رئيس الأركان العميد الفرنسي فريديريك باوتشر، تحقيق الإرادة الأميركية - الإسرائيلية في محاولة توسيع عمل اليونيفيل عبر تعديل الأداء لا المهام. في خطوة غايتها تقييد حركة المقاومة في الجنوب، بأساليب موازية للضغوط الدبلوماسية، والتهديد بالمقابل، بالمطالبة الإسرائيلية بتخفيض العديد!

وهذه السياسة، «التسلّل» إلى المبتغى بجرعات صغيرة، من دون استفزاز كبير للمقاومة، سياسة ناجحة إلى حدّ ما، بدأت مع تعيين ديل كول (راجع «الأخبار»، 26 نيسان 2019). فالجنرال الإيطالي تعلّم من أسلافه أن المواجهة المباشرة مع المقاومة سياسة خاسرة، بينما تُعطي مراكمة النقاط ربحاً مضموناً لأهدافه، وتحرم المقاومة من ذريعة نافرة للتصعيد.

أكثر من مصدر معني بمتابعة نشاط قائد القوات الدولية، الذي أجّلت جائحة كورونا تعيين بديل منه، يؤكّد أن الشغل الشاغل للأخير نقل رسائل العدوّ التهديدية إلى الجانب اللبناني، بكل مستوياته، وإقناع المسؤولين بأن المقاومة تخرق القرار 1701. وفي الوقت نفسه، يسعى ديل كول وباوتشر إلى منح قواتهما قوّة أمر واقع بخطوات عملية ميدانية على مسرح العمليات الجنوبي، تمكّنهم من تسديد المطالب الإسرائيلية على دفعات.

ولا يكفي أن الحكومة استعجلت قرار التمديد للقوات الدولية في رسالة «حسن سلوك» للقيّمين على صندوق النقد الدولي، كان هذه المرّة رئيس الحكومة حسان دياب ومعه وزيرة الدفاع زينة عكر هما هدف «الإقناع» عند أركان القوات الدولية، حيث حفل اللقاء الذي جمعهم في الناقورة قبل أيام بحملة دعاية موجّهة، غايتها إحراج دياب وتثبيت قيام المقاومة بخروقات للخط الأزرق والـ1701 والاستقرار في الجنوب، أمامه.

وبحسب معلومات «الأخبار»، فإن دل كول استعان بشاشة كبيرة ليشرح مهمة اليونيفيل وعمل البعثة وتنظيمها بشكل عام، عارضاً التعاون «الإيجابي» مع الجيش. وسلّط الضوء على مدة عمل اليونيفيل والتجديد السنوي لها، مفصّلاً التقرير الفصلي الذي يصدر كل أربعة أشهر حول الالتزام بالـ1701، ودور قواته «الحيادي»، مع تركيز كبير على حرية حركة القوات (freedom of movement). إلّا أن هذه المقدمات تبعها استعراض «دعائي» للأحداث على الخط الأزرق، وبعض الحوادث المتفرقة التي حصلت مؤخّراً، كحادثة مجدل زون والأنفاق التي قيل إنها للمقاومة. واستخدم ديل كول مقطع فيديو كان «الإعلام الحربي» في المقاومة قد بثّه غداة إطلاق صاروخ في 1 أيلول الماضي باتجاه الية معادية قرب مستوطنة «أفيغيم» شمال فلسطين المحتلة، رداً على قيام العدو باستهداف الضاحية الجنوبية بطائرات مسيّرة.

المفاجأة أن ديل كول وفريقه مرّروا من بين الخروقات صورة للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله مع عرض مواقفه الأخيرة من اليونيفيل، التي اعتبرها الجنرال الإيطالي خرقاً خطيراً للقرار 1701، في ترويج واضح للدعاية الإسرائيلية!

وذكّر الجنرال الإيطالي بحوادث بليدا الثلاثة، عندما قامت عدة دوريات من القوات الدولية بسلوك طرق غير متفق عليها مع الجيش، ما وضعها أمام اعتراضات أهالي البلدة. طبعاً، لم ينسَ التذكير بـ«أفضال» اليونيفيل في مساعدة بلدية بليدا، لكنّه اعترف بأن بعض الدوريات يسلك أحياناً أماكن عن طريق الخطأ، وأن من الواجب على القوات الدولية التعويض عن الأضرار التي تحدثها في الممتلكات والسيارات وغيرها، معتبراً الاجتماع الثلاثي في الناقورة مفصلاً مهماً لمنع التصعيد.

وفيما تجوب الطائرات المسيّرة المعادية الأجواء اللبنانية يومياً، ويسمعها اللبنانيون في منازلهم، لفت ديل كول إلى أن «الخروقات الجوية الإسرائيلية انخفضت إلى حدّ ما بعد أن قمنا بإيصال رسائل إلى إسرائيل بضرورة وقف الخروقات». ثم طلب درس إعادة تعليم 17 نقطة مرسمة سابقاً على الحدود الجنوبية، وشكر الحكومة على طلبها إبقاء عديد اليونيفيل على حاله. من جهته، طالب رئيس الحكومة القوات الدولية بأن «تضع خروقات العدو تحت المجهر»، مؤكّداً أن «دور اليونيفيل مهم جداً وإيجابي للبنان».

الضغط الرسمي لا يقارن خطورةً بتلك الخطوات التي بدأت اليونيفيل تتخذها ميدانياً، إن بشكل منفرد أو بالضغط على بعض ضباط الجيش اللبناني العاملين في قطاع جنوب الليطاني لاتخاذ قرارات داعمة للتوجهات الجديدة (راجع «الأخبار»: الأربعاء 8 كانون الثاني 2020)، إذ علمت «الأخبار»، أن اليونيفيل اتخذت قراراً بتفعيل نشاطها الأمني والاستخباري في الجنوب، وتوسيع دائرة التعاون مع البلديات والجهات المحلية، للاستعلام عن نشاط المقاومة أفراداً وتنظيماً، بعد أن تبيّنت فعالية هذا النوع من العمل على حساب العمل العسكري، ومحاولات الدخول الفاشلة إلى الممتلكات الخاصة بذريعة وجود أسلحة فيها.

من الجنوب إلى الحدود السورية

لا تنفصل التحرّكات الدولية في الجنوب عن التحرّكات على الحدود الشرقية مع سوريا، تحت عنوان مكافحة التهريب والمعابر غير الشرعية، التي تهدف أوّلاً وأخيراً من الوجهة الدولية إلى حصار المقاومة في لبنان عن عمقها البري الاستراتيجي، وحصار سوريا من غربها الاستراتيجي. ولم تكن مفهومة الأسباب التي دفعت دياب إلى التبنّي الكامل للحملة على الحدود الشرقية وقيامه بزيارة لها، تعطي أبعاداً سياسة أكبر من حجم التهريب الفعلي التاريخي والطبيعي على الحدود الوهمية بين البلدين. لكن، علمت «الأخبار» أن رئيس المجلس الأعلى للجمارك العميد أسعد الطفيلي والمدير العام للجمارك بدري ضاهر سيشاركان في الاجتماع المقبل بين ممثلي صندوق النقد الدولي والحكومة ومصرف لبنان، في خطوة هدفها إرضاء الصندوق، الذي يربط البعض قروضه بـ«ضبط الحدود».

مرّر ديل كول أمام دياب صورة لنصر الله معتبراً مواقفه خرقاً خطيراً لـ1701

تقرير

وزير الاقتصاد يخضع لكارتيل الأفران: تشريع سرقة الرغيف

رلى إبراهيم

خضع وزير الاقتصاد راوول نعمة لجشع كارتيل المطاحن والمخابز، فكانت النتيجة سحب رغيف خبز من فم الفقراء لإشباع أصحاب الملايين. وأصدر نعمة قراراً أمس حدد بموجبه وزن 900 غرام كحدّ أدنى لربطة الخبز مقابل سعر 1500 ليرة لبنانية، فيما كانت تُباع الربطة بوزن 1000 غرام مقابل 1500 ليرة لبنانية. أما ربطة الخبز حجم وسط، فحدد لها 400 غرام كحد أدنى بسعر 1000 ليرة لبنانية كحدّ أقصى. برر وزير الاقتصاد هذا الإجراء بـ«الدراسة العلمية التي أجرتها الوزارة لمؤشر سعر ربطة الخبز، مقابل المتغيرات العالمية والمحلية لأسعار المواد الداخلة في صناعة الرغيف، بالإضافة الى مستندات قدمها أصحاب الأفران تبرز مصاريف الصيانة وغيرها على سعر صرف الدولار». لكن الوزير نفسه صرح قبل دخوله الى جلسة الحكومة يوم أمس بأن «لا أزمة خبز ولا تغيير في قرار القمح بل تصحيح خطأ، مضيفاً بأن الكميات تكفي وبعض الأفران فقط قد تعلن التصعيد من جديد». أبعد من ذلك، وقبيل نحو شهرين، خاض نعمة معركة في وجه «الكارتيل» وامتنع عن زيادة 100 ليرة على سعر الربطة، مانعاً التلاعب بالوزن أو السعر. يومها تسلّح بدراسة أجرتها وزارة الاقتصاد لتحديد هامش ربح أصحاب الأفران والسوبرماركت، فثبت له بعد تفنيد تكلفة الإنتاج واحتساب الـ 15% التي يدفعها المستوردون من ثمن القمح، بحسب سعر صرف يوازي 3100 ليرة لبنانية للدولار الواحد، أن كلفة ربطة الخبز تبلغ 1093,53 ليرة لبنانية. وإذا ما تمت إضافة كلفة صالة العرض أي الأفران (بنسبة 12%) فتصبح 1224,75 ليرة لبنانية. وذلك يبقي ربحاً صافياً للفرن بقيمة 275 ليرة لبنانية على الربطة الواحدة، أي ما نسبته 22%. فيما إذا جرى توزيعها الى الخارج ومع احتساب كلفة النقل والتوزيع بقيمة 125 ليرة، يحتفظ الفرن بربح قيمته 131 ليرة على الربطة، ويكسب السوبرماركت أو الدكان ربحاً بقيمة 150 ليرة للربطة الواحدة، أي ما تفوق نسبته الـ 10%. وفق ذلك الجدول، استنتج وزير الاقتصاد آنذاك أن هامش الربح في بيع الجملة والتوزيع 12% وهامش الربح في البيع داخل الفرن 22%، علماً بأنه في ظل التشدد بالالتزام بالوزن والسعر الثابتين في حينها، كان «الاحتيال» لا يزال شغالاً إذ تم اتخاذ إجراءات عدة بحق أفران ومطاحن تلاعبت بوزن ربطة الـ 1000 غرام، فكانت تطبع الوزن على غلاف الربطة بينما الوزن الحقيقي كان يبلغ أحياناً 800 غرام. من ناحية أخرى، ثمة علّة ما في حسابات الوزير، إذ حدد وزن ربطة الخبز حجم وسط بـ 400 غرام كحد أدنى مقابل 1000 ليرة لبنانية، فيما سعر الربطة الكبيرة بوزن يفوق الضعف، أي 900 غرام، 1500 ليرة لبنانية. لا أحد يدري هنا، النسبة التي استند إليها نعمة لاعتماد أرقام مماثلة. حاولت «الأخبار» الاتصال بوزير الاقتصاد لسؤاله عما سبق من دون أن تحصل على جواب.

أحد الاقتصاديين يصف قرار وزارة الاقتصاد بـ«غير المنطقي»، في ظل ثبات سعر الدولار وعدم ارتفاعه بشكل دراماتيكي منذ أكثر من شهر. ما هي المتغيرات التي يتحدث عنها وزير الاقتصاد إذاً، ولماذا مستندات التجار وأرقامهم كانت «مضخمة» منذ شهر وباتت اليوم مقنعة للوزير نفسه؟ علماً بأن استيراد القمح بحصل عبر مصرف لبنان وفق سعر الصرف الرسمي بنسبة 85% بينما تقع الـ 15% الباقية على عاتق التجار. ما يعني أن القمح لا يتأثر بارتفاع سعر صرف الدولار إلا قليلاً، فيما يفترض بتراجع أسعار المحروقات أن يسدّ هذا الفارق إن وجد، بل يؤمن ربحاً إضافياً. ثمة من يؤكد هنا أن «الكارتيل» لن يشبع وسيواصل تلاعبه بالوزن رغم امتثال الوزارة لابتزازه، في ظل انعدام أي مراقبة وسعي التجار الدائم الى تكديس الأرباح فوق الأرباح، وخصوصاً مع استعمالهم القمح «المدعوم» في منتجات أخرى كالحلويات وأنواع الخبز المتعددة التي يبيعونها بأسعار مرتفعة.

ثقة خطب ما في حسابات الوزير والنسب المعتمدة في تحديد سعر ربطة الخبز المتوسطة الحجم

ارتفاع سعر واحدة من المواد الأساسية للمستهلكين في ظل الوضع الاقتصادي الراهن وجنون الأسعار لا يبشّر بالخير، كذلك تخلّي حماية المستهلك عن دورها. إزاء ذلك، قامت بعض مجموعات الانتفاضة («شباب 17 تشرين» و«rebels» و«لبنان ينتفض») بإطلاق هاشتاغ يوم أول من أمس #راوول_بلا_نعمة و#نحن_حماية_المستهلك، ونشرت فيديو تعرض فيه أسعار السلع قبل شهرين واليوم. وتستعدّ بعض المجموعات لإقامة اعتصام دائم أمام وزارة الاقتصاد ونصب خيم لهذا الغرض، ولا سيما بعد «انهيار الوضع الاقتصادي وفلتان التجار على هواهم».

(مروان طحطح)

رسائل إلى المحرر

«زين»: مستمرون بتأمين المازوت

جاءنا من شركة «زين» المشغّلة لشبكة الهاتف الخلوي، المعروفة باسم «تاتش» الرد الآتي:
إن المقال الصحافي المنشور في «الأخبار»، أمس، تحت عنوان «نقص المازوت يهدد بانقطاع خدمة الاتصالات الخلوية»، تضمّن جملة مغالطات بحق مجموعة «زين» ومديرها التنفيذي في لبنان السيد إمري غوركان، وهي مغالطات تستوجب الرد عليها لعدم صحتها ومنعاً للتضليل والتشويه.
لقد استمرّت مجموعة «زين» بإدارة الشبكة الخلوية الثانية بأفضل معايير الجودة العالمية وذلك طوال مدة تزيد على 16 عاماً من دون تسجيل أي أعطال حرمت كلياً أو جزئياً مشتركي الشبكة من الانتفاع من خدماتها، وهي تؤكد استمرارها بعناية مديرها التنفيذي في لبنان السيد إمري غوركان بتأمين الخدمات الى المشتركين من دون أي توقف، بالرغم من المصاعب الجمة نظراً إلى غياب الآلية التنظيمية القانونية بين مجموعة «زين» ووزارة الاتصالات على ضوء صدور قرار مجلس الوزراء باسترداد إدارة القطاع في جلسته المنعقدة بتاريخ 2020/5/5.
ومنعاً لتضليل الرأي العام ومن يعتبر نفسه معنياً بقطاع الاتصالات، لا بدّ من الإشارة إلى أنه منذ بداية العام الحالي لم تنعقد الجمعية العمومية العادية لشركة «تاتش»، ما حال دون تجديد صلاحيات مجلس الإدارة، الأمر الذي أفقده صلاحية صرف الأموال، علماً بأن قرار تجديد الصلاحيات يعود الى وزارة الاتصالات وحدها بواسطة المساهم الأكبر بنك عوده للخدمات للخاصة. كل ذلك فضلاً عن عدم قانونية صرف أي أموال لغياب آلية صرف الأموال وفقاً لما تنص عليه المادة 36 من قانون الموازنة لعام 2020 حيث لم تتبلغ مجموعة «زين» أو شركة «تاتش» أي قرار في هذا الشأن من وزارة الاتصالات، وبالتالي إن إمكانية دفع الأموال هي غير متاحة لعدم وجود الغطاء القانوني لذلك.
وختاماً، وفي جميع الأحوال، تطمئن مجموعة «زين» الجميع إلى أنها لن توفّر جهداً في استمرار تقديم الخدمات إلى المشتركين ولو اضطرّت، كما عندما سددت من حسابها أجور الموظفين، إلى تأمين مادة المازوت بشكل مؤقت من حسابها الخاص ريثما يتمكن أصحاب القرار من حلّ مسألة صرف الأموال وإطلاق عملية استرداد إدارة القطاع وفقاً للأصول العملية والقانونية التي تحفظ حقوق الدولة اللبنانية ومجموعة «زين» على السواء خارج نطاق أي أمور أخرى لا تدخل في صلب وضمن عملية التسليم والتسلم الناجح.
بكل تحفظ واحترام،
مجموعة «زين»

تقرير

«نكتة» الموازنة بلا عجز: 2500 مليار ليرة في 3 أشهر!

لا تُنسى نكتة السلطة السمجة عن إعداد موازنة بعجز يساوي صفراً هاقد بدأت ملامح النكتة تظهر. في الأشهر الثلاثة الأولى من 2020. بلغ العجز 2420 مليار ليرة بزيادة 85٪ عن النسبة المسجّلة في أول 3 أشهر من 2019. هذه الزيادة الناجمة عن ازدياد النفقات وتفلّص الإيرادات. تحصل في بلد توقف عن سداد فوائد ديون سندات اليوروبوندز. وسعر عملته يتدهور بالسقوط الحرّ. والتضخّم يأكل مداخيل اجرائه. والبطالة والفقر ينتشران في مدنه وقراه

محمد وهبة

في السنة الماضية، أثناء مناقشات مشروع موازنة 2020، تجرّأت قوى السلطة، أو ازدادت وقاحة وكذباً، على إطلاق مبادرة ترمي إلى إعداد وإقرار موازنة 2020 بعجز يساوي صفراً في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. غالبية النقاشات التي جرت في الحكومة ثم في مجلس النواب حصلت بهذه الخلفية كخطة أو مسار للالتفاف على الأزمة أو الهروب منها. ظنّت قوى السلطة أن الهروب مسألة بسيطة وساذجة يمكن تنفيذها عبر التلاعب بالمؤشرات، فعمد وزير المال في حينه، علي حسن خليل إلى «كتم» الكثير من المدفوعات لتأجيل تسديدها للسنوات اللاحقة، تماماً كما فعل حاكم مصرف لبنان رياض سلامة حين ظنّ أنه يمكن تأجيل إطفاء الخسائر في ميزانيته للسنوات المقبلة. إنه النهج نفسه والمسار نفسه منذ مطلع التسعينيات لغاية اليوم. الفرق أن وزير المال الحالي غازي وزني، الآتي من المدرسة نفسها، ليس هو شخصياً المسؤول عن زيادة في العجز بقيمة 1100 مليار ليرة في ثلاثة أشهر حتى بات عجز الموازنة يساوي 76,5% من الإيرادات.

الإيرادات تتدهور

أمس، وبعد انتقادات وجّهها ممثلو صندوق النقد الدولي لوزارة المال بالنسبة إلى التأخّر في نشر نتائج المالية العامة، وزّع المكتب الإعلامي لوزير المال إحصاءات المالية العامة عن أول شهرين من السنة واللذين يظهران أن العجز بلغ 1744 مليار ليرة. لكن «الأخبار» حصلت على إحصاءات الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020، والتي تظهر أن العجز بلغ 2420 مليار ليرة. هذا العجز ناجم عن تراجع الإيرادات بنسبة 14%، وزيادة في النفقات بنسبة 12%.
ففي الأشهر الثلاثة الأولى من السنة الجارية، انخفضت إيرادات الخزينة إلى 3150 مليار ليرة مقارنة مع 3671 مليار ليرة في الأشهر الثلاثة الأولى من 2019. هذا الانخفاض ناجم بشكل أساسي عن تراجع إيرادات الرسوم الجمركية (كانت 455 مليار ليرة ثم بلغت 280 مليار ليرة)، ومن إيرادات ضريبة القيمة المضافة (كانت 858 مليار ليرة ثم بلغت 495 مليار ليرة)، والإيرادات غير الضريبية المحصلة من وزارة الاتصالات بشكل أساسي (كانت 689 مليار ليرة ثم بلغت 550 مليار ليرة). الملافت أنه سُجّل في هذه الفترة ارتفاع باقي الرسوم والضرائب (غير الجمارك وضريبة القيمة المضافة) من 1669 مليارة ليرة إلى 1840 مليار ليرة، إلا أن هذا الارتفاع لم يعوّض الخسارة الناجمة عن مسار التراجع الإجمالي في بنود الإيرادات.

> معرفة قيمة المتأخرات تشكّل عنصراً متغيراً وحساساً في خطة الإصلاح

«كتم» النفقات

على ضفّة النفقات، كان الأمر لافتاً بمجمله، لأن غالبية البنود طرأت عليها زيادات بينما كان يفترض أن تنخفض قيمتها. ففي نهاية آذار 2020 بلغت قيمة النفقات المسجّلة في الخزينة 5580 مليار ليرة مقارنة مع 4982 مليار ليرة في الفترة المماثلة من السنة الماضية. من أبرز البنود التي سجّلت ارتفاعاً، هي النفقات العامة (كانت 3477 مليار ليرة وارتفعت إلى 4104 مليار ليرة) والنفقات على حساب موازنات سابقة (كانت 979 مليار ليرة وارتفعت إلى 1562 مليار ليرة)، وفوائد الديون الداخلية (كانت 1065 مليار ليرة وارتفعت إلى 1250 مليار ليرة).
إذاً، كيف يمكن أن تزداد مدفوعات الدولة لفوائد الديون، بينما هي توقفت عن سداد فوائد ديون سندات اليوروبوندز؟ ما هي تلك النفقات المقيدة على حساب موازنات سابقة؟ عملياً، واصلت الخزينة سداد مدفوعات فوائد سندات الخزينة بالليرة اللبنانية للمصارف ولمصرف لبنان والضمان الاجتماعي. كما أنها واصلت تسديد قيمة المدفوعات المتوجبة على الدولة والتي صدرت فيها أوامر صرف من وزارة المال، لكنها نائمة (لم تُدفع) في أدراج الوزارة منذ سنوات. ربما هي نائمة منذ سنة أو أكثر، وقد يشار إليها على أنها المتأخرات التي فتحت لها اعتمادات في سنوات سابقة ثم أنجزت المشاريع أو سلّمت البضاعة أو الخدمة، ولاحقاً صدرت أوامر صرف بشأنها، إلا أن وزير المال لم يدفعها لأسباب غير واضحة. قد تكون الحجّة عدم توافر السيولة في حساب الـ 36 الذي وصل مراراً إلى حافة النشفان، أو قد ينطوي التأخير على عمليات ابتزاز. لكن في المبدأ، إن وزير المال غازي وزني ورث حملاً ثقيلاً عن سلفه علي حسن خليل الذي كان واحداً من دعاة الترويج لموازنة صفر عجز. قبل في فترات سابقة إن قيمة المتأخرات المترتبة على وزارة المال تفوق 3000 مليار ليرة، لكن الحقيقة «مكتومة» في أدراج وزير المال. معرفة قيمة المتأخرات تشكّل عنصراً متغيراً وحسّاساً في خطّة الإصلاح التي لم تشر إلى ضرورة التخلّي عن النظام النقدي الفاشل المعتمد في الدولة اللبنانية نظراً إلى كونه يتيح التلاعب بالقيود العامة لتجميل المؤشرات المالية في نهاية كل سنة، ويشكّل أداة فعالة لإخفاء العيوب الحقيقية للنظام الزبائني.

العجز: إلى أين؟

في المحصّلة، بلغت قيمة العجز 2420 مليار ليرة في نهاية آذار 2020 مقارنة مع 1310 مليارات ليرة في نهاية آذار 2019، أي بزيادة 1107مليارات ليرة. وبالمقارنة مع شباط 2020 حين كان العجز يبلغ 1676 مليار ليرة، فإنه يكون قد ازداد بقيمة 744 مليار ليرة في شهر واحد. ولتكمل القصّة، فإنه في نهاية آذار 2019 كان في الخزينة فائض أولي بقيمة 194 مليار ليرة، لكنها اليوم تُسجّل عجزاً أولياً بقيمة 1135 مليار ليرة. وإذا قسنا العجز المسجل في نهاية آذار 2020، على باقي أشهر السنة، يمكن تقدير أن العجز في نهاية 2020، إذا استمرّ المسار نفسه ومن دون أي تدخلات أو تطورات إضافية، فسيبلغ 10 آلاف مليار ليرة رغم المتأخرات المكتومة، ورغم أن لبنان متوقف عن سداد ديونه بالعملة الأجنبية التي تبلغ قيمتها 3300 مليار ليرة (2189 مليون دولار على أساس سعر صرف 1507,5 ليرات وسطياً مقابل الدولار الواحد).

(هروان بو حيدر)

تقرير

القطار في لبنان: ثلاث سكك تنتظر التنفيذ

القطار في لبنان حلم يُستعاد كل حين. تعطيه الحكومات المتتالية بعضاً من الأوكسيجين عبر دراسات تثبت جدوى إعادة إحياء سكك الحديد. ثم ترمى في الأدراج. آخر تلك الدراسات أُنجز في العام 2016. لكن حجة عدم توافر الاعتمادات أطاحت أي أمل بالتنفيذ. الحكومة الحالية لم تفترق عن سابقاتها. أبدت اهتمامها بمشاريع سكك الحديد. وتلقت بالفعل عروضاً تعبّر عن استعداد للتمويل. يبقى التنفيذ أيضاً. لكن هذه المرة لا بد من الحسم. وجه لبنان الاقتصادي يتغيّر والقطار قادر على قيادة هذا التغيير

إيلي الفرزلي

منذ مئتي عام ولدت السكك الحديدية والقطارات في العالم. ذلك الاختراع الذي كان شريان الحياة لعالم ما بعد الثورة الصناعية، وصل إلى ما بات يُعرف لاحقاً بلبنان الكبير في العام 1895. تعايش مع سكان لبنان أيام العثمانيين وأيام الفرنسيين وأيام الاستقلال وأيام الحرب الأهلية، قبل أن يفرمله السلم الأهلي، فيسير رحلته الأخيرة في العام 1995، منهياً مسيرة استمرت مئة عام. فترة التسعينيات التي توصف بمرحلة الإعمار، أول ما أطاحته هو الرابط بين الناس والمناطق والثقافات. انقطاع صلة الوصل هذه، أسهم سريعاً في تغيير نمط الحياة. نزوح من كل حدب وصوب إلى العاصمة. أهملت المناطق وأهملت القطاعات الزراعية والصناعية، وصارت بيروت السياحة والخدمات والأرباح الربعية هدفاً للسلطة وإغراءً للساعين إلى أقصر الطرق نحو الثروة.
لم يعرف أحد لماذا قررت سلطة ما بعد الطائف إعادة لبنان إلى الوراء مئة عام. لكن هذا كان «الحلم». والحلم كان محصوراً في الاستثمارات السهلة، بغياب التنمية، بغياب القطار والمترو الذي كانت كل الدراسات تجد فيه بداية الإعمار، فيما كانت السلطة تجد فيه ما لا يتناسب مع حلم تحويل وسط بيروت إلى واحة للأغنياء فقط.
منذ العام 1995، لم تتوقف محاولات الجمعيات الأهلية، وأحياناً بعض من مرّ على السلطة، لإعادة إحياء القطار. لكن بدلاً منها كان الإسفلت يُفلش على سكة القطار، في سعي لاستيعاب الكميات المتضخمة من السيارات، بعد أن أصبح شراء السيارة والمنزل، حتى لمن لا قدرة مالية له، سهلاً ومتاحاً عبر الإغراءات التي تقدّمها المصارف.
تلك الماكينة التي انطلقت في بداية التسعينيات توقّفت. المصارف أفلست. حلم الثراء سقط، بعدما تبيّن أن الدولة ومصرف لبنان كانا يحقنان الناس بمخدّر اسمه تثبيت سعر الصرف، يسمح لهم بحياة مليئة بالترف المصطنع. انتهت الكذبة، وتبيّن أن الشغل مش ماشي. عاد الناس للبحث عن ماضيهم، عن قراهم ومناطقهم وزراعتهم. ذلك قد يؤسّس لإصلاح في النظام الاقتصادي، وهذا تلزمه الأدوات. النقل العام الحقيقي إحدى هذه الأدوات. شبكة من الباصات تربط المناطق في ما بينها، والأهم عودة الزمن إلى الوراء قليلاً، إلى أيام سكة الحديد، التي تربط اللبنانيين بعضهم ببعض وتربط لبنان بمحيطه العربي، ومنه باوروبا غرباً، وباسيا وصولاً إلى الصين شرقاً.
محاولات رسمية عديدة أجريت في هذا السياق، لكنّ أياً منها لم يتّسم بالجدية. في العام 2014، قررت الحكومة دراسة إمكانية إعادة إحياء القطارات، على أن تكون البداية إنشاء سكة بين بيروت وطرابلس. تكفّل الاتحاد الأوروبي، عبر البنك الأوروبي للتثمير، بتمويل الدراسة لخط سكة الحديد من بيروت إلى طرابلس بكلفة تصل إلى مليوني يورو. في المرحلة الأولى، أنجز الاستشاري الدولي شركة egiss الفرنسية دراسة الجدوى للخط، بالتعاون مع الاستشاري المحلي شركة «جيكوم». وفي المرحلة الثانية كان يفترض أن تجرى دراسة تنفيذية للقسم الممتد من بيروت إلى طرابلس، لكنها لم تستكمل.
خلاصة دراسة الجدوى أن لعودة القطار فوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة. وبالتالي، لا نقاش في الجدوى منه، لكن يبقى البحث في الخط الذي سيسلكه، وفي حجم التعديات على حرمه خلال السنوات الثلاثين السابقة.
الخبر المفرح، الذي سبق أن أعلنه وزير الأشغال السابق يوسف فنيانوس، أن لا تعديات جوهرية على السكة. كذلك، فإن الدراسة التي أعدّتها شركة «جيكوم» بيّنت أن لا تعديات من النوع الذي لا يمكن إزالته أو يشكّل عائقاً أمام تنفيذ المشروع. والملافت أيضاً أن المتعدّي الأكبر هو الدولة، ممثلة بوزارة الأشغال. إذ إن معظم التعديات هي عبارة عن طرقات استحدثت على مسار السكّة، والعيّنة الأبرز عنها هي الطريق البحرية، الممتدة من المرفأ حتى ضبية. لكن المشكلة أن هذه التعديات اسّست لأبنية وأشغال محاذية للطرقات، وهي أبنية بالرغم من تصنيفها أنها غير معتدية على حرم السكة، إلا أنها أعطيت خلافاً للقانون حق الدخول والخروج إلى الحرم. مع ذلك، فإن الدراسة تلمح حلولاً لكل المعوقات التي تواجه السكة، من بينها إنشاء جسور، أو تغيير مسارها في بعض المناطق، إضافة إلى لحظ تمرير السكة تحت الأرض في كل من جونيه وجبيل، مع استحداث نفق خاص في شكا.

> وزير الأشغال: اهتمام صيني بتنفيذ وتمويل أي مشروع سكك حديد

لم تنفذ المرحلة الثانية من الدراسة لأن البنك الأوروبي فرمل اندفاعته، بعدما تقاطعت الدراسة مع دراسة أخرى كان أعدّها مجلس الإنماء والإعمار، بالتعاون مع البنك الدولي، لإنشاء خط باصات يصل بيروت بطبرجا. اقترح لبنان حينها استبدال المنطقة المقرر إجراء الدراسة التنفيذية لها، والبدء بالقسم الممتد من طبرجا إلى طرابلس بداية، على أن يتكامل المشروعان من خلال إنشاء محطة للربط بينهما في طبرجا. وفي وقت لاحق تُستكمل دراسة الخط من طبرجا إلى بيروت. ونتيجة التفاوض، أبدى البنك الأوروبي للتثمير استعداده لاستكمال الدعم والمؤازرة اللازمتين للمشروع، لكنه ربط موافقته بمدى اهتمام الحكومة اللبنانية والتزامها بأن يكون هذا المشروع ضمن أولويات المشاريع المقترحة للتنفيذ وبالتالي التمويل.
لم يحصل أي تطور منذ ذلك الحين، وتردّد أن البنك الأوروبي تراجع عن الهبة بسبب عدم اهتمام السلطات اللبنانية. أسدلت الستارة على المشروع لنحو سنتين، إلى أن ظهر الصينيون، فأبدوا، العام الماضي، اهتماماً بالاستثمار في شبكة القطارات، تمويلاً وتشغيلاً. لكنّ الدخول في نفق الأزمة المالية وتأليف الحكومة أعاد الأمور إلى النقطة الصفر، قبل أن تتبين إعادة تحريك الملف، عبر تحديث العرض الصيني المقدم إلى لبنان، إذ راسلت شركة CMEC رئيس الحكومة حسان دياب، في 16 آذار الماضي، معلنة اهتمامها بمشروع سكة الحديد من طرابلس إلى بيروت، وباي مشاريع سكك حديد أخرى، موضحة أنها سبق أن أنجزت مشاريع في 63 دولة، أخرها سكة حديد في الأرجنتين بطول 2400 كيلو متر. وقد ترافق هذا العرض مع كتاب من بنك الصين يبدي فيه استعداده لتمويل المشروع.
وزير الأشغال ميشال نجار أكد لـ«الأخبار» أن الصين «أبدت رغبة في تنفيذ أي مشروع عن طريق BOT أو حتى تمويل مشاريع، خاصة النفق بين مرفأ بيروت والبقاع». وهو المشروع الذي أقرّ بموجب القانون الرقم 174، تاريخ 8 أيار 2020، الذي يجيز للحكومة اللبنانية إنجاز نفق بين بيروت والبقاع على طريقة BOT أو بالشراكة مع القطاع الخاص وتقديم مشروع متكامل عن خطة المشروع ومراحل تنفيذه وتكاليفه ضمن مهلة ستة أشهر من تاريخ نفاذ القانون المذكور». إضافة إلى خطّي بيروت - طرابلس وبيروت - البقاع، أنجزت الدراسات اللازمة لإعادة إحياء خط طرابلس - الحدود اللبنانية السورية (العبودية).

(هروان طحطح)

تقرير

6 سنوات على دورة خفراء الجمارك: لا قائمة ولا ملغاة

راجانا حميه

عندما سئل المدير العام للجمارك، بدري ضاهر، في إحدى المقابلات التلفزيونية أخيراً، عن الحاجة الضرورية للجمارك الآن، أجاب «العسكر». هذا الجواب الذي أطلقه ضاهر في معرض الحديث عن المعابر غير الشرعية والنقص الهائل في عديد الخفراء الجمركيين يبعد ست سنوات عن المباراة التي أجرتها إدارة الجمارك لتطويع خفراء متمرنين، ولا يزال مصير الناجحين فيها معلّقاً على حبل الخلافات بين المديرية العامة للجمارك والمجلس الأعلى بالأرقام، مصير 853 ناجحاً يتوقف قرار التحاقهم بوظائفهم على انتهاء الحرب على الصلاحيات بين طرفي الجمارك: المجلس الأعلى والمديرية.
قبل الدخول في تفاصيل تلك الخلافات، كانت إدارة الجمارك قد أعلنت في نيسان 2014 عن تنظيم مباراة لتطويع خفراء متمرنين، وحدّدت العدد بـ400 متمرن. حملت تلك الدورة صفة «العجلة» لسدّ النقص في العديد الذي كانت نسبته، حينذاك، 50%. مع ذلك، ورغم الصفة المستعجلة، تأخر صدور النتائج سنوات لأسباب «تقنية»، قبل يومها إن أحدها هو انتظار التعيينات الإدارية لملء الفراغ في المجلس الأعلى للجمارك بعد انتهاء خدمة أحد الأعضاء. صدرت التعيينات ولم تصدر النتائج، واستحالت الأسباب التقنية أسباباً أخرى. وزاد القضية تعقيداً إصدار المديرية العامة للجمارك، العام الماضي، النتائج منفردة، فكان هذا الحدث القشة التي قصمت ظهر البعير، إذ أصدر المجلس الأعلى على إثرها بياناً اعتبر فيه أن ما صدر ليس «سوى جدول بأسماء لم يراع فيه مبدأ الكفاءة والتراتبية والمناصفة»، و«لم يصدر عن الجهة صاحبة القرار هي المجلس الأعلى للجمارك». كان ذلك آخر ما آلت إليه المباراة، ومن بعدها لم يجن الناجحون شيئاً، باستثناء «وعود من المرجعيات لا تترجم واقعاً»، بحسب أحد أعضاء لجنة المتابعة. أول من أمس، بدأ الناجحون جولة جديدة من الاحتجاج أمام وزارة المالية، قبل أن يلتقوا أمس رئيس الحكومة حسان دياب الذي «وعدنا خيراً». لا يملك الناجحون أكثر من تلك الكلمة، إذ إن أحداً لا يعرف كيف سيترجم هذا «الخير»، خصوصاً أن الخلاف بين المديرية والمجلس لم يحل بعد، وإن كانت ثمة طروحات تم التشاور بشأنها لحل المسألة على قاعدة «إضافة 250 اسماً إلى اللائحة». هذه الإضافة تأتي تحت عنوان سد النقص الذي طرأ خلال الفترة الأخيرة، إلا أن ما في الظل «ليس كذلك، وإنما هو لإضافة بعض الأسماء المحسوبة تحت مبدأ المناصفة، وذلك لحفظ ماء الوجه».

> مصير 853 ناجحاً متوقف على انتهاء حرب الصلاحيات

بغض النظر عمّا يجري في الكواليس، لا حل قريباً يلوح في الأفق لتحديد مصير الناجحين في المباراة. فلا هي قائمة ولا هي ملغاة، فيما النقص في عديد الخفراء لامس الـ60%، بحسب الأرقام التي يوردها ضاهر، مشيراً الى أن «العسكر المتوافر على الأرض» يبلغ في أحسن الأحوال 250 عسكرياً!

(هروان بو حيدر)

تقرير

مليون لبناني تحت خط الفقر الغذائي

آمال خليك

في 21 أيار الماضي، أقرّ رئيس الحكومة حسان دياب بأن «نصف الأسر اللبنانية ستصبح عاجزة عن شراء الطعام نهاية العام الجاري». إقرار عزّزه تقرير حديث صادر عن برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، جاء فيه أن «معدل انتشار الفقر في لبنان سيرتفع من 37 في المئة عام 2019 إلى 45 في المئة عام 2020. ومن المتوقع أن يصيب الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي ما نسبته 22 في المئة من السكان، مقارنة بـ16 في المئة في عام 2019». هذه المعدلات التي استندت إلى دراسات للبنك الدولي، أنتجت تقديرات صادمة ستصبح أمراً واقعاً بوسم العام الاستثنائي: تسجيل 335 ألف أسرة لبنانية فقيرة في عام 2020، منها 163 ألف

> سُجّل اعلى معدل لارتفاع الاسعار بين المناطق في محافظة بعلبك ـ الهرمل

أسرة تحت خط الفقر الغذائي، أي ما يعادل مليون شخص في بلد تعداد سكانه الرسمي أربعة ملايين!

الناطقة الإعلامية باسم البرنامج ملاك جعفر قالت لـ«الأخبار» إن «تزايد الفقر سيؤدي إلى عدم تمكن الأسر من شراء احتياجاتها الغذائية اليومية المعتادة، وستختار الحصول على طعام أرخص، وتواجه صعوبات في دفع الإيجارات، وقد تضطر إلى تغيير مكان سكنها وتصبح أقل قدرة على الحركة لعدم القدرة على دفع تكاليف النقل، فضلاً عن عدم القدرة على دفع النفقات الصحية اللازمة وتغطية تكاليف التعليم».

ووفق مسح أجراه البرنامج لأسعار السلة الغذائية التي يقدمها شهرياً لـ14 ألف لبناني وسوري من أكثر من 400 متجر، تبين أن أسعار سلة السلع الغذائية الأساسية (الأرز والبرغل والمعكرونة والفاصوليا البيضاء والسكر والزيت والملح واللحوم المعلبة) ارتفعت بنسبة 56 في المئة بين أيلول 2019 ونيسان 2020. «الارتفاع الحاد أدى إلى انخفاض قدرة الأسر اللبنانية، ولا سيما الأشد فقراً منها، على توفير الغذاء الكافي إلى حد كبير إلى جانب التضخم الذي يؤثر على المنتجات والخدمات غير الغذائية وانخفاض قيمة الليرة اللبنانية مقابل الدولار والبطالة وتخفيضات الرواتب».

وفي التفاصيل، بلغ سعر السلة الغذائية في منتصف أيلول 2019 نحو 37 ألفاً و706 ليرات، وارتفع إلى 58 ألفاً و868 ليرة بداية نيسان الماضي. الارتفاع قفز بشكل صاروخي بين آذار ومنتصف نيسان (من 52 ألفاً إلى 58 ألفاً) ربطاً بوصول سعر صرف الدولار إلى ما يزيد على 4 آلاف ليرة في السوق السوداء، أي بفارق 165 في المئة عن السعر الرسمي. واللافت أنه بدءاً من الأسبوع الثالث من نيسان، ارتفع سعر السلة إلى 62 ألفاً قبل أن يصل إلى 70 ألفاً بين 27 و30 نيسان. ولدى التدقيق في أسعار السلع على حدة، يظهر أن أسعار الزيوت النباتية ارتفعت بين أيلول ونيسان بنسبة 98 في المئة، فيما ارتفع السكر بنسبة 94 في المئة والبرغل بنسبة 80 في المئة والفاصوليا بنسبة 67 في المئة والأرز المصري بنسبة 65 في المئة.

رصد البرنامج سجل انخفاضاً في نسب استيراد المواد الغذائية بين تشرين الأول 2019 وآذار 2020، بنسبة 14 في المئة بسبب اضطراب سعر صرف الدولار. فقد استورد لبنان 10 ملايين طن من المواد الغذائية بين 2015 و2016، في وقت كان فيه الإنتاج المحلي من الحبوب لا يسد أكثر من 20 في المئة من حاجة السوق. وفي الفترة ذاتها بين 2019 و2020، بلغ حجم الاستيراد 7 ملايين طن. وللمفارقة، سجّل أعلى معدل لارتفاع الأسعار بين المناطق في محافظة بعلبك - الهرمل التي يُفترض أن تكتفي ذاتياً من مؤونتها الزراعية في حال استفادت من سياسات رسمية سليمة. لكن معدل سعر السلة الغذائية بلغ لديها 65 ألف ليرة في شهر نيسان.

رصد الأسعار طال أيضاً مواد التنظيف والتعقيم بين أيلول ونيسان الماضيين. ولاحظ البرنامج أن سعر المبيّض ارتفع بنسبة 64 في المئة، ومسحوق الغسيل بنسبة 58 في المئة، والصابون والمناديل المعقمة بنسبة 32 في المئة.

(مروان طحطح)

«المطبخ الشعبي»، أو مبادرة «مؤسسة التضامن الشعبي للخدمات الصحية»، انطلق في تشرين الأول الفائت في مدينة صيدا مع اندلاع انتفاضة تشرين، بدعم من متبرعين يقيمون في لبنان ودول الاغتراب. المبادرة الأولية قضت بتوفير وجبة طعام رئيسية يومياً لحوالى مئة عائلة من الفقراء والمعوزين في المدينة ومحيطها. بعد تفاقم الأزمة الاقتصادية وتعطّل أشغال كثيرين، بات عدد الوجبات التي يقدمها المطبخ يومياً نحو 700. بحسب إحدى العاملات في «المطبخ» هبة بديع، «زاد الإقبال على الوجبات المجانية بجميع أنواعها، سواء المتضمنة لحوما أو المقتصرة على الحبوب والخضر. وبعدما كان كثر في البداية يحصلون على الوجبات عبر وسيط لإخفاء هويتهم بسبب الإحراج، لم نعد نرى نظرات الخجل والتردد، إذ صار معظم الناس سواسية في الفقر والحاجة».

(تصوير علي حشيشو)

تقرير

مُصابو «كورونا» الفعليّون 496

تتّجه الحكومة إلى تمديد التعبئة العامة أسبوعين إضافيين في سياق سياسة مكافحة فيروس «كورونا». صحيح أن وقع إعلان التمديد يبدو مُستغرباً في ظلّ سريان المرحلة الثانية من العودة التدريجية إلى الحياة الطبيعية، إلّا أنه يعني ـ بشكل أساسي ـ الاستمرار في إقفال المطار وحظر التجول بين الثانية عشرة ليلاً والخامسة فجراً واستمرار قرار تقييد حركة الآليات وفق نظام اللوحات المفردة والمزدوجة. بمعنى آخر، إعلان تمديد التعبئة ليس إلا إجراء «ضبط» الواقع الوبائي والحفاظ على النتائج التي حقّقها لبنان على هذا الصعيد.

ووفق أرقام «الصحة»، سُجّلت، أمس، تسع إصابات جديدة بالفيروس، اثنتان منها تعودان لمُقيمين مخالطين وسبع حالات وافدة. وذلك من أصل 2068 فحصاً مخبرياً. وفي المُقابل، سُجّلت أربع حالات شفاء جديدة ليرتفع إجمالي المتعافين إلى 719 شخصاً، فيما بقي عداد الوفيات عند الرقم 27. وعليه، يكون إجمالي المُصابين في لبنان منذ 21 شباط الماضي قد وصل إلى 1242 حالة، في حين يبلغ عدد المُصابين الفعليين حالياً 496 شخصاً، سبعون منهم يُعالجون في المُستشفيات (5 منهم هؤلاء في العناية الفائقة).

ورغم أن هذه الأرقام تعكس، وفق منطق الوزارة والمعنيين بملف الوباء، نوعاً من السيطرة، إلا أنها لا تلغي الحذر المطلوب «لأننا في مرحلة دقيقة»، على ما صرّحت وزيرة الإعلام منال عبد الصمد عقب جلسة مجلس الوزراء، أمس، مُستطردةً: «لكن لا يمكن الاستمرار في الإقفال»، فيما ربط وزير الصحة حمد حسن تمديد حالة التعبئة العامة بتوصيات منظمة الصحة العالمية المتعلقة بتدابير الوقاية تزامناً مع التزام المغتربين بالحجر المنزلي الإلزامي.

بدوره، شدّد وزير الداخلية والبلديات محمد فهمي على استمرار قرار تقييد حركة الآليات، لافتاً إلى أن التراجع عن القرار يعود لمجلس الوزراء. وفيما تردد أن بعض النوادي الرياضية بدأت تعمم على زبائنها إعادة فتح أبوابها بدءاً من الثامن من حزيران الجاري، لفت مُستشار وزير السياحة وعضو لجنة التدابير الوقائية لمكافحة فيروس كورونا مازن بو ضرغم الى أن قراراً في هذا الصدد لم يصدر بعد، موضحاً أن اللجنة لا تزال تدرس توقيت إعادة فتح النوادي الرياضية ودور السينما وقاعات الأفراح.

في غضون ذلك، لا تزال الفرق الميدانية التابعة لوزارة الصحة تقوم بجولات إجراء فحوصات مخبرية لعدد من المخالطين ولمشتبه فيهم ضمن خطة الوزارة لاحتواء الوباء وعدم تفشّيه.

> تمديد التعبئة اسبوعين إضافيين لـ«ضبط» الواقع الوبائي

وأجرى فريق طبي تابع لوزارة الصحة، أمس، فحوصات لـ 176 لبنانياً وسورياً مخالطين لأفراد الجالية البنغلادشية الذين أصيبوا بالفيروس في منطقة رأس النبع. ووفق الطبيب المشرف على إجراء الفحوصات عبد الحسين يوسف، فإن هذه الجولة هي من ضمن «المرحلة الثانية بعد المرحلة الأولى التي جرت قبل 14 يوماً حين طلب من هؤلاء المخالطين الالتزام بالحجر»، لافتاً إلى أن نتائج الفحوصات «ستحسم إذا ما كان هناك مصابون ينبغي عزلهم».

وعليه، فإنّ السيطرة على الفيروس ستبقى رهن الأيام المُقبلة، حيث سيصدر المزيد من نتائج الفحوصات للمشتبه فيهم، وحيث يتوقع أن يستقبل لبنان المزيد من المغتربين مع استمرار التحضيرات للمرحلة الرابعة من عمليات الإجلاء، ما يرفع من مستوى الحذر والتأهب المطلوبين، وخصوصاً لجهة تأثير تداعيات وصولهم على قرار فتح المطار.

(الأخبار)

(مروان طحطح)

تقرير

بروتوكول تعاون مع قبرص: هل يستعيد لبنان كنوزه المسروقة؟

فراس الشوفي

تصدّرت قضية الكنوز المسروقة من بحر لبنان، بواسطة سفينة الأبحاث Odyssey Explorer، اهتمامات المديرية العامة للآثار، مع محاولة شركة Enigma (مالكة السفينة) الشهر الماضي، استعادة المسروقات التي صادرتها السلطات القبرصية عام 2015 (الأخبار» عدد يوم الإثنين 18 أيار 2020).

طبعاً، لا يرقى الاهتمام الرسمي إلى مستوى الحدث في قضيّة من هذا النوع، حيث تختلط السيادة بالحفاظ على الآثار والحقوق البحرية والاقتصادية، في بلد يتلهّى سياسيّوه بالمحاصصة وتقاسم المواقع الادارية. لكن التطوّرات التي يكشف عنها المدير العام للمديرية العامة للآثار سركيس خوري لـ«الأخبار»، تبعث على التفاؤل بإمكانية استعادة لبنان كنوزه المسروقة.

خوري أكد أن «المديرية تتابع هذا الملفّ منذ عام 2015، عبر مسارات دبلوماسية ورسمية بين لبنان وقبرص». وهذه المسارات تمرّ عبر وزارتي الثقافة والخارجية في البلدين، وهناك مراسلات مع المديرية العامة للآثار القبرصية، كما أن هناك موظفاً مكلفاً من الخارجية القبرصية لمتابعة القضية مع لبنان.

وفي الآونة الأخيرة، تقدّمت المحاكمة التي يجريها القضاء القبرصي على أعمال القرصنة التي قامت بها «أوديسي اكسبلورير» في انتهاك لاتفاقية الأونيسكو للحفاظ على الآثار تحت الماء وللقانون القبرصي. إلّا أن الشركة تحاول التحايل على القضاء القبرصي، بالقول إن عملية الانتشال حصلت داخل المياه اللبنانية بالتنسيق مع السلطات اللبنانية، على ما لمّحت الشركة في بيان لها قبل نحو شهر. لا يعطي خوري أهمية لمحاولات الشركة، مؤكّداً أن «التنسيق العالي مع قبرص، وتعاطف القبرصيين مع لبنان لاستعادة حقوقه، من المفترض أن ينتهيا بعودة تلك الكنوز». كذلك «هناك مسار آخر أيضاً عبر الأونيسكو، وهناك اهتمام كبير لإعادة الكنوز إلى لبنان». وكشف أن «مديريتي الآثار في البلدين تعملان على توقيع بروتوكول للتعاون في حماية الكنوز المدفونة في المياه، واستعادة لبنان قطعه الأثرية التي تقدّر بحوالى 600 انتشلت من المياه الخالصة في 2015». وهذا «الملفّ سيصل إلى خواتيمه نهاية هذا العام، مع صدور الحكم القضائي القبرصي المتوقع خلال الأشهر المقبلة، وتوقيع البروتوكول».

> مديرية الآثار: السفينة مارست أعمال قرصنة في بحر لبنان

وبشأن قدرة الشركة على مقاضاة لبنان أو قبرص للحصول على حصة من المكتشفات، خصوصاً أن القانون يعطي حقوقاً للسفينة التي تنتشل الكنوز، شدّد خوري على أن «ما قامت به الشركة هو أعمال قرصنة، ولبنان لا ينوي إعطاءها أي حصّة»، و«حتى الآن لا حاجة إلى مسار قضائي، لكن إذا احتاج الأمر فسيقوم القضاء بالتحرك». وكان وليد المعوشي، «الوسيط» الذي أوصل أوديسي إلى لبنان أثناء كارثة الطائرة الإثيوبية في العام 2010، قد ردّ على ما نشرته «الأخبار» قبل أسبوعين، معترضاً على وصفه بـ«وكيل السفينة»، مدّعياً أن عمل السفينة انحصر في البحث عن حطام الطائرة الإثيوبية التي سقطت آنذاك من دون تقاضي أي مقابل من الدولة اللبنانية، ومن دون أن تقوم السفينة يومها بأي أعمال بحث غير شرعية.

ولكن العودة إلى جلسة مجلس الوزراء بتاريخ 14 تموز 2010، تبيّن تحويل 2,128 مليار ليرة من احتياطيّ الموازنة العامة، على أساس القاعدة الاثني عشرية، إلى موازنة رئاسة مجلس الوزراء، وتحديداً الهيئة العليا للإغاثة، التي كانت قد حوّلت المبلغ أساساً إلى حساب شركة Odyssey Marine Exploration في الولايات المتّحدة! (راجع «الأخبار»، 24 تموز 2010 : إغلاق ملفّ الطائرة الإثيوبيّة: معلومات وهميّة وبحث مضلّل وأموال مهدورة). وإذا لم يكن المعوشي وكيلاً بالمعنى القانوني، فإنه شخصياً شارك في الاجتماعات المخصصة للبحث عن الطائرة كمنسق مع أوديسي، وتصريحاته لـ«الأخبار» نفسها، في 9 شباط 2010 («أوشن الرت» تلهث وراء الذهب)، تكشف عمق العلاقة بينه وبين الشركة وسفنها. أما بشأن الفضل في اكتشاف الطائرة الإثيوبية، فإن هذا الأمر يناقض ما أعلنه الجيش اللبناني وقتها، عن اكتشاف قواته للطائرة الإثيوبية.

قضية

«بكركي» تخلي مستأجرين تحت التهديد: الأولويّة لـ«زراعة الأفوكادو»!

(عروات طحطح)

إيلده الغصين

أنذرت البطريركيّة المارونية، أخيراً، عدداً من العائلات بإخلاء البيوت التي يستأجرونها من البطريركية في بكركي وغادير. الإنذارات أبلغت للعائلات فرادى، وبالمواجهة، في الصرح البطريركي، إضافة إلى إنذار مكتوب حمل بنوداً جزائيّة، منها «إلزاميّة الإخلاء خلال عام»، وإلاّ دفع غرامات بعضها ناهز مئة ألف دولار، «بالدولار وبحسب سعر صرف المعمول به وقت الدفع».

«الأخبار» حاولت الوقوف على رأي المعنيين في البطريركية. النائب البطريركي العام المطران بولس الصياح ومسؤول البروتوكول والإعلام في الصرح البطريركي وليد غياض أكدا أن الملف في عهدة راعي أبرشية جونية المطران أنطوان عندراي، لأن الأراضي وفق الترتيب الأبرشي، تابعة للأبرشية البطريركيّة المارونية – نيابة جونية، أي للمطران عندراي الذي لم يجب على اتصالات «الأخبار» المتكررة.

إنذارات بكركي لم تخلُ من لغة التهديد، وقد أُجبر عدد من المستأجرين على توقيعها تحت الضغط، ومن دون حجّة قانونيّة ولا نسخ تكفل لهم مراجعة النص المكتوب، فيما امتنع بعضهم عن التوقيع. البيوت التي تريد البطريركيّة إخلاءها تقع في أراضيها وقد أجّرتها لعائلات مارونيّة منذ أكثر من أربعة عقود. غير أن الزمن تغيّر، وتغيّرت معه أولويّات البطريركيّة، إذ إن جولة ميدانيّة بيّنت أن البطريركيّة باشرت أعمال إصلاح في الأراضي، منها بناء جدران حجر واقتلاع أشجار زيتون ولوز وسنديان، في مقابل تمديد شبكة لمياه الريّ والمباشرة بزراعة الأفوكادو، ما يطرح السؤال حيال أولويّة زراعة هذه الفاكهة في ظلّ الأزمة الاقتصاديّة وغلاء المعيشة، على حساب إبواء عائلات مارونية وتوفير الأمن الغذائي لها.

وفق مصادر «الأخبار»، فإن «الإيجارات قديمة وزراعيّة، وإذا كانت البطريركيّة تريد الضغط لفسخ عقود الإيجار على الأراضي الزراعية بعد انقضاء المدّة القصوى التي يحدّدها القانون بأربعين سنة على الأكثر (قانون الموجبات والعقود)، فإن المثير للاستهجان هو منع الجهة المؤجّرة المستأجرين من الزراعة، فيما يُطرح السؤال حيال عدم اهتمام البطريركية باستيفاء «الكسور»، أي الإيجارات غير المدفوعة (وهي مبالغ سنويّة وفق قانون الإيجارات القديم)، ولا بتجديد العقود وفق شروط جديدة... بل كانت الإنذارات «بوجوب الإخلاء وحسب».

كما تشير المصادر إلى أن «معظم العائلات التي يستهدفها القرار لا يملك ماوى آخر، وعدد من أفرادها خسروا وظائفهم أو رواتبهم في ظل الأزمة، ومدّة السنة الممنوحة للإخلاء غير كافية في هذا الظرف الحسّاس. كما أن بعض المستأجرين ألزم بالتوقيع على عقود عمل لصالح الصرح من دون مدّة محدّدة، تحت بند جزائي بالإخلاء الفوري من مسكنه». هذه الترتيبات الجديدة، تضعها المصادر برسم الكنيسة المارونيّة، «التي منحت بيوتاً فخمة لمقرّبين من الصرح والعهد البطريركي، فيما بعض الملزمين بالإخلاء قد يكونون من العاملين في الصرح في العهد البطريركي السابق... بينما لا يبدو البطريرك الماروني بشارة الراعي على صلة مباشرة بالملف»!

> غالبية العائلات التي يستهدفها القرار لا تملك ماوى آخر

تقرير

مبادرات زراعية فوق سدّ بسري... قبل أن يغيّر «البيك» رأيه!

رسمياً، لم يلغ مشروع سد بسري، لكنه جمّد على أرض المرج. الاستدارة التي سجلها أخيراً رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط من موقفه للمشروع إلى معارض، توّجت سنوات من النضال الشعبي والأهلي ضد السد. ناشطون وأهالي ومزارعون استغلوا الفرصة قبل أن يغيّر «البيك» رأيه. اندفعوا بدعم من بلديات شوفية إلى استئناف الأعمال الزراعية في أراضي المرج بين جزين والشوف

آمال خليل

إلى تعبد، القرية الجزينية المطلة على المرج والتي نزح معظم أهلها عنها، توجه الناشط في «لجنة أهالي مرج بسري» كريم كنعان إلى منزل سليمان أبو سليمان (أبو الياس) ليبشره بأن «مشروع السد قد جمّد». قبل ثلاث سنوات، مرّت استملاكات السدّ في بستان الحمضيات واللوزيات الذي يملكه الرجل الذي يشارف على التسعينيات من العمر، وقصصته الى شطرين، مستحدثة ممراً للآليات فيه. لم يملك الرجل خيار رفض التوقيع على تملّك الدولة لمئتي دونم اشتراها في الستينيات وزرعها ورعاها وأنفق من جنّاها على أولاده وأحفاده. لم يحتمل متابعة معاملات نقل الملكية لتقاضي ثمن الاستملاك (قبض نصف المبلغ)، الحزن على جنى العمر عرّضه لأزمة قلبية استوجبت جراحة للقلب المفتوح لم يعد قادراً بعدها على المشي من دون مساعدة. «يا ليت تلقيت هذه البشرى قبل ثلاث سنوات، لما كنت مرضت حتى العجز» يقول.

لم يكن قلب أبو الياس وحده ضحية المشروع. آلاف الأشجار المثمرة والصنوبر المعمرة قطعت العام الماضي. وضرب البياس مئات الدونمات التي منع أصحابها من الوصول إليها منذ أقل من عامين. كل هذه المجازر التي مرّت على المرج وأهله أثناء الإعداد لتنفيذ المشروع، لم تكن ملحوظة في تقييم «الآثار البيئية والاجتماعية المتوقع حدوثها من جرّاء سد بسري» التي أنجزها الاستشاري «دار الهندسة» بتكليف من مجلس الإنماء والإعمار عام 2014. فقد وجد التقييم أن المرج أرض شبه بور تنعدم فيها الأنشطة، مع أنه أشار إلى أن الأراضي المستملكة بلغت مساحتها 570 هكتاراً وتقع في نطاق خمس بلدات شوفية وتسع بلدات جزينية، وتتوزع بين 150 هكتاراً مزروعة (لم يشر إلى أنواع الزراعات) و131 هكتاراً من المزروعات الطبيعية و148 هكتاراً من الحقول غير المستثمرة و4 هكتارات من البيوت الزراعية البلاستيكية وهكتار واحد للأبنية (بيوت العمال). التقييم جزم أيضاً بأن «الممتلكات السكنية قليلة جداً ولا توجد أماكن تجارية أو بنية تحتية و لا مرافق للمجتمع الأهلي». بناءً على ذلك، توصل إلى أن «تأثير

> شكّل عدد من الناشطين لجنة «أهل الأرض» لإعادة الحياة إلى المرج

السد على السكان الأصليين ونمط حياتهم وخسارة المجتمعات الأهلية القائمة وتفرق المجتمعات الأهلية» لا تنطبق هنا، ولم يتوقع حدوث «اضطراب جماعي بسبب تقييد نشاط الأشخاص في الدخول إلى المرج».

هذا على الورق. لكن في الواقع اضطرب بالفعل أهل المرج بعد منعهم من الدخول واستحداث قواطع حديدية عند مداخله ونشر حراس تابعين للمتعهد. إصرار الأهالي والناشطين على الدخول استدعى نشر قوة من الدرك والجيش لصدّ المتظاهرين مرات عدة. من ناحية جزين، لم يعد بمقدور وليد يوسف، ابن مزرعة المطحنة وأحد أقدم مزارعي المرج، الدخول إلى أراضي آل جبران التي يشرف عليها. أما بستانه الواقع خارج حدود الاستملاك، فقد تضرر من استحداث طريق ومن غبار الآليات. لكن وساطة النائب السابق وليد جنبلاط من ناحية الشوف سمحت للمزارعين بالوصول إلى أراضيهم من دون وضع قواطع حديدية من جانب عماطور وباتر ومزرعة الشوف وبسابا ومزرعة الضهر. لم ينقطع أبو هلال غيث يوماً عن أرضه في سفح بحانين وباتر والغباطية. الشيخ المقيم في باتر لم يعدّل روزنامته الزراعية، مستفيداً من تعهد سابق قطعه جنبلاط لأهالي الشوف بأن يزرعوا حتى تبدأ الأشغال. بسمة ساخرة يستذكر هلال كيف حضر وفد من أصحاب المشروع ليستطلعوا آراء المهجّرين من أرضهم: «ماذا ستفعلون بعد أن تغادروا هذه الأرض؟»، سألته ممثلة الاستشاري. «سنبحث عن أرض بديلة. ليس لأن المزارع يعيش فوق الريح. القبضاي بيننا من يصمد لآخر الموسم من دون ديون. إنما لا بديل لنا عن الزراعة. لو لدي معاش ثابت آخر همّي المرج. حفظت شهادتي في المحاسبة في الدرج». لم يجد هلال أرضاً بديلة من المرج. «المساحات الزراعية تضاءلت بفعل العمران، فيما معظم الأراضي في المنطقة جردية وتحتاج إلى كلفة عالية لاستصلاحها. أما المرج، فإنه سهل وخصب وملي بالعيون والينابيع». جارهما أبو يحيى باع أرضه قبل الاستملاك. كان يملك مزرعة بقر صارت تكاليفها أكبر من أرباحها. لكنه سرعان ما ضمن قطعة أرض بجوارها يزرعها بالخضر. اجتاز الجيران قطوع السد، لكنهم يواجهون حالياً قطوع الدولار الذي يهدّد أيضاً بتهجيرهم من القطاع كله، بعدما «طارت أسعار المواد الكيميائية والبذار».

ما حظي به أهل المرج الشوفيون، لم يتوافر لجيرانهم الجزينيين. لكن ما إن نقل عن جنبلاط أن «السد لن يمر وأصبح خلفنا»، حتى شكّل عدد من الناشطين لجنة «أهل الأرض» لإعادة الحياة إلى المرج. بالتنسيق مع مخاتير وفاعليات بسري والميدان وعاراي وبنواتي والحرف والغباطية وبحانين وبنواتي، أطلقت مبادرات فردية لاستثمار الأراضي من قبل أصحابها المباشرين أو من يأذنون له. ابن بسري كلود حبيب يملك ورشة صناعية (حدادة وبويا) في بيروت حيث كان يقيم غالبية وقته. الحجر المنزلي بسبب كورونا أعاده إلى مسقط رأسه. هناك، ضمّ جهوده إلى جهود كنعان والأخوين وليد وشوقي يوسف وآخرين أجروا اتصالات مع مالكي الأراضي للاتفاق على الية زراعتها. الأخوان يوسف سيزرعان القمح. «بإمكاننا أن نزرع منتجاً أكثر ربحاً. لكننا نريد استعادة عادات الأجداد بتوفير خبزنا ومونتنا والاكتفاء ذاتياً»، قال شوقي يوسف الذي انصرف للزراعة بعد تعثر أشغاله. وجهت اللجنة الدعوة إلى من يرغب في اختيار قطعة أرض والاعتناء بها بعد التشاور مع مالكيها والاستفادة من إنتاجها. لكن ماذا عن الإطار القانوني لتلك الأراضي التي صارت ملكاً للدولة بعد العمل فيها مخالفاً للقانون؟ «نحن لسنا ضد السد الذي جمّد أخيراً. لكننا لن نترك الأرض بوراً أو يأكلها العليق. عندما تبدأ الأشغال مجدداً نخرج منها»، قال شوقي يوسف. تنظيم توزيع الأراضي يتم بالتنسيق مع المخاتير والفعاليات المحليين. كنعان أوضح أن المبادرة هدفها «العودة إلى الأرض لتأمين الغذاء عبر الإنتاج المحلي بعد أن توقفت كل الأشغال بسبب كورونا والأزمة الاقتصادية». المبادرة قد تتحوّل إلى تعاونية لتنظيم توزيع الإنتاج وبيعه تؤلّف من المزارعين ومخاتير البلدات المعنية. 150 دونماً سوف تستثمر من أشخاص جدد، من المرجح أن يزرعوها بالقمح لكفاية حاجة بسري والجوار بأسعار رمزية. فيما سائر الأراضي الزراعية يستمر من كان يضمنها بزراعتها مع فارق أنهم لن يدفعوا بدل إيجار من مالكها الأساسي، على أن يتصرفوا بإنتاجهم كما المعتاد ببيعه وتحصيل مردوده لأنفسهم. تجدر الإشارة إلى أن ممثلين عن المتعهد جالوا على المزارعين الجدد وأبلغوهم الموافقة على زراعة الأراضي بشرط عدم الاقتراب من الموقع الذي سينشأ عليه حائط السد.

حوار فوق السد

بعد إنفاق عشرات ملايين الدولارات وحجز مئات الملايين كقروض للبنك الدولي، يدفع وسيدفع اللبنانيون فوائدها لسنوات طويلة، وبعد إنجاز جزء كبير من مشروع سد بسري، تعود وزارة الطاقة والمياه إلى المربع الأول وتطلق دعوة إلى الحوار مع المعترضين على المشروع وأهل البلدات المعنية والمجتمع المدني. الحوار الذي لم يحدد موعده بعد، سيتمحور حول الدراسات الجيولوجية والزلزالية والهيدرولوجية لمنطقة السد، والأثر البيئي والتعويض الإيكولوجي، وبدائل السد والأثر الاجتماعي وإجراءات الحفاظ على الآثار والإرث الثقافي. إلا أن نص الدعوة أفشى نيّات محتملة لإجراء حوار «رفع عتب» تلبية لتوصيات البنك الدولي. فقد طلبت الوزارة من الراغبين في المشاركة إرسال سيرهم الذاتية على بريد إلكتروني مخصص، على أن يتم فرز الطلبات وجدولة الأسئلة والمقترحات والرد خطياً على أسئلة من تتعذر دعوتهم بسبب تطبيق تدابير التباعد الاجتماعي! وفي هذا الإطار، قال منسّق الحملة الوطنية للحفاظ على مرج بسري، رولان نصور، لـ«الأخبار» إن الحملة تدرس المشاركة في الحوار «رغم تحفظنا على الجهة الداعية، وزارة الطاقة والمياه، التي لا نثق بها ولا نعتبرها جهة محايدة».

(علي حشيشو)

على الحافة

أيّة خارطة طريق لملفّ النفايات؟

حبيب معلوف

لا يزال مصير الخطط المستدامة لأزمة النفايات غامضاً، على رغم بعض التقدم في تبني وزير البيئة ديمانوس قطّار لفكرة ضرورة إعادة النظر في الاستراتيجية المعتمدة لإدارة هذا الملف. كما لم يُعرف بعد مصير الخطط الطارئة الجديدة (من عام 2016)، إذ لم يُمدّد لمطمر الجديدة إلا لثلاثة أشهر، فيما تتناقص القدرة الاستيعابية لمطمر كوستابرافا بسرعة بسبب ضمّ نفايات منطقتَي الشوف وعاليه إليه ولعدم إنجاز معمل التخمير الذي كان يُفترض أن يُنشأ في المطمر.

هذه أهم خلاصة لاجتماع لجنة البيئة النيابية أمس، وهو بعد «كورونا»، والأول أيضاً مع وزير البيئة ديمانوس قطار، وقد خُصص للبحث في قضية النفايات.

الخلاصة الثانية هي الرسالة التي وجّهها رئيس اللجنة النائب مروان حمادة إلى قطار، ومن خلاله إلى الحكومة، بعدم استسهال طرح إعادة فتح مطمر النأعمة الذي حمل نحو نصف نفايات لبنان لمدة 18 سنة (بعد إشارة قطار إلى أنه طلب دراسة القدرة الاستيعابية لمطمر النأعمة).

في الاجتماع، الذي حضره نواب من لجنة البيئة وخارجها، عرض قطار ثلاثة متحوّلات في ملف النفايات: عدم تطبيق اللامركزية الواردة في قانون النفايات لعام 2018 ولا سيما بعد سحب موضوع استرداد الكلفة؛ مشكلة تغيّر سعر الصرف، ومشكلة عائدات البلديات في الصندوق البلدي وضعف المالية العامة. ولفت إلى إلغاء الاتحاد الأوروبي هبات كانت مخصّصة لإنشاء مزيد من المعامل بقيمة 37 مليون دولار، من دون التطرّق إلى الأسباب، وبينها فشل وضع أطر تنظيمية على المستوى المركزي، إضافة إلى المشاكل اللامركزية والمحلية وضعف الإطار الإداري الأوروبي الذي تلبنن!

وزير البيئة اعتبر أن مشكلة النفايات في بيروت وجبل لبنان غيرها في بقية المناطق، وأن الهدف هو تحويل المكبات العشوائية في المناطق إلى مطامر، وتغيير التكنولوجيا في بيروت وجبل لبنان، لافتاً إلى أنه «ليس هناك حل واحد، بل حلول متنوعة حسب المناطق والوضع الثقافي والمالي وقدرات السلطات المحلية». وأشار إلى أنه يعمل حالياً مرسوم الهيئة الناظمة للقطاع، لإنهاء التنازع على الصلاحيات بين وزارة البيئة ومجلس الإنماء والإعمار ووزارة التنمية الإدارية والسلطات المحلية ووزارة الداخلية والبلديات، مُقراً بمشكلة غياب الاستراتيجية التي كان يفترض أن تسبق القانون والمراسيم التنظيمية، وكانت الحكومة السابقة صادقت على «خارطة طريق» للنفايات، تستند إلى «مسودة» استراتيجية مترجمة (وضعها خبير أجنبي) وعد قطّار بإعادة درسها وتقييمها وإعادة النظر في القانون نفسه. علماً أن إعادة النظر في الاستراتيجية يفترض أن تنطلق من مبادئ محددة وتضع الأولويات في الخيارات، وأن تُستبعد خيارات الحرق بأشكاله المتعددة لمصلحة الاقتصاد الدائري الذي يناسب أوضاعنا الاقتصادية.

وأخذ موضوع إنشاء معامل للمعالجة حيزاً مهماً من النقاش. فأشار وزير البيئة إلى وجود 55 معملاً (للفرز والتسبيخ)، مقسّمة بين 4 معامل و3 مطامر مركزية في بيروت وجبل لبنان، و15 معملاً وخمسة مطامر لامركزية بإدارة مشاريع وزارة التنمية الإدارية، والبقية لا مركزية أيضاً بإدارة بلديات والتي تعاني جميعها من الحوكمة الهزيلة والأزمات المالية والإدارية... وأظهرت بعض المداخلات الكثير من التناقضات في طرق مقاربة هذا الملف. فرغم الإجماع على أن الأزمة اقتصادية، لا يزال البعض يفكر في أغلى الحلول لمعالجة النفايات كمعامل التفكّك الحراري التي لا تناسب لبنان لا لناحية وضعه الاقتصادي ولا لناحية وضعه العلمي والتقني والاجتماعي. كما غاب عن هؤلاء أن فرض الحلول لا يكون بقوة عضلات الدولة بل بقوة حججها التي تترجم في استراتيجية عادلة وشاملة تعيد الثقة المفقودة بين المواطن والمسؤول، وليس الخطط التي توضع بناءً على طلب المستثمرين من أصحاب الحظوة. والمدخل الذي يفترض رصده لتقييم حركة الوزير الجديد للبيئة وطرق المراقبة والمحاسبة في مجلس النواب ولجانه المختصّة، حول هذا الملف، هو بوضع الاستراتيجية في أولويات البحث في الفترة المقبلة، ومراجعة الخطط الطارئة وتعهداتها ووضع متعهّديها موضع المساءلة والتقييم والمحاسبة. وإلا لن يصل هذا الملف إلا إلى مزيد من التأزم، وإلى فوضى وكوارث، لا أحد يستطيع أن يتكهّن كيف تبدأ ولا كيف تنتهي.

تحت عنوان «Distant Training» تعود الأكاديميات إلى العمل وفق نقاط أساسية (عدنان الحاج علي)

الرياضة اللبنانية

الأكاديميات تضع حجر الأساس لعودة الحياة الكروية

كثيرة هي القطاعات التي تأثرت سلباً بأزمة «كورونا» في لبنان، ومنها القطاع الرياضي الذي عاش جموداً كبيراً تقاطع مع بحثٍ يومي لعاملين فيه عن لقمة عيش بات إيجادها شبه مستحيل في الفترة الأخيرة. لكن بارقة أمل أطلّت لإنقاذ ما تبقى من عاملين عبر السماح للأكاديميات ونوادي اللياقة البدنية بفتح أبوابها، لكن طبعاً بصورة غير طبيعية، وبإجراءات استثنائية تراعي الأوضاع الصحية الخاصة

شربل كريم

لا يخفى أن الرياضة لم تكن يوماً من أولويات أيّ خطة إنمائية أو نهضوية في لبنان، وهو الأمر الذي انسحب على أزمة «كورونا» حيث شعر الرياضيون أنهم يقفون في أسفل اللائحة عند الحديث عن إعادة فتح القطاعات المختلفة بهدف العودة تدريجياً إلى الحياة الطبيعية.

هو أمرٌ مستغرب فعلاً، وخصوصاً أنه إذا ما تم النظر إلى البلدان المتقدّمة التي ضربها الوباء بقوة، فنجد المرء أن مسألة استئناف النشاط الرياضي كانت في صلب الأولويات الحكومية، خصوصاً أن عودة المباريات حتى من دون عودة الجمهور، رفع من معنويات الشعوب ومنحها أملاً لالتقاط أنفاسها والتفكير بغد أفضل.

لكن تحركات مختلفة حدثت في الأسبوع الماضي وتقاطعت مع إطلاق وزارة الشباب والرياضة خطة عمل من خلال سلسلة اجتماعات تهدف إلى إيجاد الحلول والاستماع إلى الآراء، وخصوصاً من جانب المشتكين والمتذمرين من إبقاء الملاعب على أنواعها مقفلة. وفي وقتٍ كان يُنتظر فيه من الاتحادات القدوم بطروح عملية لإطلاق نشاطاتها من جديد، بدا لافتاً أن التحرك الأوضح في هذا السياق كان من خلال الأكاديميات الخاصة لكرة القدم التي مُنحت الضوء الأخضر للعودة، وهي التي ستذهب إلى اتّخاذ إجراءات غير عادية لإعادة إطلاق تدريباتها.

والإضاءة على الأكاديميات هنا تأتي من منطلق أهميتها الاجتماعية والرياضية، فهذا القطاع يوفّر فرص العمل لقسم كبير من الشبان والمدربين المخضرمين. كما أنه يساهم بشكل واضح بعملية النمو في الملاعب الخضراء، ولو أنه لا يمكن إسقاط إشكالية اتجاه بعض الأكاديميات إلى النواحي التجارية أكثر من الرياضية. لكن رغم ذلك فإن توقف تدريباتها يؤثر سلباً على تطوّر اللاعبين الذين يمكن البناء عليهم للمستقبل، وهم يحتاجون إلى رعاية فنية يومية، وتحديداً أولئك الذين يعيشون في سنّ النضوج والإكتساب.

وإنّا يكن، فإنّه لم يكن بإمكان الأكاديميات المخاطرة أصلاً بفتح أبوابها في ظلّ قرار التعبئة العامة، ولو أن معلومات «الأخبار» تفيد بأنّ إحدى الأكاديميات في لبنان، عملت على تنظيم حصص تدريبية، وهي خطوة أثارت امتعاض أكاديميات أخرى، لكنها بالتأكيد لم تقنع كل الأهالي بإرسال أولادهم إلى الملعب خوفاً على صحتهم، علماً أن بعضهم عمد إلى دفع الأموال للمدرّبين من أجل إجراء حصص خاصة وفردية لأولادهم في ملاعب مستأجرة أو في حدائق خاصة بمنازل الميسورين منهم.

بروتوكول واضح

وفي خضم هذه الأجواء، أطلت غالبية الأكاديميات المعروفة والمتقدّمة لتلعب دوراً فعالاً في إقناع القنوات المسؤولة بالسماح بالعودة إلى العمل، وكان لزيارة بعض رؤساء الأكاديميات وزارة

> **استراتيجية خاصة ستتبعها الأكاديميات الخاصة لاستئناف عملها من خلال بروتوكول لحماية اللاعبين**

الشباب والرياضة أثر مهم في الدفع نحو عودة النشاط، خصوصاً بعد التقدّم إلى الوزارة باستعراض شامل لكيفية سير العمل في المرحلة المقبلة، وذلك تفادياً لأيّ مشاكل ترتبط بـ«كورونا».

«الأخبار» حصلت على نسخة من الاستراتيجية التي ستُتبع، وقد بدت لافتة لناحية استخدام وسائل اعتُمدت في البلدان التي تمكّنت من إعادة الروح إلى ملاعبها ولو جزئياً، وهي في حال طُبّقت قد تفتح المجال بنجاحها أمام تحريك الدورة الكروية برمّتها، وهو أمر بات ضرورياً بحسب كثيرين في ظلّ الخطر الذي يحوم حول المستوى الفني العام بعد توقف كلّ تمارين الأندية والمنتخبات.

وتحت عنوان «Distant Training» ستعود الأكاديميات إلى العمل وفق نقاط أساسية، أولها تقسيم الفرق إلى مجموعات لا يتجاوز عدد اللاعبين في كلّ منها العشرة، بعد الأخذ في الاعتبار المسافة الآمنة خلال الحصص التدريبية التي سيُمنع الأهل من حضورها على غير عادة، وحيث سيمنع استعمال الغرف المشتركة ما عدا الحمامات، إضافة إلى منع الاستخدام المشترك لأي تجهيزات تلمس الرأس أو الوجه.

وقبل إطلاق التمارين، يُنتظر أن تتأكد كل أكاديمية من أنّ كل لاعب أو مدرب لم يعرف أي أعراض أو معاناة من الإنفلونزا ومشتقاتها خلال 14 يوماً سبقت تاريخ التدريب، ولم يحتك بأيّ مصاب أو مشتبه بإصابته بـ«كورونا»، ولا يعاني من أي مشاكل في التنفس.

وستترافق هذه الخطوات طبعاً مع تعقيم شامل للتجهيزات المستخدمة ولمكان ومحيط الحصة التدريبية، حيث سيكون العمل على الالتزام بتوقيت بدايتها ومن ثم نهايتها تفادياً لأيّ اكتظاظ في الملعب. كما سيكون الحرص على تعقيم التجهيزات بعد التمارين أيضاً، وعلى التزام اللاعبين والمدربين بالإجراءات الوقائية وعلى رأسها غسل اليدين قبل وخلال وبعد التدريبات، علماً أنه لن يسمح لأكثر من شخص واحد بدخول دورات المياه، على أن يتمّ العمل على إفراغ مستوعبات النفايات الموجودة في أنحاء الملعب أو المجمّع بشكل دوري.

كما لن يُسمح لأيّ لاعب تناول المياه من «قنينة» لا تحمل اسمه، وعليه أن يلتزم بالمسافة الآمنة عند العمل مع المدرب بشكل مباشر، على أن يُمنع المدربون من مصافحة لاعبيهم قبل الحصة التدريبية وبعدها، وطبعاً أن تفصل مدة 15 دقيقة على الأقل بين الحصة والأخرى لاتخاذ إجراءات التعقيم الضرورية. وتجدر الإشارة إلى أن الفرق التي تضم لاعبين يتجاوز عمرهم الـ 13 سنة لن يُسمح لها بتدريب كل مجموعة مؤلفة من 10 لاعبين في مساحة تقل عن 45 متراً، وبإشراف مدرب واحد فقط. أضف إلى ذلك السماح للاعبين بالوصول إلى مكان التدريب ضمن مدة لا تتجاوز السبع دقائق، مع اشتراط ارتداء أهاليهم الكمامات في حال أرادوا انتظارهم في محيط الملعب مع الحرص على المسافة الآمنة بينهم، وعدم السماح لأيّ منهم باستخدام مرافق الملعب من حمامات وغيرها.

إذاً هو بروتوكول واضح ولن يصعب تطبيقه، وهي مسألة حتمية لهذه الأكاديميات لكي تحمي نفسها من أي مشكلة قد تقضي عليها، ففي نهاية المطاف ستكون «نظافة» عملها مسألة حاسمة في استمراريتها وحماية سمعتها، ولتؤكد أنها تلعب دوراً إيجابياً في الكرة اللبنانية، علّها تضع هذه المرّة حجر الأساس لإعادتها بعد الركود الكبير الذي أصابها وهدّد وجودها.

كورونا

الرياضة العالمية بين الضبابية واستخلاص العبر

تواجه الرياضة العالمية التي تكافح للعودة تدريجياً إلى نشاطها الطبيعي مع بدء رفع القيود المفروضة بسبب فيروس كورونا المستجد تحديات غير مسبوقة وضبابية، في ظل عدم يقين لما سيبدو عليه المشهد بالنسبة إلى اللاعبين، أصحاب المصالح والرعاة في المستقبل

فرض «كوفيد-19» شللاً شبه كامل على الأحداث والمنافسات الرياضية حول العالم منذ منتصف آذار/ مارس الفائت، ما أدّى إلى تداعيات مالية قاسية على الأندية واللاعبين والهيئات وأصحاب المصالح. بعيداً عن بعض الاستثناءات، مثل كرة القدم في بيلاروسيا والسباقات في هونغ كونغ وأوستراليا، فإن فيروس كورونا المستجد الذي أودى بحياة أكثر من 355 ألف شخص، أوقف غالبية المنافسات حول العالم التي بدأت تعاود نشاطها تدريجياً في الأسابيع الأخيرة، فيما ينتظر البعض الآخر دوره.

يرى المدير التسويقي السابق في اللجنة الأولمبية الدولية الإيرلندي مايكل باين أنه على الرغم أن طريق الخروج من الأزمة سيكون مؤلماً جداً، إلا أن الرياضة ستعود بصحة أفضل وأقوى من قبل. وفي الوقت الذي يحذّر وجهة بارز في مجال الإعلان منظّمي الأولمبياد وكأس أوروبا لكرة القدم اللذين أرجئا من العام الحالي إلى صيف 2021 من أن إعادة تنظيمهما ستكون صعبة وحذرة، إلّا أنّ المدير التنفيذي السابق للفورمولا واحد البريطاني بيرني إيكلستون يرى أن المشجع العادي سيكون سعيداً بمجرد عودة المنافسات الرياضية.

ويقول باين الذي أمضى قرابة عقدين من الزمن في اللجنة الدولية ويُنسب إليه دور بارز في الترويج لعلامتها التجارية وجذب الرعاة إليها، إنّ تلك الأزمة المفاجئة كشفت مدى عدم جهوزية عالم الرياضة. وأشار إلى أنه «أكانت اتحادات رياضية دولية، أندية كرة قدم أم فرق فورمولا واحد، فإن غالبيتها كانت تعمل فوق إمكانياتها المادية، عدد قليل فقط من الهيئات أو الاتحادات كان لديه أموال مخصّصة ليوم أسود. الأزمة كانت بمثابة أكبر جرس إنذار على الإطلاق».

ويشرح باين (62 عاماً) أنه لاستخلاص الدروس، يعود دوماً إلى أكبر أزمة واجهها شخصياً: فضيحة عام 1999 المتعلقة بأولمبياد سولت لايك سيتي الشتوي 2002 التي أدت إلى استقالة وإقالة مسؤولين كبار في اللجنة المحلية المنظمة واللجنة الدولية بسبب فضائح رشاوة.

> **ما كان غير مقبول سياسياً سابقاً، سيصبح ممكناً الآن ربما. ستكون الرياضة أكثر ليونة وأقوى**

ويقول: «أخبرني كبار رجال الأعمال في ذلك الوقت أن مقياس القيادة هو كيف تستفيد من أزمة حاصلة، حتى تخرج منها بطريقة أقوى في النهاية. كان الأمر مؤلماً جداً حينها ولكن في نهاية المطاف أنظر إلى الوراء وأقول إن العديد من الأمور الإيجابية نتجت عنها»، مؤكداً أن الرياضة بحاجة إلى قيادة مماثلة الآن تتّخذ قرارات صعبة وغير شعبية.

«ما كان غير مقبول سياسياً سابقاً، سيصبح ممكناً الآن ربما. ستكون الرياضة أكثر ليونة وأقوى».

ويؤكد باين أن على أندية كرة القدم التقليص من إنفاقها لأنّ الإيرادات من بيع التذاكر «ستستغرق بعض الوقت لتعود. سيتوجب على القيّمين إجراء هندسة مالية كبيرة لإدارة الأعمال».

وفي حال أجازت السلطات المعنية وجود الجماهير في الأحداث الرياضية العام المقبل، لا سيما خلال الألعاب الأولمبية وكأس أوروبا، فمن المرجّح أن تفرض إجراءات التباعد الاجتماعي في المنشآت والملاعب. ويعتبر مارتن سوريل الخبير البريطاني المخضرم في مجال الإعلان ومؤسس شركة «دبليو بي بي» الرائدة أن الرياضة في سباق مع الوقت.

ويقول في حديث مع فرانس برس: «أعتقد أن الأمر سيكون حذراً جداً (لمنظمي أولمبياد طوكيو) لأن عليهم أن ينظموا الأمور منذ الآن وإجراء التعديلات، وهو أمر معقّد للغاية».

وتابع «فلنسمّه تباعداً جسدياً، لأنّه من هذا المنطلق ليس اجتماعياً أن تبتعد عن الأشخاص. الأمر ذاته بالنسبة إلى يورو عام 2021. هل سيكون المنظمون على حق في حال أقاموا البطولة خلف أبواب موصدة أو قلّصوا عدد الجماهير في الملاعب؟».

ويرى تيرينس بيرنز - الذي ساهم منذ أن ترك منصب المدير التسويقي في اللجنة الأولمبية الدولية في فوز خمس مدن بحق استضافة الألعاب الأولمبية - أن فرض قيود وإجراءات على المشجعين سيحرم الأحداث الرياضية الكبرى «جزءاً من خصوصيتها ورونقها». ومع ذلك، يبدو بيرنز متفائلاً بشأن مستقبل الرعاة لكنه يتوقع أن يكونوا أكثر دقة في اختيار مشاريعهم.

ويقول: «ستكون الرياضة دائماً عنصراً رئيسياً في استراتيجية التسويق والترويج للعلامات التجارية نظراً إلى فعاليتها العاطفية».

وتابع «عطفاً على ذلك، لا أتوقع تراجع عمل الرعاة عالمياً، ولكنهم سيكونون حذرين أكثر من قبل وأكثر دقة في المكان الذي ينفقون فيه أموالهم»، مضيفاً «أن ذلك يعني أن على الرياضة أن تعمل بجهد أكبر، وفي بعض الأحيان سيتحتم عليها أن تجدّد نفسها، لجذب رعاة كانت تضمنهم سابقاً».

أما إيكليستون العراب السابق لبطولة العالم لفورمولا واحد فيعتبر أن أمنيات الجماهير والمشجعين لن تكون معقدة. ويقول في حديث مع فرانس برس: «في الوقت الراهن، ما هي الأحاديث العائلية باستثناء فيروس كورونا؟ بالكاد تبعث على الارتياح وهو أمر تريد مناقشته، لكن الناس يناقشون كيفية تأثيره عليهم أو أفضل طريقة لتجنّب الإصابة».

ويرى أنه في وقت «لا يملك أيّ منّا فكرة» عن الأمور العلمية الخاصة بفيروس «كوفيد-19» فإن «الناس يملكون آراء عن الرياضة، عن فرقهم المفضلة ومن يرغبون أن يفوز». ويختم «ما إن تعود (الرياضة)، ستشكل دفعة معنوية للناس».

(أ ف ب، الأخبار)

يرى بيرني إيكلستون أن المشجع العادي سيكون سعيداً بمجرد عودة المنافسات الرياضية

متابعة

مايويذر جونيور يدعم عائلة فلويد

سيتحمّل بطل الملاكمة المعتزل فلويد مايويذر جونيور تكاليف جنازة جورج فلويد الأميركي من أصل أفريقي الذي قضى اختناقاً الأسبوع الماضي عندما ضغط شرطي أبيض بركبته على عنقه حتى الموت، بحسب ما قال ليوناردو البيربي الرئيس التنفيذي لشركة «مايويذر بروموشنز» لشبكة «إي أس بي إن».

ووجّهت إلى الشرطي الأبيض ديريك شوفين تهمة القتل غير العمد، بعدما ألقى مع زملائه القبض على فلويد (46 عاماً) في مينيابوليس وضغط بركبته على رقبته لنحو تسع دقائق، من دون أن يكترث لمناجاته وهو مكبّل ومثبت أرضاً بأنه لا يستطيع التنفس. وتحوّلت بعض تظاهرات الاحتجاج على قتل فلويد إلى أعمال نهب وشغب، ما دفع العديد من السلطات المحلية لإعلان حظر تجول ليلي.

وأكد البريبي أن عائلة فلويد قبلت عرض مايويذر جونيور لدفع تكاليف الجنازة «سيغضب مني على الأرجح لقول ذلك، لكن نعم سيدفع (مايويذر) بالتأكيد نفقات الجنازة».

وأضاف البريبي أن مايويذر جونيور «قام بأمور مماثلة في السنوات العشرين الأخيرة»، معتبراً أن بطل العالم السابق في خمس فئات والمعتزل في 2017 برصيد مثالي بلغ 50-0، لم يكن يرغب بالحديث عن هذا الأمر. وأعلنت عائلة فلويد أنه سيوارى الثرى يوم الثلاثاء 9 حزيران/ يونيو في هيوستن.

وقال محامي العائلة بن كرامب خلال مؤتمر صحافي إنّه بانتظار حلول موعد الجنازة في هيوستن حيث تقيم عائلة الراحل، ستُقام مراسم تأبين أخرى له في مناطق أخرى من البلاد.

وأوضح أنّ أول حفل تأبين للراحل سيقام عصر الخميس في مينيابوليس بولاية مينيسوتا (شمالاً) حيث قضى فلويد، ثم السبت في مسقط رأسه في كارولاينا الشمالية.

أما عشية الجنازة التي ستقام الثلاثاء في هيوستن بولاية تكساس حيث نشأ الراحل، فسيسجّى الجثمان طوال مساء الاثنين لكي يتسنّى للجمهور إلقاء تحية الوداع عليه. وأعلن الطبيب الشرعي الرسمي المسؤول عن تشريح جثة فلويد الاثنين أن الأخير قضى «قتلاً» بعدما أصيب بسكتة قلبية جراء الضغط على عنقه من قبل عناصر الشرطة وقد كان تحت تأثير مخدّر أفيوني قوي.

قال إنّ فلويد «أصيب بسكتة قلبية-رئوية» بسبب تثبيته أرضاً من قبل رجال الشرطة الذين ألقوا بثقلهم عليه، مشيراً إلى أنّه كان حين فارق الحياة تحت تأثير مسكّن فنتانيل، وهو من الأفيونيات القوية. وفي بيانه لفت الطبيب الشرعي إلى أن المتوفّى كانت لديه «عوامل مهمّة أخرى: تصلّب في الشرايين وارتفاع في ضغط الدم، تسمّم بالفنتانيل، تناول أمفيتامينات مؤخراً».

(أ ف ب، الأخبار)

قبيل عائلة فلويد عرض مايويذر جونيور لدفع تكاليف الجنازة

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - الصدر المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق الثامن
■ للتلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15 - 01/666314 - 03/828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل /AlakhbarNews @AlakhbarNews /alakhbarnews-paper

حكومة نتنياهو الخامسة... تعويذة «الخطر الداهم»

محمد سيد رصاص *

في 17 أيار/ مايو 2020، جرى تقديم تشكيلة حكومية جديدة برئاسة بنيامين نتنياهو للكنيست الإسرائيلي، من أجل نيل الثقة البرلمانية. خلال أحد عشر شهراً بين نيسان/ أبريل 2019 وآذار/ مارس 2020، أُجريت ثلاثة انتخابات للكنيست لم يستطع من خلالها تشكيل حكومة إسرائيلية تنال ثقة أغلبية الكنيست، بحكم أنّ اليمين الصهيوني القومي (أي حزب الليكود) وأحزاب المتديّنين اليهود الحريديم (شاس + يهود التوراة) واليمين الجديد الذي يجمع الصهيونية مع النزعة الحريدية المتديّنة (قائمة يمينا)، لم تستطع كتكتّل أن تتخطّى حاجز 61 مقعداً من مقاعد الكنيست الـ120. وقد جاء ذلك بوجود حزب يميني للمهاجرين الروس هو «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان، الذي نال في الانتخابات الثلاثة على التوالي، مقاعد خمسة وثمانية وسبعة. فقد قرّر ليبرمان، رغم تحالفاته السابقة مع «الليكود»، عدم دعم نتنياهو، الأمر الذي ولّد الاستعصاء المذكور. في هذه المرة، قرّر نتنياهو «رغم الخلافات الأيديولوجية»، وفق تعبيره، التحالف مع الحزب الثاني في البرلمان بحسب الانتخابات الثلاثة المذكورة، وهو «كاحول لفان»، أي «أزرق أبيض»، برزعامة بيني غانتس رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق، الذي يقول عن نفسه العبارة التالية: «أنا يميني في الأمن، يساري في القضايا الاقتصادية - الاجتماعية، ليبرالي في الاقتصاد». أطلق نتنياهو وغانتس على هذه الحكومة (التي تضمّ الحريديم أيضاً، وكذلك بقايا العمّاليين) اسم «حكومة الوحدة الوطنية» التي سيحل غانتس محلّ نتنياهو في رئاستها يوم 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، مع بقاء نتنياهو في منصب «رئيس الوزراء البديل» ما يؤمّن له حصانة ضد الملاحقات القضائية، بتهم الفساد التي لاحقته في السنوات الأخيرة. في تاريخ إسرائيل، هذه هي «حكومة الوحدة الوطنية الرابعة» بعد الحكومة الأولى برئاسة زعيم «الهاموعراخ: التجمّع العمّالي» ليفي أشكول التي انضم إليها مناحيم بيغن زعيم «تكتّل جاحال» اليميني، قبل خمسة أيام من حرب 5 حزيران/ يونيو 1967، والثانية عام 1984 بين زعيم «حزب العمل» شيمون بيريز وزعيم «حزب الليكود» إسحق شامير في ظرف أزمة اقتصادية إسرائيلية، والثالثة عام 2001 برئاسة الليكودي أرييل شارون مع العمّالي شيمون بيريز في زمن الانتفاضة الفلسطينية. على الأرجح، أنّ الاستعصاء التشكيلي للحكومة الإسرائيلية الذي واجهه نتنياهو وغانتس، ليس السبب الوحيد للجوئهما إلى هذا الخيار، وعلى الأرجح ليس السبب الرئيسي، حيث يمكن للوضع الإقليمي أن يكون هو السبب الأساسي، خاصة مع حديث نتنياهو الصريح أثناء تقديم حكومته الجديدة عن «ضمّ الكتل الاستيطانية وغور الأردن» إلى «أراضي دولة إسرائيل»، وهو ما تضمّنه مشروع «صفقة القرن» الذي قدّمه الرئيس الأميركي قبل أربعة أشهر. من الممكن القراءة بأنّ «حكومة الوحدة الوطنية الرابعة الإسرائيلية» أو «حكومة الطوارئ»، وفق تعبير نتنياهو، قد شُكلت بناءً على «تقدير موقف» بأنّ هناك تطورات مقبلة، بعضها «خطر على إسرائيل» وبعضها «إيجابي لإسرائيل»، مثل إمكان الشروع في تنفيذ «صفقة القرن»، الأمر الذي يتطلّب في السنوات الثلاث المقبلة، ملاقاته بحكومة إسرائيلية ذات قاعدة برلمانية واسعة (73 مقعداً).

يلفت النظر هنا قدرة الإسرائيليين على بناء الجسور بينهم، رغم ما يطلق عليه «حروب اليهود»، في وصف الصحافة الإسرائيلية لخلافات العلمانيين واليهود المتديّنين وللصراعات العمّالية واللّيكودية، ولتلك التي كانت بين دافيد بن غوريون زعيم حزب «الماباي» العمّالي ومُزيف جابوتنسكي زعيم اليمين التحريفي الصهيوني في الثلاثينيات، ثم بين بن غوريون بعد قيام دولة إسرائيل عام 1948 وزعيم «حزب حيروت» اليميني مناحيم بيغن، وهو خليفة جابوتنسكي، قبل أن يتّحد مع الليبراليين في الستينيات في «تكتّل جاحال». تتكرّر كثيراً كلمة «الأيديولوجيا» في المفردات السياسية الإسرائيلية، في زمن ما زال فيه الكثير من «المثقّفين» و«الكتّاب» العرب يلوكون عبارة «نهاية الأيديولوجيات». وعندما سلّم إسحق شامير رئاسة الوزراء الإسرائيلية للعمّالي إسحق رابين في 13 تموز/ يوليو 1992 بعد هزيمته أمامه في انتخابات الكنيست، قال العبارة التالية: «العصر الجديد يتميّز بسيطرة أصحاب السياسات

> **يمكن للأيديولوجي أن يقيم جسوراً مع المتلوّن والوسطي عندما يرى مصلحة وهذه هي نظرة نتنياهو إلى غانتس**

المباشرة على حاملي الأيديولوجيات والرؤى السياسية البعيدة المدى... إسرائيل بذلك تُضعف نفسها وتفقد زخمها ومعنوياتها». على الأرجح، كان اغتيال رابين في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995 من قِبل يميني متطرّف، ومجيء نتنياهو إلى السلطة في أول حكومة له في 18 حزيران/ يونيو 1996، تأكيداً على أنّ كلام شامير هو الذي ساد في إسرائيل، حيث لم يحكم العمّاليون سوى لعامين بين عامي 1999 و2001 مع إيهود باراك، والباقي لتلاميذ جابوتنسكي وبيغن وشامير. والآن نرى اضمحلالاً وموتاً سريرياً لـ«حزب العمل» منذ بداية القرن الجديد، وخاصة مع ضعف أيديولوجية «حزب العمل»، بالقياس إلى الرؤية الأيديولوجية الصهيونية العمّالية اليسارية، التي كانت عند بن غوريون وأشكول وغولدا مائير.

يمكن لعبارة بيني غانتس، المشار إليها سابقاً، أن تشير إلى تلوّنه الأيديولوجي وإلى وسطيّته، ولكنّ مشاركته في حكومة برئاسة نتنياهو، ولو بالتناوب، تشير إلى تغلّب الأيديولوجيّين على المتلوّنين. وقد أشار المنشق والتارك لقائمة «أزرق أبيض»، أي يائير لابيد زعيم حزب «يش عاتيد: هناك مستقبل»، إلى أنّ غانتس «هو باحث عن الكراسي»، في خطابه في الكنيست في جلسة 17 أيار/ مايو. في تاريخ إسرائيل، دائماً كانت الحركات الوسطية، مثل «داش: الحركة الديموقراطية للتغيير» بزعامة رئيس الأركان السابق ييغال يادين، و«شينوي: التغيير» بزعامة البروفيسور أمنون روبنشتاين، مصيرها الاضمحلال، وغالباً ما كانت تلتحق بشكل ذيلي باليمين، كما فعل يادين في حكومة مناحيم بيغن عام 1977 عندما أصبح نائباً لرئيس الوزراء، في سابقة تُذكّر ببيني غانتس مع نتنياهو عام 2020. يمكن للمتلوّن والوسطي أن يقيم الأيديولوجي معه جسوراً، عندما يرى مصلحة، وعلى الأرجح هذه هي نظرة نتنياهو إلى غانتس، ولكن هذا يشير أيضاً إلى مدى قدرة الإسرائيليين على مد الجسور بينهم، وهو ما يفتقده العرب. ولكن عندما نرى لقاء أشكول وبيغن عشية حرب حزيران/ يونيو 1967، ندرك مدى قدرة الأيديولوجيين الصهاينة، في اليسار العمّالي الصهيوني وفي اليمين القومي الصهيوني، على اللقاء عند الخطر الداهم رغم تاريخ من الخلافات العاصفة، مثل حادثة السفينة «التالينا» التي أغرقها بن غوريون في حزيران/ يونيو 1948، وكانت تُحمّل بالأسلحة إلى التنظيم العسكري الصهيوني اليميني «الإرغون» بقيادة بيغن، عندما كان رئيس الوزراء للدولة الجديدة دافيد بن غوريون (أعلن بن غوريون قيام دولة إسرائيل يوم الجمعة 14 أيار/ مايو 1948، وليس كما يقول العرب في 15 أيار/ مايو، حيث لا يعرفون حتى متى يوم النكبة)، مصمّماً على توحيد منظّمات اليسار العمّالي العسكرية: «الهاغانا»، وتلك التي لليمين، في إطار جيش عسكري موحّد للدولة الجديدة. هل يتعلّم العرب؟...

* كاتب سوري

حزب الله بين تقديم النموذج وتحقيق الإنجاز

أكرم بركات *

يتردّد في أدبيّات حزب الله، لا سيّما في الآونة الأخيرة، أنّ تقديم النموذج أهمّ من تحقيق الإنجاز، وهو ما أكّده الأمين العام السيّد حسن نصر الله، في لقائه الأخير مع الإعلاميّة بيئينة عَلّوش، في إطار شرحه السياسات الحاكمة لخطوات الحزب في مقاومة الفساد. وهذا الأمر ينطلق من المنهجيّة التي يعتمدها الحزب في فكره السياسي، وهي ما أحاول مقاربته من خلال بيان منهجيّن فلسفيّين هما المنهج البراغماتي والمنهج الأيديولوجي في ما يأتي:

1- المنهج البراغماتي (pragmatism): الذي يمكن ترجمته بالمنهج النفعي، وهو منهج معاصر أطلقه ونحت مصطلحه «تشارلز ساندرس بيرس» (1839 ـ 1914)، وهو يبتغي على عدم الاعتراف بالمبادئ والقيم حتى الأخلاقية منها، بل تُقاس الأشياء في هذه الفلسفة بمدى النفع الناتج منها، فالبراغماتي لا يقوم بفعل لا ينتج منفعة له، فمصلحته ومنفعته هي الأساس، حتى لو كان فعله على حساب المبادئ كالدينية والوطنية منها، فهو متحرّر من كلّ أيديولوجية أو موقف مسبق، ويتصرّف بما ينفعه وفق الظرف والحال. فالحقيقة عند البراغماتي، كما يعرّفها أحد أهم فلاسفة البراغماتية وليم جيمس (1824 ـ 1910) هي «مطابقة الأشياء لمنفعتنا، لا مطابقة الفكر للأشياء». لذا فإنّ المقابل للبراغماتي هو الأيديولوجي.

2- المنهج الأيديولوجي (Ideology): إنّ كلمة الأيديولوجيا معرّبة من مقطعين هما (Idea) بمعنى فكرة، و(logic) بمعنى علم أو منطق، وعليه فمعنى الأيديولوجيا بالأصل «علم الأفكار». وهذا التعريف اللغوي الاشتقاقي العام تمّت مواكبته بتعريفات عديدة، كان للقبلية الفكرية أثرٌ في نشوء هذه التعريفات التي منها ما ذكره المفكّر الإيطالي أنطونيو غرامشي (A.Gramsci) (1891 ـ 1937) بأنّها «وحدة بين نظرة فكرية شاملة للوجود وقواعد السلوك المرتبطة بها»، وقريب من هذا التعريف عَرّفت الأيديولوجيا بأنّها «النسق الكلّي للأفكار والمعتقدات والاتّجاهات العامّة الكامنة في أنماط سلوكية معيّنة». وعليه، فإنّ الأيديولوجي ينطلق في سلوكه من قبليّة سابقة، فلا يكون سلوكه صحيحاً إلّا من خلال انسجام بين هذا السلوك وتلك القبليّة. وعلى أساس هذا التعريف العام للأيديولوجيا يمكن تقسيمها إلى نوعين:

2-1- الأيديولوجيا الجامدة، وأعني بها الأيديولوجيا التي تتميّز بثبات القبليّة، وعدم قابليّتها لأيّ تغيير، ولو كان على أساس تأويلي يحافظ على ظاهرها، ويتصرّف في مضمونها ومحتواها، وعليه تكون تلك القبليّة هي الحاكمة المطلقة في السلوك الفردي أو الاجتماعي، فإمّا أن يتحقّق ما يوافقها، وإمّا يُلقى «الحَرْم» على السلوك من دون أيّة مواربة. وبناءً على هذا، فإنّ الأنواع الثلاثة قد يعيش منكفئاً عن الواقع حينما لا تسمح الظروف بتطبيق تلك الأيديولوجيا، بانتظار تهيّؤ البيئة والشروط المناسبة لتطبيقها.

2-2- الأيديولوجيا الحركية، وأعني بها الأيديولوجيا التي لا تمنع المعتقد بما من مواكبة التطوّرات والتحوّلات الخارجية، ولا تفرض عليه الانكفاء عن الواقع، بل تكون هي المبدأ لسلوكه الحركي الحيوي. وهذه الأيديولوجيا يمكن تقسيمها إلى نوعين:

2-2-1- الأيديولوجيا الحركيّة المتغيّرة، وأعني بها الأيديولوجيا التي تتغيّر بحسب الظروف الخارجيّة، وذلك من خلال تأويلها بما يتواءم مع الواقع، فحامل هذه الأيديولوجيا وإن كان يصرّ على أيديولوجيّته، إلاّ أنّ إصراره على متابعة الحركة والسلوك الذي يخالف ظاهر الأيديولوجيا يجعله يؤوّلها لصالح السلوك، فتتحوّل الانسجام بين القبليّة والسلوك، إلى انسجام ينطلق من السلوك إلى القبليّة، بدل انطلاقه من القبليّة إلى السلوك، فيكون ناتج ذلك:

I- المحافظة على الأيديولوجيّة بالشكل دون المضمون.

II- الاستمرار في السلوك باعتباره الحاكم على تفسير الأيديولوجيّة.

2-2-2- الأيديولوجيا الحركيّة الثابتة: وأعني بها الأيديولوجيا التي تتميّز بثبات القبليّات الأساسيّة، وعدم قابليتها لأيّ تغيير مضموني منبعث من الواقع الخارجي، وفي الوقت ذاته فإنّها، في حال عدم توفّر بيئة وشروط تحقيقها، لا تأمر بالانكفاء عن الواقع، بل من منطق واقعيّتها تدعو لبقاء الحركيّة والسلوك تحت عنوان الاستثناء والضرورة على قاعدة كون الميسور لا يسقط بالمعسور، لكن بشرط أن يكون ذلك السلوك وتلك الحركة يقعان في مسار التحقيق المستقبلي لمشروع تلك الأيديولوجيا. وعليه، فإن هذا السلوك الاضطراري، الواقعي غير المنسجم بالأصل مع الأيديولوجيا، وإن كان لا يُلقى عليه «الحَرْم»، إلاّ أنّه لا يتحوّل باضطراريّته من القبح إلى الجمال، بل يبقى على قبحه الأوّلي. فيكون ناتج ذلك:

I- المحافظة على الأيديولوجيّة بالشكل والمضمون.

II- الاستمرار في السلوك بالعنوان الاضطراري المشروط بخدمة مشروع الأيديولوجيا.

منهجيّة حزب الله في الفكر السياسي

من الواضح أنّ حزب الله أيديولوجي لا ينطلق في فكره وممارسته السياسيّة من محض المنفعة، بل يراعي الانسجام بين سلوكه والقبليّات العقديّة والشرعيّة التي يؤمن بها، فالبحث في منهجيّته يدور حول الأنواع الثلاثة من الأيديولوجيّات السابقة: الجامدة، والحركيّة المتغيّرة، والحركيّة الثابتة. كما من الواضح أن أيديولوجيا حزب الله ليست جامدة، فهو في تعريفه الرسمي: حركة إيمانيّة جهاديّة، وهو يؤكّد في ثقافته أنّ معنى انتظاره للإمام المهدي (عج) الذي سوف يحقّق حكومة التكامل الإنسانيّ الاجتماعي هو الانتظار الإيجابي الذي يدعو للتحرّك من أجل تمهيد الأرضيّة المناسبة لظهور القائد العالمي المنتظر، بل إنّ أمينه العام أكّد مراراً أنّ الروايات المهدويّة حول علامات الظهور ليست في مقام الحثّ على مراقبتها فقط، بل هي تشكّل دعوةً لصنع العلامات من قبل المجتمع المنتظر، فالحديث عن الخراساني واليماني هو لأجل صناعتهما عبر تهيئة الأرضيّة المناسبة لهذه الصناعة، وفي السياق ذاته يكون الحديث عن أمن جبل التحوّل ينطلق من السلوك إلى القبليّة، بدل عامل دعوةً لصناعة القوّة التي تشكّل المناعة المحقّقة لذلك الأمن.

وهذا المنهج ينطلق ممّا يُصطلح عليه في الحوزة العلميّة الشيعيّة بالمدرسة الأصوليّة التي تعطي للعقل القطعي، لا سيّما الموضوعي منه، الموقع الأوّل في الدليليّة والحجيّة، بحيث تُعدّ الرواية بالمطابقة لهذا العقل في مقام الإرشاد لحكمه، وبالتالي تقع في المرتبة الثانية بعد العقل، وهذه المدرسة هي الرائجة والسائدة في الحوزات الشيعيّة في مختلف البلدان، ومنها انطلق الإمام الخميني (قده) (1902 ـ 1989) في فكره السياسي مؤكداً ضرورة مراعاة المنظومة المعرفيّة الدينيّة المتناسقة التي تهدف لصناعة التمهيد لدولة التكامل الإنساني الاجتماعي العالمي. وفي مقابل المدرسة الأصوليّة، وُجدت في تاريخ الشيعة مدرسة أخرى هي المدرسة الأخباريّة التي اندثرت بغالبيّتها، إلاّ أنّ بعض آثارها بقيت في جانب من الخطابات الدينيّة التبليغيّة، وهي مدرسة لها موقف سلبيّ من العقل الذي تقدّم الحديث عليه إجمالاً، ولا تراعي تناسق المنظومة المعرفيّة الدينيّة، ويسبب ذلك فإنّها تأثّرت ببعض الروايات الدينيّة التي تناهض المنهج الحركي السياسي في عصر الغيبة كالتي تفيد بأنّ كلّ رايةٍ تُخرّج قبل الإمام المهدي (عج) هي رايةٌ ضلال، وأنّ المؤمن في عصر الغيبة يجب أن يكون على الصعيد الاجتماعي السياسي جلساً لبيته أي ملازماً له. وهو ما فسّرته المدرسة الأصوليّة في ضوء المنظومة المعرفيّة الدينيّة بما يتناسب مع الظروف السياسيّة لزمن تلك النصوص الذي شهد صراعات لفكّاك لا يشكّل أيّ منها فريق حقّ ينطلق في حركته لأجل صنع مجتمع التكامل الإنساني الاجتماعي.

يبقى تحديد منهج حزب الله بين المنهجين الأيديولوجيّين الحركيّين المتغيّر والثابت، والذي يمكن مقاربته من خلال ملاحظة المباني الفكريّة للمذهب الشيعي الذي يعتقد بحجيّة العقل العملي الذي يُدرك ما ينبغي أن يُفعَل بإدراكه حسن العدل وقبح الظلم، وتشكّل قضيّة العدل حسن وقبح الظلم، في هذا المذهب، أمّ قضايا هذا العقل، كما تشكّل قضية استحالة اجتماع النقيضين وارتفاعهما أمّ قضايا العقل النظري الذي يُدرك ما ينبغي أن يُعلَم، وبالتالي وبناءً على ما سبق من أوليّة دليل العقل القطعي، في المدرسة الشيعية الأصوليّة، وتقديمه ومرجعيّته في تفسير أيّ نصّ ديني، فإنّ ذلك يعزّز الثبات في مباني القراءة للنصوص الدينيّة التي أكّد الإمام الخميني (ره) أن تكون مبنيّة على المنظومة المعرفيّة الدينيّة التي يعتبر الانسجام في ما بينها وبين العقل أساساً في صحّة الاجتهاد الذي لا بدّ في رأيه أن يراعي الزمان والمكان في النظرة إلى النصّ الديني وتطبيقه على الموضوعات الخارجيّة بما لا يخرجه من دائرة الثبات.

صفاء النموذج في منهجيّة حزب الله

وقد نتج عن هذه المنهجيّة الاجتهاديّة الخمينيّة ما اصطلح عليه بـ«خط الإمام الخميني» (ره)، الذي أكّد على قضيّة استراتيجيّة كبرى في الطرح الديني يجب السير دائماً في طريق تحقيقها، وهي إقامة مجتمع التكامل الإنساني الاجتماعي العالمي الذي يحقّق العدالة الاجتماعيّة بأبهى حللها، وهي ما يعبّر عنها بالقضيّة المهدويّة المستقاة من قوله عزّ وجلّ «هُوَ الَّذِيْ أَرسَلَ رَسُوْلَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِيْنِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَىٰ الدِّيْنِ كُلِّهِ». فإنّ دين الحقّ يمثّل نموذج المبادئ والقيم والقوانين التي يحتاج إليها المشروع المحمّدي المهدوي، والهُدى يمثّل نموذج القيادة الاجتماعيّة المحدّدة لأولويّات المجتمع في سبيل تحقيق تلك القضيّة الاستراتيجيّة الكبرى، ويُشكّل صفاء ونقاء وكمال نموذَجي القيادة الهادية ودين الحقّ الأساس في جاذبيّتهما إلى الأتباع الاختياري عند ظهورهما.

من هنا، كان الأساس في المسار المؤدّي إلى تلك القضيّة الاستراتيجيّة المحافظة على صفاء هذين النموذجين، وهذا ما جعل المنهج المهدوي في مدرسة الإمام الخميني (ره) هو الأبعد عن البراغماتيّة، وهو ما يجعله أيضاً، مع ملاحظة المنظومة المعرفيّة الدينيّة بعيداً عن الأيديولوجيا الحركيّة المتغيّرة، فالظلم الذي يدرك العقل قبحه لا يمكن أن يتحوّل إلى جميل، والعدل الذي يدرك العقل حسنه لا يمكن أن يتحوّل إلى قبيح؛ إلاّ أنّ الهدف الأساسي المتمثّل في القضيّة الاستراتيجيّة الكبرى تقتضي الحركيّة، وترفض الانكفاء، وبالتالي تنطلق هذه الحركيّة من سلّم الأولويّات التي تخدم تلك القضيّة، وهذا ما قد يعدّد ويتنوّع الأدوار باتجاه الوصول إلى الهدف الواحد، وهو ما عناه المفكّر الإسلامي الكبير الشهيد السيّد محمد باقر الصدر (قده) (1935ـ 1985) في قراءته لأدوار أئمّة الشيعة المتنوّعة بين الصلح مع الظالم والشهادة في محاربة الظلم، وما بينهما لتحقيق الهدف الواحد، وفي هذا السياق تمّت تسمية كتابه التاريخي بـ«أهل البيت، تنوّع أدوار ووحدة هدف»، وهذا أيضاً ما عناه الإمام الخامنئي في قراءته لأدوار أئمّة الشيعة (ع) في كتابه الجامع لسيرهم تحت عنوان: «إنسان بعمر 250 سنة»، فإبقاء بعض الأمور غير المطابقة للصلاح في عهد الإمام علي (ع)، في هذا المنهج، لم يحوّلها إلى صالحة، بل بقيت على ما كانت عليه، وصلح الإمام الحسن (ع) لم يحوّل الظلم إلى عدل، والظالم إلى عادل، بل بقي الظلم ظلماً والظالم ظالماً، وعدم قيام الإمام الحسين (ع) مدّة تُقارب عشر سنوات قبل حكم يزيد لا يُشكّل رضا عن الحاكم وحكمه، بل بقي السخط قائماً على ذلك الفساد، وهكذا الأمر مع بقيّة الأئمّة (ع)، فإنّ تنوّع تلك الأدوار قام على أساس دراسة الظروف الموضوعيّة في ضوء المصلحة الإنسانيّة العامّة في المسار المؤدّي إلى تحقيق القضيّة الاستراتيجيّة الكبرى، كما أنّ عدم دخول الإمام علي (ع) وأبنائه في خيارات عمليّة تحقّق إنجازات مرحليّة لهم كان على أساس المحافظة على النموذج الذي بدونه لن يتحقّق الهدف الإلهي الإنساني العام.

إنّ هذه المنهجيّة التي اصطُلح عليها بالأيديولوجيا الحركيّة الثابتة هي التي يعتمدها حزب الله في ممارسته السياسيّة، فالعدوّ الإسرائيلي يبقى عدوّاً مغتصباً وغدّة سرطانيّة سواء أثناء ممارسة عمليّات المقاومة فعلاً، أو أثناء الترقّب القائم على الجهوزيّة المناسبة، والفساد يبقى فساداً والفاسدون فاسدين، بغضّ النظر عن توفّر الظروف الموضوعيّة للاستئصال السريع لذلك الفاسد والمحاكمة الفعليّة لأولئك الفاسدين، ومَن ينطلق من قراءته للعقبات الكؤودة في محاربة الفساد والفاسدين بتبرير فسادهم يكون خارجاً عن هذه المنهجيّة، ومندرجاً تحت منهج الأيديولوجيا الحركيّة المتغيّرة. فمنهج الأيديولوجيا الحركيّة الثابتة لا يغيّر في قبح القبيح، لكنّه يتحرّك في ضوء دراسة الإيجابيّات والسلبيّات في السلوك العملي الواقعي الاضطراري، الناظر للمصلحة العامّة، المنسجم مع الهدف الأساس والقضيّة الاستراتيجيّة الكبرى التي لا تتحقّق إلّا في ضوء صفاء النموذج القيادي والنظري في مبادئه وقيمه، وفي ضوء ذلك يخطّط ويبرمج، ويجيب عن سؤال كيف؟ الذي قد يختلف فيه مع الآخرين، من دون أيّ تغيير بالإجابة عن سؤال: ما هو؟ باعتبار الإجابة هنا تنطلق من الثابت المتّفق عليه عند العقلاء. فالباطل والظلم ذاتي لا يمكن تحسينه، ولا يصحّ تبريره، والحقّ والعدل حسنهما ذاتي لا يمكن تقبيحه، ولا يصح تشويهه بإنجاز على حساب النموذج.

* أستاذ جامعي وحوزوي

(مروان طحطح)

لبنان و«قانون قيصر»: مفارقات ومواجهات

معن بشور*

من مفارقات هذه الأيام الحُبلى بكلّ أنواع التناقضات والصراعات، هو إصرار الإدارة الأميركية، وهي التي تواجه ما تزامات على كلّ الصعد، وفي كلّ المجالات، على الضغط على دول العالم وشعوبه كافّة لتطبيق «قانون قيصر»، الذي أقرّه الكونغرس الأميركي في أواخر العام الماضي. ويهدف هذا القانون إلى إحكام الحصار على سوريا وشعبها ودولتها، بذريعة حماية المدنيين في هذا البلد، المعروف باستعصائه على الإملاءات الاستعمارية والمشاريع الصهيونية، منذ أن أصبح دولة مستقلّة...

أول هذه المفارقات، هو أنّ الإدارة الأميركية التي ضغطت منذ قيام الكيان الصهيوني قبل 73 عاماً، ولا تزال، على الدول العربية لإلغاء كل قوانين ومكاتب المقاطعة لهذا الكيان، الذي لا ينفكّ عن ارتكاب المجازر والجرائم بحق الفلسطينيين وأشقائهم العرب، بحجّة عدم الخلط بين الاقتصاد والسياسة، هي نفسها الإدارة - وإن اختلفت أسماء الرؤساء - التي تضغط اليوم على دول المنطقة والعالم للمشاركة في الحصار الشامل على سوريا، بذرائع متعدّدة عرفنا مثلها يوم حصار العراق تمهيداً لاحتلاله، ويوم محاصرة مصر وكوبا وإيران وفنزويلا وكوريا الشمالية والصين وروسيا والتي كانت شعوب تلك البلدان قبل حكّامها تدفع الثمن، من دون أن ننسى التصريح الشهير لوزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت، حين سُئلت «هل يستحق الحصار على العراق مقتل مليون طفل عراقي؟»، فأجابت «نعم يستحق»...

وثاني هذه المفارقات، أنّ لبنان الذي يسعى للخروج من نفق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والصحية الخانقة التي يمر بها، بات مطلوباً منه أن يُغلق كل أبوب التعاون مع سوريا، وهو الذي يدرك أنّ طوق النجاة له يتمثّل ببناء اقتصاد مُنتج، كما جاء في الخطة الاقتصادية لحكومته العتيدة، وبات يدرك أيضاً أنّ المفتاح إلى قيام هذا الاقتصاد المُنتج، يكمن في توفير سوق عربية وإقليمية لإنتاجه الزراعي والصناعي وللسياحة فيه، وأنّ البوابة إلى ذلك هي سوريا، التي كانت وستبقى بوابة لبنان إلى أمّته العربية والإقليم.

وثالث هذه المفارقات أيضاً، أنّ الإدارة الأميركية التي فشلت في فرض اتفاقية مشؤومة في 17 أيار/ مايو 1983 والتي رعاها جورج شولتز وزير خارجيتها في أواسط ثمانينات القرن الماضي في محاولة لاستثمار نتائج حرب حزيران/ يونيو 1982 والتي فشلت في حماية حكم نشأ في ظلّ الاحتلال، رغم البوارج الحربية التي أُرسلت (نيوجرسي) والطائرات التي اشتبكت في سماء لبنان مع الطائرات السورية عام 1983 وجنود المارينز الذين جاؤوا ليفرضوا الأجندة الأميركية - الإسرائيلية على لبنان، والتي فشلت كذلك في «استيلاد شرق أوسط جديد» بعد حرب تموز/ يوليو - آب/ أغسطس 2006، كما وعدت حينها وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس، تسعى اليوم وفي ظلّ ظروف محلّية وإقليمية ودولية متغيّرة لغير صالحها إلى أن تفرض على لبنان الذي رفض، منذ الاستقلال، أن يكون للاستعمار مقرّاً أو ممرّاً إلى أشقائه العرب، أن يكون خنجراً في خاصرة شقيقه التوأم في سوريا التي تبقى علاقته فيها ممتدة في الماضي القريب والبعيد، والمؤثّرة على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، والشريكة له في بناء، مستقبل زاهر للبلدين، كما للأمة كلّها.

والمفارقة الرابعة، أنّ واشنطن العاجزة عن منع ناقلات نفط إيرانية من كسر الحصار على فنزويلا، والعبور إلى البحر الكاريبي أي إلى «الحديقة الخلفية» للولايات المتحدة الأميركية، تظنّ أنها قادرة على أن تفرض حصاراً عربياً وإقليمياً وعالمياً على سوريا العريقة، في مواجهة كل أنواع الحضارات منذ خمسينات القرن الماضي حتى اليوم...

في ظلّ هذه المفارقات وغيرها، فإنّ لبنان، شعباً وقوى سياسية ومجلساً نيابياً وحكومة، مدعو إلى مواجهة كلّ المحاولات الأميركية الرامية إلى فرض هذا القانون المريب على لبنان، لا من منطلق الروابط والعلاقات الأخوية والقومية التي تربط الشعبين اللبناني والسوري فقط، وهي روابط وعلاقات مميزة، مكرّسة باتفاقيات ناجمة عن «اتفاق الطائف» نفسه، بل حرصاً على مصلحة لبنان الاقتصادية، لدرجة أنّ البعض يعتبر «قانون قيصر» تمّ إقراره ضد لبنان مثلما هو ضد سوريا، وأنه يأتي في إطار الحملة المتصاعدة ضد لبنان، منذ فترة ليست بقصيرة، وهي حملة مرتبطة بالرغبة الإسرائيلية في الانتقام من لبنان، الذي استطاع بشعبه وجيشه ومقاومته، وبالتعاون مع قوى المقاومة في الأمّة والإقليم، أن يُلحق بالكيان الغاصب وبجيشه هزيمتين متتاليتين، ما زالت تل أبيب تعاني من تداعياتهما حتى الآن.

إنّ الموقف من هذا القانون العنصري الإرهابي المعادي لحقوق الإنسان، يتطلّب من كلّ اللبنانيين أيّاً كانت مواقفهم واتجاهاتهم أن يتّحدوا لمواجهته، لأنّه قانون يضيّق الخناق على لبنان كما على سوريا، ويُلحق الأذى الكبير بالشعب السوري كلّه، والذي لا أظن أنّ فريقاً سياسياً لبنانياً مستعدّ للمجاهرة بمشاركته في هذا الأذى، الذي يلحق بالبلدين معاً.

ولو وقف القيّمون على أمور هذا البلد لدراسة معمّقة لطبيعة هذا القانون ولطبيعة الظروف والمتغيّرات التي تمرّ بها المنطقة والعالم لأدركوا بكل بساطة أنّ هذا القانون الأحادي الصادر عن دولة واحدة ولا يتمتّع بأي غطاء دولي، لا يتنافى مع الروابط الأخوية والقومية التي تجمع أبناء هذه الأمة فحسب، بل إنه لا يمتلك الحد الأدنى من مقوّمات النجاح، ومصيره لن يكون أفضل من مصير اتفاق 17 أيار، ولا من «شرق أوسط» كونداليزا رايس.

وحين أطلقنا، في بداية التسعينات من القرن الماضي، حملة شعبية عربية في لبنان والوطن العربي ضد الحصار على العراق، وشاركنا في حملات دولية ضد الحصار على العراق، كنّا ندرك أنّ هذا الحصار لم يكن يستهدف نظاماً أو حزباً أو رئيساً فقط، بقدر ما كان يستهدف العراق كبلد عربي محوري في حياة الأمة، بل يستهدف الأمة كلّها من خلال تدمير العراق. وهذا ما أثبتته الأيام.

واليوم، يحاول المستعمرون، والصهاينة من ورائهم، تكرار المشهد العراقي في سوريا، من دون أن يدركوا أنّ ظروف عام 2020 مختلفة كثيراً عن ظروف عام 2003، بل هي نقيضها، فالهيمنة الأميركية على العالم التي كان العراقيون في مقاومتهم للاحتلال أول من ألحق الهزيمة بها، باتت تهتز اليوم، بل إنّ التآكل يحيط اليوم بكل جوانب القوة الأميركية داخل الولايات المتحدة وخارجها.

ومن هنا، فإنّ كلّ من يسعى للترويج لـ«قانون قيصر» أيّاً كانت أسبابه، لا يتصرّف على أساس لا أخلاقي ولا إنساني ولا وطني فحسب، بل أيضاً على أساس لا عقلاني. فمن أجل لبنان قبل سوريا، علينا رفض الإملاءات الأميركية بفرض «قانون قيصر» على سوريا في لبنان، وكلّ دول الجوار المتعاونة مع سوريا وشعبها.

وحتى من منطق النأي بالنفس الذي «يقدّسه» بعض السياسيين، فرضوخ لبنان للقانون الأميركي هو خرقٌ فاضح لهذا المنطق ذاته.

فلا تُدخِلوا لبنان في دوّامة جديدة هو بغنى عنها.

* كاتب وسياسي لبناني

على الغلاف

ترامب يهدد الأميركيين: سأقمعكم بالعسكر!

كخطوة أولى في إطار منهجه الصدامي، اختار دونالد ترامب تسعير خطابه في وجه حكّام الولايات بعدما كان قد حذّرهم، في اتصال هاتفي، من تحوّلهم إلى «حمقى» إذا لم يوقفوا المتظاهرين عبر قمع الاحتجاجات وتوسيع الاعتقالات وتشديد الأحكام القضائية

وعد الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بإعادة فرض الأمن في بلاده التي تشهد موجة غضب تاريخية أثارتها وفاة جورج فلويد أثناء قيام الشرطة بتوقيفه، مُهدّداً بنشر الجيش لوقف أعمال العنف. ترامب، رأى أن الاضطرابات التي وقعت الأحد الماضي في واشنطن «وصمة عار»، داعياً حكّام الولايات إلى التحرّك بسرعة وبحزم «لضبط الشارع» ووقف دوامة العنف. وبلهجة تحذير، قال في حديث أمس: «إذا رفضت مدينة أو ولاية ما اتخاذ القرارات اللازمة للدفاع عن أرواح وممتلكات سكانها، فسأنشر الجيش الأميركي لحلّ المشكلة سريعاً بدلاً منها». تصريح لاقى الكثير من الانتقادات، فبرغم أنّها ليست المرة الأولى التي يهدّد فيها بذلك، لكنّ هذا الموقف يطرح تساؤلات حول مدى قدرته على إصدار تعليمات للجيش للنزول وفضّ اضطرابات، والصلاحيات التي تتمتّع بها القوات المسلّحة في هذا الشأن. فعلى عكس قوات «الحرس الوطني» التي نشرت أخيراً في مينيسوتا، وتأخذ تعليماتها مباشرة من حاكم الولاية وتقوم بأدوار قوات الشرطة، ليس مصرّحاً لرئيس الولايات المتحدة استخدام الجيش داخل البلاد إلا وفق شروط معيّنة.

كما أفادت وسائل إعلام أميركية عدّة، طلبت وزارة الدفاع، في وقت سابق من الجيش، وضع عدد من وحدات الشرطة العسكرية العاملة في حالة تأهب للذهاب إلى مينيابوليس التي تمرّقها الاحتجاجات. لكن وفق القانون، يُمنع الجيش عموماً من الانتشار داخل الولايات، أو أداء وظائف إنفاذ القانون المحلية سوى بشروط صارمة للغاية، اعتباراً بـ«قانون بوسيت كوميتاتوس» الصادر عن الكونغرس عام 1878. في الوقت نفسه، يمنح «قانون التمرّد» لعام 1807 ـ تم تعديله مرّات عدّة ـ استثناءات واسعة تسمح للرئيس بإرسال قوات بغية الرد على «أي تمرّد أو عنف أو تصرّفات غير قانونية أو مؤامرة تعارض أو تعرقل تنفيذ قوانين الولايات المتحدة أو تعرقل سير العدالة».

«قانون التمرّد»

من هذا المنطلق، وبناءً على تصريح ترامب، قد تُنشر الوحدات العسكرية بموجب «قانون التمرّد» الذي استخدم آخر مرّة لقمع أعمال الشغب في لوس أنجلوس عام 1992، عندما لجأ حاكم كاليفورنيا إليه بعد تبرئة شرطيين كانا ضالعين في قتل رودني كينغ، الذي قضى بسبب الضرب الوحشي. حينذاك، طلب من الرئيس الراحل جورج بوش الأب التدخّل لأنّ قوات «الحرس الوطني» في كاليفورنيا لم تكن قادرة على قمع الاضطراب الداخلي. وردّ بوش بإصدار أمر تنفيذي آذن لوزير الدفاع بتحويل الحرس في كاليفورنيا إلى قوات فدرالية، وتمّ نقل جنود في الخدمة من قواعد في كاليفورنيا إلى هناك للتعامل مع الأحداث.

كذلك، جرت الاستعانة بهذا القانون في خمسينيات وستينيات القرن الماضي لفرض قوانين الحقوق المدنية وإنهاء التفرقة العنصرية في الجنوب، على يد الرئيسين دوايت أيزنهاور وجون كينيدي، في أركنساس وألاباما وميسيسيبي. وقد استند كينيدي إلى حدوث «إعاقة» للقانون الفيدرالي كي يرسل قوات عسكرية فيدرالية إلى مدينة برمنغهام في الاباما، خلال احتجاجات الحقوق المدنية. ويشير «التمرّد» إلى إمكانية أن يقوم الرئيس، بناءً على طلب من الجهاز التشريعي لولاية أو حاكمها، باستخدام الجيش الفيدرالي لقمع تمرد. فقانون «بوسيت كوميتاتوس» يقيّد قدرة الرئيس على استخدام الجيش الفيدرالي في عمليات إنفاذ القانون المحلية، مثل عمليات التفتيش والحجز والاعتقالات، ويجرّم قيام الجيش بتنفيذ القوانين «إلا في الحالات والظروف التي يجيزها الدستور أو الكونغرس صراحة».

بناءً عليه، يمكن أن يتحرّك ترامب استناداً إلى القواعد التي تجيز له التدخّل، والواردة في القانونين. وإذا لم يكن هناك طلب من حاكم ولاية ما، أو قرار تشريعي بذلك، يجوز للرئيس أن يتذرّع بـ«قانون التمرّد» دون استشارة الكونغرس، ولكن يجب أن يفعل ذلك بإعلان رسمي يمنح الأفراد في المنطقة أو المناطق المتضرّرة الوقت للعودة إلى منازلهم. وكان الكونغرس قد وسّع، بشكل ملحوظ، نطاق الظروف التي يمكن بموجبها العودة إلى القانون، في أعقاب إعصار كاترينا عام 2005. وقد تمّ ذلك على رغم اعتراضات كل حاكم في البلاد في ذلك الوقت، إذ رأوا التعديلات على القانون تجاوزاً من الحكومة الفيدرالية.

تبقى شروط إنفاذ القانون محدّدة بطرق مشروطة جداً، منها اللجوء إلى استخدام القوة كملاذ أخير، وعدم استخدام القوة المفرطة إلا عند تعذّر اللجوء إلى وسائل أقل قسوة. كذلك، تجيز هذه القواعد استخدام القوة لحماية المرافق النووية والمرافق العامة المهمة. ومن هذا المنطلق، يمكن لترامب نشر القوات العسكرية الأميركية للقيام بمهام غير متعلقة بإنفاذ القانون، مثل حراسة البنية التحتية الحيوية أو تقديم الدعم الطبي أو اللوجستي. مع ذلك، تنصّ فقرات القانون على أن الرئيس يستخدم هذه السلطة إذا كان العنف «يعيق تنفيذ قوانين الولايات».

«لم نصل إلى مستوى التمرّد!»

برغم كلّ ذلك، من المستبعد أن يلجأ حاكم ولاية مينيسوتا، أو أي حاكم آخر، إلى هذا الأمر بالنظر إلى المواقف السياسية التي تتعارض مع ترامب، وخصوصاً أنّ غالبية الولايات التي تشهد عنفاً يحكمها ديموقراطيون. فضلاً عن ذلك، تشير الوقائع إلى أن الولايات الأميركية تاريخياً كانت متردّدة في طلب الاستعانة بالجيش الفيدرالي. على سبيل المثال، طلب حاكم لويزيانا كاتلين بلانكو، إبان إعصار كاترينا، أن يبقى «الحرس الوطني» تحت سيطرة الولاية، ورفض اللجوء إلى الحكومة الفيدرالية. ويرى العديد من الخبراء أنّ التظاهرات والسرقات التي اندلعت بعد مقتل فلويد لم تصل إلى مستوى التمرّد.

في هذا السياق، تنقل وكالة «بلومبرغ»، عن دوايت ستيرلينغ، وهو الرئيس التنفيذي لـ«مركز القانون والسياسة العسكرية»، أنّ «تعريف التمرّد» هو عندما يحاول الناس إسقاط حكومتهم. وهذا الأمر يتمثّل في «حشود من الناس يحملون الأسلحة النارية، ويسيرون في عاصمة الولاية»، معتبراً أنّ «ما يحدث الآن اضطرابات مدنية واحتجاجات». كذلك، نقلت شبكة «سي أن أن» عن مصادر في وزارة الدفاع أن هناك شعوراً بغياب الارتياح، عميقاً ومتعاظماً بين المسؤولين في البنتاغون، بشأن تصريح ترامب. وفق الشبكة، حاول هؤلاء التخفيف ممّا يجري في الشارع، عبر تأكيد أنّ الوضع لا يستدعي بعد الدعوة إلى نشر قوات عاملة، إلّا إذا قدّم حكّام الولايات حجّة واضحة تفيد بأنّ مثل هذه القوات باتت مطلوبة.

(الأخبار)

تأتي مسيرة ترامب المتلفزة بعد انتقاده بسبب هرعه إلى مخبأ تحت الأرض

طلبت وزارة الدفاع من الجيش وضع وحدات الشرطة العسكرية في حالة تأهب (أ ف ب)

ترامب «يستغل» الكنيسة... لاستعراض انتخابي

لم يفوّت الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الذي يواجه عصياناً مدنياً هو الأخطر في ولايته مع احتجاج آلاف الأميركيين على العنف الذي تمارسه الشرطة والعنصرية والتفاوت الاجتماعي، وفي وقت لا تزال فيه بلاده تزرح تحت وطأة انتشار وباء «كوفيد ـ 19»، فرصة ممارسة نوع من الاستعراض الذي يسهم في تقوية موقعه الانتخابي أمام قاعدته المؤلّفة من اليمينيين البيض المتطرّفين. فبعد دقائق من التحدّث في «حديقة الورود» عن أهمية «القانون والنظام» لقمع الاضطرابات، سارَ عبر الشارع إلى كنيسة سانت جون الأسقفية المعروفة بـ«كنيسة الرؤساء». خطوة سبقها استخدام الشرطة الغاز المسيل للدموع والقوّة لتطهير الشوارع، إفساحاً في المجال أمام الرئيس لالتقاط صورة.

بمجرّد وصوله إلى سانت جون، رفع ترامب كتاباً مقدّساً كُتب عليه «الله محبة» وهو يقف أمام لافتة الكنيسة. وقال: «لدينا بلد عظيم»، مضيفاً: «هذا أعظم بلد في العالم، وسوف نضمن أمنه»، قبل أن ينضم إليه في الوقوف أمام الكنيسة التي غطت ألواح من الخشب بوابتها ونوافذها عدد من الشخصيات، بينهم وزير العدل، بيل بار، والمتحدّثة باسم البيت الأبيض، كايلي ماكيناني.

وأصل ترامب فعل ما يبرع به، وهو إثارة الجدل، ليس عبر إعلانه نيّته نشر الجيش فقط، بل بالتقاط الصورة أمام الكنيسة، الأمر الذي لاقى انتقادات وإدانات، خصوصاً من رجال دين اعتبروا أنّه اتّخذ الكنيسة صرحاً للترويج لنفسه. وقالت ماريان بود، وهي مسؤولة عن أسقفية واشنطن: «أنا أسقف أبرشية واشنطن الأسقفية، ولم أتلقَّ حتى دعوة مجاملة تفيد بأنّهم سيطهّرون (المنطقة) بالغاز المسيل للدموع كي يتمكّنوا من استخدام إحدى كنائسنا كدعامة». ونقلت صحيفة «واشنطن بوست» عن بود، أن رسالة ترامب تتعارض مع قيَم الحب والتسامح التي تتبنّاها الكنيسة، قبل أن تصف زيارته بأنها فرصة لاستخدام الكنيسة والكتاب المقدس كـ«ستار خلفي».

وفي حديث آخر إلى شبكة «سي أن أن»، قالت: «دعوني أكن واضحة: استخدم الرئيس للتو كتاباً مقدساً، وأقدس نص للتقليد اليهودي المسيحي، وإحدى كنائس أبرشيتي، من دون إذن، كخلفية لرسالة معادية لتعاليم يسوع... لا أصدّق ما رأته عيناي».

كذلك، ردّد زعماء، دينيون آخرون تعليقاتها، إذ اتهم رئيس الكنيسة الأسقفية، مايكل كاري، ترامب باستخدام الكنيسة والكتاب المقدّس «لأغراض سياسية حزبية»، قائلاً: «من أجل جورج فلويد، ولجميع الذين عانوا خطأً، ومن أجلنا جميعاً، نحتاج إلى قادة لمساعدتنا على أن نكون أمة واحدة، تحت رعاية الله، مع الحرية والعدالة للجميع». أما المرشح الديموقراطي للرئاسة، جو بايدن، فندّد بالحادثة، قائلاً في تغريدة على «تويتر»، إنّ الرئيس «يستخدم الجيش الأميركي ضدّ الأميركيين. إنّه يطلق الغاز المسيل للدموع على متظاهرين سلميين، ويطلق عليهم الرصاص المطّاطي، من أجل صورة». كما اتهم بايدن ترامب، خلال خطاب من فيلادلفيا أمس، بأنّ الأخير «قلق حيال إعادة انتخابه أكثر من قلقه على جمع شمل أميركا مقسّمة تهزّها أعمال العنف... عندما يُبعَد متظاهرون سلميون بأمر من رئيس البيت الأبيض الذي هو بيت الشعب باستخدام القنابل المسيلة للدموع والقنابل الصوتية لينظم عملية إعلامية أمام كنيسة عريقة، فإن تصرفاً كهذا يدفعنا إلى الاعتقاد بأن الرئيس أكثر حرصاً على السلطة منه على المبادئ، وأنه أكثر اهتماماً بأهواء قاعدته الانتخابية منه بحاجات الذين يفترض أن يهتم بهم».

وتأتي مسيرة ترامب المتلفزة إلى سانت جون بعد الانتقاد الذي تعرّض له بسبب هرعه إلى مخبأ تحت الأرض، حينما تجمّع المحتجّون خارج البيت الأبيض، مساء الجمعة. وقد قضى هناك ما يقرب من ساعة في المخبأ الذي يخصص عادة في زمن الحرب أو الهجمات الإرهابية، وفقاً لمسؤولين لم تُذكر أسماؤهم.

(الأخبار)

مقالة

الاستعمار الداخلي و«أجساد الاستثناء»

وليد شرارة

جورج فلويد، اسم جديد أضيف إلى لائحة ضحايا الإمبراطورية العاتية، الطويلة والممتدة عبر القرون. خيط بياني واحد يجمع بين إبادة سكّان أميركا الأصليين، وخطف ملايين الأفارقة من بلادهم واستعبادهم، والحروب الدائمة ضد الجنوب، وما تسبّبه من مجازر ونكبات، وبين «اصطياد» الأفارقة - الأميركيين في الشوارع، وحتى في منازلهم. إنه العنف المؤسّسي المنهج، الذي لولاه ما قامت أبشع إمبراطورية استعمارية في التاريخ، وما استمرت إلى اليوم. سينبري بعض المتيّمين بالديموقراطية «الأعرق» وبقيمها «الكونية» للتأكيد أن جريمة قتل فلويد، وغيرها من الجرائم بحق أفارقة - أميركيين، ارتكبها أفراد عنصريون «بلا شك»، لكنها ليست تعبيراً عن عنصرية مؤسسية، وأن هؤلاء القتلة سيحاكمون، وبأن التمييز العنصري قد ألغي من «النصوص» منذ عقود طويلة، وبأن هناك طبقة بورجوازية سوداء، تشكّلت خلال نصف القرن الماضي، وبأن أميركا انتخبت لمرتين متتاليتين رئيساً أسود. وبالفعل، هي لم تتردد في أن تضع قناعاً أسود لحجب بربريتها البيضاء! من أراد أن يصدّق سرديتها عن نفسها، المتداعية بسرعة في السنوات الأخيرة، فليفعل. أما من أراد أن يفهم حقيقة ما يجري اليوم في المستعمرة الأكبر، فعليه ربما أن يستمع إلى ما يقوله أول المعنيين: ضحايا العنصرية المؤسّسية، الذين خاضوا نضالاً مريراً عبر القرن العشرين وإلى اليوم ضدها ومن أجل المساواة الفعلية بالحقوق. هؤلاء، بمن فيهم الذين فازوا بـ«شرف» الانتساب إلى نادي النخبة السياسية والاقتصادية في بلاد العم سام، ينظرون لأنفسهم، أو يتذكرون، أنهم جماعة مضطهدة من دولة تأسست على التراتبية الطبقية والعرقية. ومع كل جريمة بحقهم، يتضح أن للديموقراطية، التي من المفترض أن تسود المساواة القانونية بين مواطنيها داخل حدودها، وإن كانت استعمارية ومجرمة خارجها، حدوداً داخلية تفصل بين أصحاب «الامتياز الابيض» و«أجساد الاستثناء» «الأكثر سماراً».

عن «الامتياز الابيض»

«لدي امتياز كإنسان أبيض لأنني أستطيع القيام بجميع الأمور التالية من دون التفكير مرّتين: أستطيع الخروج للتنزه (كريستيان كوبر) أو لممارسة رياضة الجري (أمود أربيري)، أو أن أخلد إلى الراحة في منزلي (بوتيم شين وأتاتيانا جيفيرسون)، أو أن أطلب المساعدة بعد حادث سير (جوناثان فيريل ورينيشا ماكبراير)، أو أن أذهب إلى الكنيسة (مجزرة شارلستون، 9 أشخاص) أو أن أحتفل برأس السنة (أوسكار غرانت)... أو أن أعتقل من دون أن أقتل (جورج فلويد). الامتياز الأبيض حقيقة، حاولوا التفكير ولو لدقيقة في حياة إنسان أسود البشرة اليوم». شارك عشرات الممثلين والفنانين الأميركيين في إعادة نشر هذه التغريدة، وهي تتضمّن لائحة طويلة من الأمثلة عمّا يستطيع إنسان أبيض أن يفعله بكل أمان وإلى جانب كل مثال اسم لشخص، أو أكثر، من الأفارقة الأميركيين تعرض للقتل عند قيامه بالأمر نفسه. أوّل ما يلفت هو أن قسماً كبيراً من عمليات القتل هذه وهي بالعشرات، ارتكبتها الشرطة الأميركية، لا مجموعات من الفاشيين المأفونين، أي الجهاز المكلّف نظرياً بحماية «المواطنين». عندما تتكرر هذه الجرائم عشرات المرّات في السنوات الأخيرة من قبل أجهزة الأمن الرسمية، ومئات إن لم يكن آلاف المرّات في العقود الماضية، تصبح أمام سياسة نظام وليس أمام أفعال «فردية» بدوافع عنصرية. في الواقع، فإن سياسة استسهال اللجوء إلى القوّة الغاشمة والقتل بحق الأفارقة - الأميركيين من قبل الأجهزة الرسمية الأميركية، هي جزء، لا يتجزأ من منظومة سيطرة استعمارية داخلية للدولة الأميركية على الأفارقة الأميركيين.

إضافة إلى القتل المشهدي الهادف إلى الترويع، هناك الانتشار شبه العسكري للشرطة في الأحياء، التي يقطنونها وتسيير دوريات استفزازية فيها، وقد يلي ذلك انتشار للجيش كما يحصل الآن عند وقوع اضطرابات واسعة، واللجوء، المنهجي إلى الاعتقال والسجن بحقهم لأتفه الأسباب (يمثّل الأفارقة - الأميركيون بحسب إحصاء عام 2016 نسبة 13,31% من مجمل سكان البلاد، بينما تصل نسبة المسجونين منهم من العدد الإجمالي لهؤلاء 37%). والأهم وهو قمع حركاتهم المناضلة من أجل المساواة بالحقوق وتصفية أبرز قادتها. خلال القرن العشرين وفي مواجهة تصاعد نضال الأفارقة - الأميركيين ضد الفصل والتمييز العنصري، الذي بقي سائداً حتى إلغائه رسمياً من قبل الرئيس ليندون جونسون سنة 1964، عمدت الدولة الأميركية، عملاً بخطة وضعها مدير جهاز «أف بي آي» الشهير إدغار هوفر، اسمها «كونتلبرو»، إلى اغتيال قادة هذا النضال، المعتدلين منهم كمارتن لوثر كينغ، والجذريين، كمالكوم أكس، ومسؤولي حزب «الفهود السود» كفريد هامبتون وهيوي نيوتن، أو سجنهم لعقود بحجة جرائم لم يرتكبوها، كجيرونيمو برات ومومية أبو جمال، الذي ما زال معتقلاً منذ عام 1981 في يومنا هذا (للمزيد من الاطلاع يمكن مشاهدة الوثائقي المهم الذي أنتج في 1997 والموجود على «يوتيوب» بعنوان «All The Power To The People»).

«أجساد الاستثناء»

وجود الأفارقة - الأميركيين في الولايات المتحدة هو نتاج مباشر لإحدى أبشع العمليات الاستعمارية في العالم الحديث. استوردوا كعبيد من بلادهم الأصلية ولعبوا دوراً مركزياً، كيد عاملة مجانية في حقل القطن والمناجم، في ازدهار صناعة النسيج والصناعات التحويلية للرأسمالية الأميركية، وبقوا بعد إلغاء العبودية في السلّم الأدنى للهرمية الاجتماعية. وكان للعنصرية وظيفة أيديولوجية أساسية لتسويغ هذه الهرمية وإدامتها. وبما أنهم، كبقية الشعوب والجماعات المضطهدة من الاستعمار، لم يرتضوا المصير الذي فرض عليهم، فقد تم التصدي لتطلّعهم إلى الحرية بالأدوات الاستعمارية نفسها. ولكن داخل مركز استعماري هذه المرّة. الإشكالية هي أن هذا المركز نظام ديموقراطي داخل حدوده يطبّق فيه نظرياً، بعد إلغاء الفصل العنصري المشار إليه سالفاً، مبدأ المساواة بين المواطنين والقوانين السائدة. غير أنهم كانوا عرضة لمعاملة «استثنائية» تتعارض مع هذه القوانين ومع الدستور الأميركي. مفكّر جزائري، سيدي محمد بركات، أوضح في كتاب بعنوان «أجساد الاستثناء»، كيفية حل الدول الاستعمارية لمثل هذه «الإشكالية». تناول الأخير في كتابه المذيّجة التي ارتكبتها الدولة الفرنسية بحق مئات الجزائريين في 17 تشرين الأول/أكتوبر 1961 الذين تظاهروا في باريس مطالبين بوقف حرب الجزائر. وعلى الرغم من أن حالة الاستثناء لم تكن معلنة في فرنسا آنذاك، مورس الاستثناء، أي القتل والتنكيل، بحق هؤلاء بحجة تهديدهم لأمن الدولة والنظام العام، وسمحت الأيديولوجيا السائدة بتبرير الجريمة وبعدم الاعتراف بها رسمياً. لم تعترف فرنسا بوقوع مئات القتلى إلا سنة 1991! عندما يتحدّث ترامب عن إطلاق النار وعن الكلاب الشرسة، يستعيد محطات في تاريخ تعامل الولايات المتحدة مع الأفارقة - الأميركيين تلقى آناناً صاغية عند جمهوره المغرق في العنصرية وعند بعض النخب الأميركية. الجماعة المضطهدة تتحوّل إلى طاعون خامس وخطر على الأمن العام بمجرّد أن تطالب بحقوقها، فكيف إذا فعلت عبر احتجاجات عنيفة؟ يصبح «الامتياز الأبيض»، الذي يتجاوز الحق في حياة طبيعية ليشمل حصّة كل جماعة من الثروة العامّة وموقعها في النظام، مهدّداً بنظره وأمثاله، والخيار الوحيد هو الحرب!

لا شك في أن الظاهرات الدائرة في المدن الأميركية تضم، إلى جانب الأفارقة - الأميركيين، قطاعات واسعة وليس أمام أفعالها «فردية» بدوافع عنصرية. في الواقع، فإن سياسة استسهال اللجوء إلى القوّة الغاشمة والقتل بحق الأفارقة - الأميركيين من قبل الأجهزة الرسمية الأميركية، هي جزء، لا يتجزأ من منظومة سيطرة استعمارية داخلية للدولة الأميركية على الأفارقة الأميركيين.

إضافة إلى القتل المشهدي الهادف إلى الترويع، هناك الانتشار شبه العسكري للشرطة في الأحياء، التي يقطنونها وتسيير دوريات استفزازية فيها، وقد يلي ذلك انتشار للجيش كما يحصل الآن عند وقوع اضطرابات واسعة، واللجوء، المنهجي إلى الاعتقال والسجن بحقهم لأتفه الأسباب (يمثّل الأفارقة - الأميركيون بحسب إحصاء عام 2016 نسبة 13,31% من مجمل سكان البلاد، بينما تصل نسبة المسجونين منهم من العدد الإجمالي لهؤلاء 37%). والأهم وهو قمع حركاتهم المناضلة من أجل المساواة بالحقوق وتصفية أبرز قادتها. خلال القرن العشرين، وفي مواجهة تصاعد نضال الأفارقة - الأميركيين ضد الفصل والتمييز العنصري، الذي بقي سائداً حتى إلغائه رسمياً من قبل الرئيس ليندون جونسون سنة 1964، عمدت الدولة الأميركية، عملاً بخطة وضعها مدير جهاز «أف بي آي» الشهير إدغار هوفر، اسمها «كونتلبرو»، إلى اغتيال قادة هذا النضال، المعتدلين منهم كمارتن لوثر كينغ، والجذريين، كمالكوم أكس، ومسؤولي حزب «الفهود السود» كفريد هامبتون وهيوي نيوتن، أو سجنهم لعقود بحجة جرائم لم يرتكبوها، كجيرونيمو برات ومومية أبو جمال، الذي ما زال معتقلاً منذ عام 1981 في يومنا هذا (للمزيد من الاطلاع يمكن مشاهدة الوثائقي المهم الذي أنتج في 1997 والموجود على «يوتيوب» بعنوان «All The Power To The People»).

حظر تجوال ليلي في نيويورك: التظاهرات أخطر من «كورونا»

علي عواد

هكذا يبدو مشهد الاحتجاجات في نيويورك وغيرها من المدن الأميركية على خلفية مقتل جورج فلويد: ليلاً، ثم صباحاً تنظيف الشوارع وإلملمة الحطام. يتكرّر هذا المشهد منذ نحو أسبوع، كأنه بات روتيناً يكشف عن ثلاث مجموعات مختلفة التوجّه على الأرض. ورغم فرض حظر تجوال في نيويورك من الـ11 مساءً حتى الخامسة صباحاً، فإن الإجراء لم ينجح في منع عمليات النهب والتحطيم التي طاولت مراكز الأعمال الرئيسية في أحياء مانهاتن.

ونيويورك المدينة، حيث يعيش نحو 8,5 ملايين من مجموع حوالى 20 مليوناً يقطنون في الولاية، هي العاصمة الاقتصادية للولايات المتحدة، وتمثّل البوابة الرئيسية للهجرة القانونية، كما تتميّز بتنوّع ثقافي وعرقي كبير. أسوة بغيرها من المدن الأميركية، اندلعت احتجاجات في نيويورك إثر مقتل فلويد خنقاً على يد الشرطة. وفيما خرج الآف المحتجين إلى الشارع للتنديد بوحشية الشرطة والمطالبة بإصلاحات، تعمّد بعض المجموعات استغلال ما يجري لنهب وتحطيم مراكز المدينة ومحالها التجارية.

يحظى حاكم نيويورك، أندرو كومو، بتأييد غالبية شركات التكنولوجيا العملاقة في وادي السيليكون، خصوصاً من مؤتمراته الصحافية شبه اليومية في أوج انتشار وباء كورونا اتّسمت بطرح تصوّر لنيويورك يعيد بناءها بشكل يربطها أكثر بالتكنولوجيا. صوّر الإعلام الليبرالي المناهض لترامب، كومو، على أنه بطلٌ قوميّ بتصدّيه للفيروس، رغم أن غالبية ما تفوّه به لم يرقَ إلى مستوى الأفعال، وظلّت المدينة التي اتبعت إجراءات الحدّ الأدنى بوَفْرة الوباء أميركياً. فشلّ جديد أضيف إلى سجّل الحاكم بعدما أصدر ورئيس بلدية مدينة نيويورك، بيل دي بلاسيو، بيانَيْن متماهيين مفادهما أن الرجلين مؤقّفان على شرعية التظاهرات السلمية، لكونها تحمل مطالب محقّة. كما اتفقا على أن أعمال الشغب والنهب تضرّ بسمعة المتظاهرين، وبالمراكز التجارية. بناءً عليه، أعلن مساء أول من أمس حظر تجوال ليلي. لكن لم يتمكّن ثمانية آلاف شرطي نُشروا في شوارع المدينة، ليل الإثنين، من إخراج الناس، أو حماية الممتلكات من النهب والتدمير، وبقي بعض المحتجين حتى الثانية فجراً. إثر ذلك، أقرّ الحاكم كومو تمديد حظر التجوال يوماً إضافياً، وبدءاً من الثامنة مساءً.

تحطم محسم لتمثال الحرية داخل أحد المحال المنهوبة في نيويورك (أ ف ب)

يدعو حظر التجوال في نيويورك إلى طرح تساؤلات عن هذا الإجراء، ولا سيّما أن حصار «كورونا» ومئات الآف الضحايا التي خلّفها في المدينة الموبوءة لم تدفع الحاكم سوى إلى إسداء نصائح بالتباعد الاجتماعي والتزام المنازل كإجراء غير مُلزم، لكنّه لم يفرض حظراً للتجوال. فكان بدافع عن حقوق الأفراد في خضمّ انتشار الوباء، ويردّد أنه لن يقمع حرية هؤلاء في الخروج من منازلهم. وحين وصل الأمر إلى الاحتجاج على خلفية مقتل مواطن أسود، رأى أنه لا سبيل لحماية الناس والممتلكات سوى بقمع هؤلاء وإخراجهم من الشارع. وللمفارقة، بعود آخر حظر تجوال فُرض في نيويورك إلى عام 1943، بعدما أطلق ضابط شرطة أبيض النار على جندي أسود في مانهاتن، وحدث إثر الجريمة شغب وأحتجاجات نددت بالعنصرية والعنف الممارس من الشرطة ضد غير البيض.

قضية

النفط السوري: تسع سنوات من العقوبات والنهب

تدفع الحكومة السورية اليوم شهرياً أكثر من 200 مليون دولار ثمناً لاستيراد مشتقّات نفطية لا تكاد تكفيها، وهي التي حرمتها العقوبات الغربية، ومن ثم السيطرة الأميركية على آبار النفط، من استثمار ثروتها النفطية والغازية الوطنية. لكن العقوبات التي يقرّها قانون «قيصر» الجديد، لا تزيد شيئاً على حال قطاع النفط، إذ جرى استهدافه مبكراً بالعقوبات المشدّدة

زياد غصن

منذ الأسابيع الأولى للأحداث في سوريا، سلكت الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي طريق العقوبات الاقتصادية في مقاربة تعاملها مع الأزمة. وكان لافتاً أن تركيز تلك العقوبات اتجه منذ البداية نحو قطاع الطاقة، وتحديداً النفط ومشتقاته، وتالياً فإن عقوبات قانون «قيصر» على قطاع الطاقة ليست بجديدة، وإن كانت هذه المرة تسعى للحيلولة دون وصول أي إمدادات للمشتقات النفطية، رغم إدراك الإدارة الأميركية أن ذلك سيترك انعكاسات سلبية خطيرة على معيشة السوريين العاديين ممن تقول بيانات الأمم المتحدة إن أكثر من 85% منهم يعيشون في دائرة الفقر.

الاستهداف المبكر

يستعرض مسؤول سابق في وزارة النفط والثروة المعدنية السورية، فضّل عدم ذكر اسمه، في حديث لـ«الأخبار» تسلسل العقوبات على القطاع النفطي منذ بداية الأزمة، فيشير إلى أنه بتاريخ 2011/8/17 صدرت حزمة من العقوبات الأميركية على قطاع النفط والغاز تضمّنت إيقاف الاستثمارات الجديدة في سوريا من قبل أي شخص أميركي، ومنع التصدير وإعادة التصدير والبيع بشكل مباشر أو غير مباشر من أميركا أو أي شخص أميركي، لأية خدمات لسوريا، بالإضافة إلى منع عقد أية صفقات أو خدمات مالية ذات صلة بالصناعة النفطية السورية من قبل أي شخص أو شركة أميركيين.

ثم ما لبث أن لحق الاتحاد الأوروبي بالإدارة الأميركية، ليبدأ في شهر أيلول/ سبتمبر من عام 2011 بإصدار سلسلة من القرارات، تضمّنت منع تصدير النفط الخام أو المنتجات النفطية من سوريا إلى دول الاتحاد الأوروبي، سواء كانت من مصدر سوري أو منقولة عبر سوريا، وكذلك منع القيام باستثمارات نفطية جديدة وحظر تأسيس أي مشاريع نفطية مشتركة. وبعدها، أصدر مجلس الاتحاد الأوروبي القرارين رقم 1244 ورقم 782 بتاريخ 2011/12/1 المتضمنين :

- حظر التعامل مع المؤسسة العامة للنفط ومكتب تسويق النفط.
- التأكيد على حظر شراء أو استيراد أو نقل النفط الخام والمنتجات النفطية من سوريا.
- حظر تقديم التمويل بشكل مباشر أو غير مباشر للصناعة النفطية.
- حظر بيع وتوريد وتحويل المعدات الرئيسية والتكنولوجيا المستخدمة في صناعة النفط والغاز في سوريا.

— حظر تقديم المساعدة الفنية والتدريب والتقنيات، وحظر تمويل أية عملية بيع أو توريد أو تحويل أو تصدير للمعدات الرئيسية والتكنولوجيا إلى أي مؤسسة تعمل في قطاع النفط والغاز في سوريا.

— منع تقديم أي قرض أو اعتماد مالي إلى المؤسسات العاملة في قطاع النفط والكهرباء.

ويضيف المسؤول السابق أنه «في 2013/4/22 شرع الاتحاد الأوروبي وشركائه من المجموعات المسلحة بالقرار رقم 2013/186/CFSP الذي عدل القرار 2012/739/CFSP بشأن التدابير التقييدية ضد سوريا. ودخل حيز التنفيذ من تاريخ نشره في جريدة الاتحاد الأوروبي الرسمية بتاريخ 2013/4/22»، وقد سمح هذا القرار بالتالي:

- السماح بشراء أو استيراد أو نقل النفط الخام والمنتجات النفطية من سوريا، وتوفير التمويل أو المساعدة المالية ذات الصلة، بما في ذلك المنتجات المالية، إضافة إلى التأمين وإعادة التأمين.

— السماح ببيع أو توريد أو نقل المعدات والتكنولوجيا الأساسية للقطاعات الرئيسية لصناعة النفط والغاز الطبيعي في سوريا أو إلى شركات سورية أو شركات مملوكة لسورية تعمل في تلك القطاعات خارج سوريا وتقديم المساعدة التقنية المناسبة أو التدريب وغيرها من الخدمات، فضلاً عن التمويل أو المساعدة المالية.

— السماح بمنح أي قرض مالي أو ائتمان أو استحواذ أو تمديد المشاركة في المشاريع السورية التي تعمل في قطاعات صناعة النفط السورية من الاستكشاف، الإنتاج أو التكرير، أو مؤسسات سورية أو مملوكة لسورية تعمل في تلك القطاعات خارج سورية، أو إنشاء أي مشروع مشترك مع شركة في سورية تعمل في قطاعات صناعة النفط السورية في الاستكشاف والإنتاج أو التكرير ومع أي مؤسسة فرعية أو تابعة تحت سيطرتهم.

وقد اشترط القرار لتنفيذ ما ورد أعلاه التالي:

— أن يتم التشاور مع «الائتلاف الوطني السوري» المعارض والقوى الثورية مقدماً من قبل الدولة العضو المعنية.

- أن تكون الأنشطة المعنية ليست لصالح شخص أو كيان، بشكل مباشر أو غير مباشر، مشار إليه في المادة 25 (1).

- أن تكون الأنشطة المعنية لا تخرق أياً من المحظورات المنصوص عليها في هذا القرار، ويتعين على الدولة العضو المعنية إبلاغ الدول الأعضاء الأخرى عن أي إذن ممنوح لذلك.

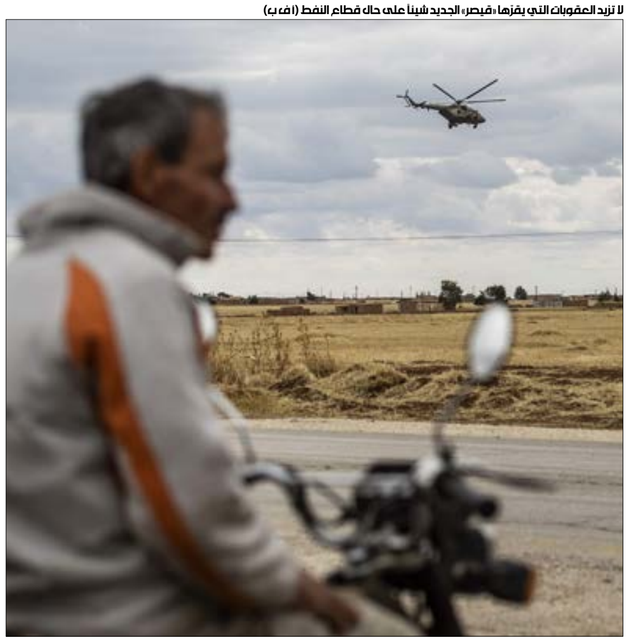
لا تزيد العقوبات التي يقرّها «قيصر» الجديد شيئاً على حال قطاع النفط (أ ف ب)

خنق الإنتاج والتوريد

ترتّب على تلك العقوبات والقرارات الغربية، أضرار كبيرة لحقت بالصناعة النفطية والغازية، وسرقة التجهيزات والمعدات والنفط الخام. فقرار مجلس الاتحاد الأوروبي رقم 2013/186/CFSP تاريخ 2013/4/22 موضوع تعديل القرار 2012/739/CFSP بشأن التدابير التقييدية ضد سوريا (إجازة سرقة النفط)، شجّع المجموعات المسلحة على توسيع اعتداءاتها على آبار النفط والغاز والمنشآت النفطية والغازية، ولا يمكن تقدير نتائج هذا القرار حالياً بالنظر لأن الضرر الأكبر سيصيب الطبقة المنتجة، والتي قد تتخرّب كلياً نتيجة فتح الآبار بشكل عشوائي. لكن الملاحظ حالياً هو الأثر البيئي الرهيب سواء على الطبيعة أو الإنسان، حيث انتشرت الأمطار الوبائية المرتبطة بعمليات التلوث نتيجة السرقة أو نتيجة التكرير البدائي للنفط.

وبحسب تقديرات «المركز السوري لبحوث السياسات» في تقريره الصادر منذ أيام فإن «الإنتاج غير الرسمي للنفط والغاز قُدّر بحوالى 9,9 مليارات دولار أميركي خلال الفترة الواقعة بين عامي 2011 و2019»، مشكلاً بذلك نحو 2% من إجمالي الخسائر الاقتصادية المقدّرة للأزمة السورية منذ عام 2011 وإلى نهاية العام الماضي. كما أن القرار المتضمّن حظر التعامل مع المؤسسة العامة للنفط، وإعلان «القوة القاهرة» من قبل الشركات النفطية الأجنبية، دفع هذه الشركات للتذرّع باعتبار هذه العقوبات قوة قاهرة بموجب المادة 22 من العقود نظراً إلى كونها خارجة عن إرادتها وتمنعها من تنفيذ التزاماتها العقدية، لذلك علّقت أعمالها وأوقفت جميع مساهماتها كتقديم التمويل اللازم والإدارة المالية والفنية، وكذلك تم توقيف أعمال الاستكشاف والتنقيب عن النفط في العقود المبرمة مع الشركات التي ما زالت في مرحلة الاستكشاف، وهذا ما جعل الحكومة تتكبّد دفع مبالغ مالية تزيد عن 20 ـ 30 مليار ليرة سورية سنوياً لتمويل الشركات العاملة والمنتجة للنفط والغاز.

> انخفض الإنتاج في الحقول لتقدّر الخسارة بحوالى 17 مليون دولار أميركي يومياً

أما القرار الخاص بمنع تصدير النفط الخام، وحظر شراء أو استيراد المنتجات النفطية، فقد أدّى إلى توقف الواردات المالية من القطاع الأجنبي للحكومة، وتأثيره المباشر على الاقتصاد، وانخفاض الإنتاج في الحقول المنتجة من 380 ألف برميل/ يوم إلى 210 آلاف برميل/يوم، أي بخسارة حوالى 17 مليون دولار أميركي يومياً. وقد توقف لاحقاً الإنتاج نتيجة تعديات المجموعات المسلحة. ولم يكن توقف العمليات المالية والمصرفية من تحويل قطع وتمديد أو تجديد أو إصدار كفالات مصرفية بأقل ضرراً، إذ عانى القطاع النفطي خلال السنوات السابقة من مصاعب كبيرة في فتح الاعتمادات المستندية بهدف توريد مستلزمات العمل من معدات ومواد الإنتاج في قطاع النفط والغاز، نتيجة للعقوبات المفروضة على مصرف سوريا المركزي والمصرف التجاري السوري.

فلسطين

أول اختبار للحكومة الإسرائيلية مع غزة: تأخير المنحة القطرية

غزة ـ الأخبار

دخلت حكومة العدو الإسرائيلي الجديدة أول اختبار يتعلق بقطاع غزة بعدما عادت البالونات المتفجرة لتنطلق باتجاه مستوطنات «غلاف غزة»، تزامناً مع تأخر إدخال المنحة القطرية لأكثر من أسبوع عن موعدها المعتاد، في خطوة جاءت بعد تشكيل الحكومة الإسرائيلية عقب مسار سياسي صعب على بنيامين نتنياهو، وهو ما فهمته الفصائل الفلسطينية تراجعاً عن تفاهمات التهدئة. فبعد أشهر من انتظام إدخال المنحة حتى دون إيصالها بحقائب المندوب القطري، محمد العمادي، نتيجة أزمة «كورونا»، وبمجرد أن أطمأن نتنياهو إلى تشكيل الحكومة، اختفت فجأة أخبار المنحة، فضلاً عن أنه لم يعط موعد محدد لها.

تقول مصادر سياسية فلسطينية لـ«الأخبار» إنه منذ يومين تتواصل عمليات إطلاق البالونات تجاه المستوطنات عبر الوحدات الميدانية التابعة لـ«الهيئة العليا لمسيرات العودة»، لكنها حالياً غير محملة بالمتفجرات أو المواد الحارقة كما كانت سابقاً، محذرة من أنه خلال أيام ستطلق دفعات كبيرة منها على أن تكون محملة بالمتفجرات والمواد الحارقة. كما عقدت «الهيئة العليا» أمس اجتماعاً في مقر «الجبهة الشعبية» لوضع سلسلة خطوات وفعاليات في ذكرى «نكسة حزيران» ورفضاً لمشروع الضم الإسرائيلي للضفة المحتلة.

وعلمت «الأخبار» أن الفصائل اتفقت على إمهال الوسطاء حتى مطلع الأسبوع المقبل لإلزام حكومة الاحتلال بتنفيذ التفاهمات، فيما تواصلت «حماس» و«الجهاد الإسلامي» مع القاهرة لمرات عدة خلال اليومين الماضيين لمعرفة الموقف الإسرائيلي. وبرغم التطمينات المصرية أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة مستمرة في تطبيق التفاهمات، فإن الفصائل أبلغت المصريين أنها تنظر إلى التأخير غير المبرر في إدخال المنحة بأنه «رغبة من الاحتلال في عودة التصعيد»، محذرة من أن ردود الفعل ستكون كبيرة، بجانب «تفعيل جميع الأدوات الضاغطة في المنطقة الحدودية سريعاً».

تأخر وصول المنحة نحو أسبوع عن موعدها المعتاد (أ ف ب)

تزامناً مع عودة التصعيد المتدرج وتهديدات الفصائل، كشفت مصادر في المقاومة أن طائرات الاستطلاع الإسرائيلية باتت تحلق بكثافة في مختلف مناطق القطاع، وأنها رصدت من ضمنها طائرات محملة بالصواريخ. وأشارت المصادر إلى أن المقاومة رفعت درجة تأهبها أخيراً بما في ذلك الجانب الأمني والعسكري، إذ تخشى من استغلال الاحتلال المرحلة الحالية لتنفيذ عمليات أمنية تستهدف مقدرات المقاومة أو عمليات اغتيال غير مباشرة لقيادات فعالة.

إلى ذلك، أعلن أمس استشهاد الشاب رامي الغلبان متأثراً بجراحه التي أصيب بها خلال مشاركته في «مسيرات العودة» شرق مدينة خانيونس قبل عام ونصف عام.

إعلانات رسمية

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأنه قد تم تعديل مهلة تقديم العروض لإنشاء وتجهيز مجموعة شمسية إضافية جديدة بقدر 7MW على نهر بيروت Phase2 BRSS، موضوع استدراج العروض رقم ث4د/9385 تاريخ 2018/9/25، لتصبح يوم الجمعة 2020/7/17 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان ـ امانة السر ـ الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 300/ ل.ل.

علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.

بيروت في 28 أيار 2020

بتفويض من المدير العام

مدير الشؤون المشتركة بالإنابة

المهندس واصف حنيني

التكليف 528

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لشراء علب وصل وعلب طرف 66 و150 ك.ف.، موضوع استدراج العروض رقم ث4د/6740 تاريخ 2019/7/11، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2020/7/3 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان ـ امانة السر ـ الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100/ل.ل.

علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.

بيروت في 28 أيار 2020

بتفويض من المدير العام

مدير الشؤون المشتركة بالإنابة

المهندس واصف حنيني

التكليف 531

إعلان

أمانة السجل التجاري في البقاع

شطب قيود مؤسسة تجارية

بناءً للطلب تاريخ 2020/3/9 تقرر بتاريخ 2020/3/10 شطب قيود المؤسسة التجارية المعروفة باسم: «مؤسسة علي الصعلوك التجارية والزراعية» المسجلة تحت رقم 1993/452 البقاع.

لكل ذي مصلحة الاعتراض خلال عشرة ايام من تاريخ النشر.

أمين السجل التجاري في البقاع

محمد عامر

إعلان عن مناقصة عامة

إن رئيس بلدية جونيه

بناء على محضري الانتخاب تاريخ 2016/5/15 و2016/5/24

بناء للقرار البلدي رقم 26 تاريخ 2020/2/5

يعلن ما يلي:

مادة اولى: تجري بلدية جونيه مناقصة عامة لتلزيم اشغال تأهيل طريق ساحل علما مارضومط بين العقارين /663/ و/296/ ضمن مبلغ /500,000,000/ل.ل. فقط خمسماية مليون ليرة لبنانية وفقاً لدفتر الشروط المعد لهذه الغاية.

مادة ثانية: على الراغبين بالاشتراك التقدم بطلباتهم الى قلم البلدية قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من نهار الاثنين الواقع فيه 2020/6/22.

مادة ثالثة: تفض العروض يوم الثلاثاء الواقع فيه 2020/6/23 الساعة الحادية صباحاً في مبنى البلدية.

مادة رابعة: حدد ثمن دفتر الشروط بقيمة /2,000,000/ ل.ل. فقط مليونان ليرة لبنانية.

لمزيد من المعلومات مراجعة الدائرة الادارية

رئيس بلدية جونيه

جوان حبيش

إعلان

لأمانة السجل العقاري بالكورة

طلب عصام وليد عكاري بوكالته عن نزيه سليمان بصفته وكيل ساميا الحاج وجيسيكا وعبدالله وجان الخوري سندات بدل ضائع للعقارات 161 و160 كفرحزير و5596 اميون.

للمعترض 15 عشر يوماً للمراجعه

أمين السجل العقاري

مارون مقبل

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات

الأخبار

هاتف: 759555 ـ 01

فاكس: 759597 ـ 01

استراحة

كلمات متقاطعة 3462

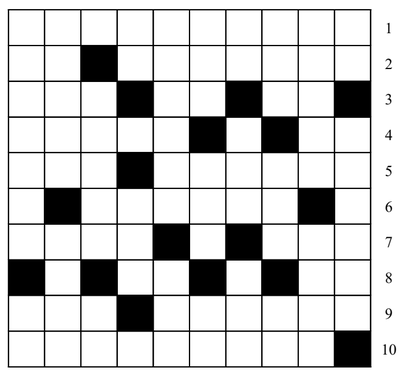

أفقيا

1- مرفأ روسي في داغستان – 2- نهر صغير يفصل بين إيطاليا وغاليا عبره قيصر بدون إذن من مجلس الشيوخ فاندلعت الحرب الأهليّة وأصبح عبوره قول شائع يعني اتّخاذ قرار خطير وتحمّل نتائجه – ساحل البحر – 3- أمر خفيّ – من الأقارب – جبل – 4- للتعريف – إنسحق الإصبع نتيجة صدمة – 5- عائلة فلكي فرنسي راحل اكتشف كوكب نبتيون – يقرأ بالأجنبية – 6- اسطول ضخم ارسله ملك اسبانيا لغزو إنكلترا فاغرقته العواصف – 7- من مشتقات الحليب – نوع من الجراد يُعرف بالقفّوط يقفز ويطير – 8- ينبوع بالأجنبية – ضجر ويئس – 9- شركة طيران أوسترالية عملاقة – خرق في الحائط – 10- إعلامي ومقدّم برامج لبناني شهير

عمودياً

1- إحسان – أصحاب الأمر والسلطة على الممالك – 2- عاصمة أوروبية – من الأشجار – 3- نوع من السباع الهندية – مدينة في غرب فرنسا قرب الأطلسي – حرف عطف – 4- للتفسير – أوجد تفسيراً لأمر – أحرف متشابهة – 5- صبي صغير – يبسط قدميه – شاي بالأجنبية – 6- مدينة أميركية في نبراسكا على ميسوري – شخص مشوّه الخلق – 7- من الحبوب – كذب واقتراء – 8- عاصمة آسيوية – حرف نصب – 9- نسبة الى مواطن لبناني او عراقي من طائفة معيّنة – آلات طربية إيقاعية – 10- شاعر زجل لبناني راحل – متشابهان

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- يوسف الحويّك – 2- المستحيل – 3- ظفار – وزاري – 4- رتاج – زهو – 5- لذة – إياب – 6- مر – روما – نا – 7- نفناف – اب – 8- ري – يسر – 9- إستقلالية – 10- هولياداي ان

عمودياً

1- يا ظالمني – 2- ولف – ذرف – أو – 3- سمارة – نرسل – 4- فسّرت – رايتي – 5- ات – أزوف – قد – 6- لخوّخ – كلا – 7- حيّز – 111 – اي – 8- ولازي – بيلا – 9- رهان – سيّن – 10- كليوباترة

sudoku 3462

9		5			4	1		6
	4					5		7
	7			9	5			
			6	9	8	7		
7			8			4		9
				2	4	3	7	
				1	7		5	
2			7				8	
3			9	4			6	1

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3461

3	1	4	7	6	9	8	2	5
7	8	6	5	2	3	9	1	4
2	5	9	8	4	1	3	6	7
5	9	7	3	8	2	6	4	1
6	4	1	9	5	7	2	8	3
8	2	3	6	1	4	5	7	9
4	7	5	2	3	6	1	9	8
1	3	2	4	9	8	7	5	6
9	6	8	1	7	5	4	3	2

مشاهير 3462

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

أديب وناقد ومترجم ودبلوماسي سوري (1921-1976)، عمل مدرّساً للفلسفة ثم عميداً لكلية التربية فوزيراً للمعارف وسفيراً لبلاده في الخارج

■ 3+1+8+6+5 = التصوير ■ 4+2+9+6+7 = نهر بين منشوريا وكوريا ■ 11+10+7 = إمارة عربية

حل الشبكة الماضية: **ميلوش فورمان**

إعداد نعوم مسعود

فكر

آدم وحواء... هل كرّس «الكتاب المقدّس» دونية المرأة حقاً؟

التأويلات الذكورية لنصوص توراتية وإنجيلية، هو موضوع كتاب «البشارة بحسب حواء: تاريخ التأويل النسائي» لأماندا بنخويزن أستاذة «العهد القديم» في «معهد كلفن اللاهوتي». الكتاب هو تتبّع لتاريخ القراءات البديلة لـ«لكتاب المقدس» التي تنعكس في أصوات النساء وتفاعلهن مع سفر التكوين

زياد منى

هل الذكور حقاً أفضل من الإناث؟ هل خُلق الذكر ليكون السيد والأنثى كي تكون خادمة وتابعة له؟ هذا ما تقوله تأويلات دينية في ما يسمى الديانات الإبراهيمية الثلاث، حيث تتم العودة إلى نصوص في كتبها، تقول بأنّها مقدسة لإثبات وجهة النظر تلك. التأويلات الذكورية لنصوص توراتية وإنجيلية، هو موضوع كتاب «البشارة بحسب حواء: تاريخ التأويل النسائي» The Gospel According to Eve: A) History of Women›s Interpretation ـ منشورات انترفارسيتي ـ 2019) لأماندا بنخويزن أستاذة «العهد القديم» في «معهد كلفن اللاهوتي». تقول الباحثة في مدخل كتابها إنه أثناء عملها، قالت لها زميلة إنها ليست مهتمة بـ«الكتاب المقدس» نصاً دينياً لأنه «ليس بشارة جيدة للنساء». لكن بنخويزن لا تقبل ذلك، بل تؤكد بأنه بشارة للنساء بكل تأكيد. ففي موت المسيح وقيامته، هناك مغفرة الخطيئة والمصالحة مع الرب وسيتم خلاص كل من يؤمن بيسوع، وهذا وعد «الكتاب المقدس». لكن ماذا يقول «الكتاب المقدس» بالضبط عن حواء؟ وما الاستنتاجات التي يمكن أن نستخلصها من تصوير حواء في «العهد القديم» عن طبيعة المرأة؟ الإجابة عن هذه الأسئلة، كانت من مهام المعلقين الكتابيين وسلطات الكنيسة الذين كانت غالبيتهم العظمى من الذكور عبر التاريخ المسيحي. وسرعان ما ظهر تقليد تفسيري مهيمن لشخصية حواء على نحو سلبي تأثر بالفلسفة اليونانية والفكر الأرسطي. إذ خلصت غالبية المفسرين إلى أن حواء كانت مخلوقاً أدنى وثانوياً يتحمل المسؤولية الرئيسة عن غمر العالم بالخطيئة والصراع. ونظراً إلى أن النساء جميعهن حواء، فقد منح هذا التقليد التفسيري نظام الأبوية عقوبة إلهية بجعل النساء خاضعات لآبائهن وأزواجهن وإخوانهن وحرمانهن من الحق في الملكية الخاصة ومتابعة التعليم الرسمي والزواج بحرية والتصويت للقادة المدنيين والمشاركة في الشؤون العامة واختيار المهنة والمشاركة في القيادة الكنسية.

تقول الكاتبة إنّ الحسم بخصوص الادعاء بدونية المرأة في التأويلات الذكورية ناتج عن تفسيرات رجال ذكوريين لسفر التكوين (1-3). فهذه الإصحاحات الثلاثة تمارس دوراً مهماً في القصص اليهودية والمسيحية، والمهم فيها ـ كما ترى الكاتبة ـ ليس حسابات تاريخية للخلق وإنما الآثار اللاهوتية عندما يتعلق الأمر بتصوير الزوج الأول، أي آدم وحواء. فقضايا الخلاص هي مصدر قلق كبير: كيف دخلت الخطيئة العالم؟ ومن المسؤول عن ذلك؟ تضاف إلى ذلك مسائل السلطة لأنهما كانا أول زوج بشري. وأيضاً، بما أن الرجل قد خُلق أولاً وفقاً لسفر التكوين 2، فهل هذا يعني أنه يحتل المرتبة الأولى في العلاقة؟ ويضاف إلى ذلك سؤال: هل خُلق المرأة من ضلع الرجل علامة على تفوقه؟ ثم هناك السقوط وتبعاته وكيف أثر هذا الحدث في علاقة الرجل والمرأة؟ ثم ما معنى أن يكون المخلوق ذكراً أو أنثى؟ وهل لدى النساء والرجال قدرات فكرية أو روحية أو معنوية أو عاطفية مختلفة؟ هل النساء مناسبات على نحو خاص للخدمة والرجال للقيادة، أم أنّ النساء والرجال متساوون؟

تناولت الكاتبة هذه الأسئلة وغيرها من خلال النظر في النصوص تاريخياً من خلال عيون مأوّلات ومفسّرات، مع أن معظمهن لم يكن من اللاهوتيات ولم يكتبن بالضرورة أطروحات علمية، لكنهن عالجن هذه المقاطع وتفسيراتها بطرق مختلفة. يستكشف العمل كتابات تفسيرية تعود لعشرات النساء سنشير إلى بعضهن لاحقاً، تبنى بعضهن التفسيرات التقليدية، لكنهن أعدن صياغتها بطرق فريدة في تحدٍّ للتفسيرات الذكورية التقليدية. تضع الكاتبة مؤلفها ضمن السياق التاريخي، إذ قدمت للقراء تفسيرات تقليدية كما حددها آباء الكنيسة الأوائل كان بعضهم حلفاء للنساء.

منذ أوائل القرن الرابع، كانت النساء يقرأن قصة حواء من أجل أنفسهن ودمجهن أفكارهن في القصائد والمسارات والأدب وجيل الأطفال والحوارات والمشورة وكتب الصلاة. لقد تم استبعادهن من الهياكل الكنسية للتأثير والسلطة، ومُنعن من الأوساط الأكاديمية. اللاهوت الناتج على الأرض، خرج من واقع وصراعات الحياة اليومية حيث وجدت النساء أنفسهن يواجهن تصريحات الكنيسة والمواقف الثقافية التي تقلل من شخصيتهن. على الرغم من تعميمها على نطاق واسع على مدار التاريخ، فقد قُرئت النساء على أنهن حواء. هذا الكتاب هو محاولة لاستعادة أصواتهن، واستكمال تاريخ وجهات نظر الرجال حول حواء في تفسيرات النساء. في قلب هذا العمل، إذن، سؤال بسيط: ما الذي فكرت به النساء عن حواء عبر التاريخ؟ هل ترى النساء حواء مخلوقاً أدنى وثانوياً؟ هل حمّلت النساء حواء المسؤولية الأولى عن إدخال الخطيئة إلى العالم؟ هل قبلت النساء بالذنب والعار من خطيئة حواء؟

علاوة على ذلك، من خلال قراءاتهن الوثيقة للنص، فإن تفسيرات النساء تكشف الافتراضات غير المعلنة التي تستند إلى قراءات تقليدية لهذا السرد، وتذكرنا بأن التفسير لا ينفصل عن معتقداتنا وسياقاتنا وخبراتنا. في هذا الصدد، تقول الكاتبة، بأنّ عملهن يذكرنا بموقع قراءاتنا لـ«الكتاب المقدس»، ما يشجعنا على جرعة صحية من التواضع حول عملنا التفسيري. تفسيرات «العهد القديم» ذات قدرة على إحداث ضرر أو شفاء، وهدم أو

ويلسون بيغو ـ «آدم وحواء» (63,5 × 77,5 سنتم ـ 1953)

رفع. لقد فهمت المأوّلات والمفسرات هذا، وأدركن أنه على الرغم من أن حواء أصبحت مبرراً لقمعهن وتهميشهن، فقد تم تفسيرها بطريقة مختلفة، أو يمكن أن يقال إنها يمكن أن تكون المحفّز لتحريرهن. نحن في حاجة إلى أن نسمع من النساء المفسّرات لأن الاختلافات في طريقة تجربة النساء للعالم من نظرائهن الرجال، تضفي رؤى مختلفة حول حقائق «الكتاب المقدس». والمصلح الاجتماعي فرانسيس ويلارد (1839–1898) لاحظ في القرن التاسع عشر أن سعينا إلى اكتشاف حقيقة «الوحي الكامل للإنجيل» يحتاج إلى عين المرأة وعين الرجل معاً.

هذا المؤلف هو خطوة نحو تلك الحقيقة المتمثلة في الوحي الكامل للإنجيل لحواء «العهد القديم» وإرثها في التاريخ.

من النقاط المثيرة في الكتاب أنّ كثيراً من المأوّلات والمفسرات يستعنّ بسفر التكوين 1 الذي يضع الرجال والنساء على قدم المساواة كما تم في صورة الله. السيادة المعلنة الوحيدة هي على المخلوقات الأخرى. وعند قراءة سفر التكوين 2، لاحظت المأوّلات والمفسرات أن خلق امرأة من جانب آدم، أو ضلعه، هي صورة شراكة. فقد شكلها الله منفصلة عن آدم حتى تكون لها علاقة به، قبل إحضارها إليه مساعِدَة، وهي نفس اللغة المستخدمة لمساعدة الله من قومه. لا يوجد في النص ما يشير إلى دونية حواء أمام آدم. إضافة إلى ما سبق، في حين أن العديد من المأوّلين قرأوا أن حواء هي التي قادت آدم للضلال، فإنّ ثمة مفسّرات ومفسرين يقترحون دوافع أخرى لحواء بما في ذلك إفادته بإنماء معارفه. وبدلاً من إلقاء اللوم على حواء، لاحظ مفسرون مسؤولية آدم، بخاصة إذا كان حاضراً كما يشير النص. كما قرأ مفسرون ومأوّلون سفر التكوين 3: 14-19 ولاحظوا أن اللعنة انصبت على الثعبان فقط. أما البيانات المتعلقة بالرجال والنساء، فهي وصفية لعواقب السقوط وليست إلزامية للعلاقات كما قصدها الله.

تركز المؤلفة على المأوّلات والمفسرات والمعلقات بدءاً من القرن الخامس عشر حتى الوقت الحاضر. إنها تغطي بعض النساء من الفترة السابقة، بما في ذلك القديسة هلدغارد فون بنغن (1098–1179) وإسوتّا نُغارولا (1418–1466) ومودراتا فونتِس (1555–1592) وأركانجل تارابوتي (1604–1652) ولوكريزيا تورنابوني (1425–1482) وماري أستيل (1666–1731) ومارغريت فيل (1614–1702) وكاثرين بوث (1829–1890) وفرنسيس ويلارد (1839–1898) سارة غرنك (1792–1873) والأفروأمريكية سوجورنر تروث (1797–1883) ولوكريسيا موت (1793–1883). ولا ننسى الهولندية الكالفينية انا ماريا فان شورمان (1607–1678) التي نشرت مبحثها لرسالة الدكتوراه الذي سجلته باللاتينية، كما هو معهود في أوروبا ذلك الوقت وتُرجم إلى الفرنسية والإنكليزية بعنوان «ما إذا من المسموح للمرأة أن تكون عالمة». علماً بأنها كانت أول خريجة جامعية في أوروبا، برعت في أربع عشرة لغة مختلفة بما في ذلك اللاتينية واليونانية والعبرية والآرامية والعربية والسريانية.

لكن لم يكن كل مأوّلي «العهد القديم» يمثلون حواء سلباً. فعلى سبيل المثال، أكد جون خريسوستوم (347–407) المساواة الأصلية بين المرأة والرجل. قال إن المرأة «مثل الرجل في كل التفاصيل، عقلانية وقادرة على تقديم ما يمكن أن يكون مفيداً في أوقات الحاجة والضروريات الملحة للحياة» وعلى قدم المساواة مع الرجل في الاحترام والسيطرة على الخلق. وبالمثل، تبنى غريغوري الكبير (540–604) المساواة الجنسية قبل السقوط، ما يشير إلى أن إخضاع المرأة للإنسان لم يكن جزءاً من تصميم الله الأصلي للعلاقات بين الرجل والمرأة. وباسيليوس قيصرية (329–379) أكد من دون تحفّظ خلق كل من الرجل والمرأة في صورة الله، وعلى هذا النحو، متساويين في الكرامة والفضيلة. جاء المزيد من الدعم لقراءات المساواة لحواء من المأوّلين في العصور الوسطى مثل بيتر لومبارد (1096–1164) الذي أكدت جمله أن المرأة رفيق الرجل لا عبدة له. كما ردّد توما الأكويني (1225–1274) تعليق لومبارد لاحقاً، إذ كتب: «على المرأة ألا تستخدم السلطة على الرجل، وبالتالي لم تكن مصنوعة من رأسه؛ كما أنه لم يكن من الصواب أن تخضع لازدراء الرجل كعبد له. وبالتالي فهي لم تصنع من قدميه». بدلاً من ذلك، أكد أيضاً أن كون المرأة من ضلع الرجل يدل على الوحدة الاجتماعية بينها وبين الرجل. لذلك من الطبيعي أن يحب الرجل زوجته لأنه في ذلك يحب نفسه تماماً. ظهرت قراءة أخرى أكثر إيجابية لحواء في أعمال همبر دي رومان (1200–1277) وهو من الرهبنة الدومينيكية الذي لاحظ أنه بينما تم خلق آدم خارج الجنة، فقد حظيت حواء بشرف متميز في صنعها في الجنة ما يعني وهباً إلهياً.

وفي حين أن بعض المعلقين حمّلوا حواء المسؤولية الأولى عن إغراق العالم في الخطيئة، لم يكن جميعهم مرتاحين لهذه الصيغة. فمليطو السردييسي على سبيل المثال حمّل آدم المسؤولية الكاملة عن الخطيئة. مأوّلون آخرون خففوا من شعور حواء بالذنب من خلال طرح مريم حواءَ جديدة ألغت طاعتها خطأ حواء. فكما جاء الموت من خلال حواء، جاءت الحياة من خلال مريم التي صححت خطأ حواء من خلال تواضعها وطاعتها والمشاركة في خلاص البشرية لتصبح «الأم الحقيقية لجميع الكائنات الحية». المهم أنّ ما تؤكده مأوّلات ومأولّين أن كل شخص يتحمل المسؤولية بالتساوي في هذه الحلقة المأساوية. في ما يخص بنية المؤلف، نرى أن الفصل الأول «تفسير حواء» يستكشف تفسيرات آباء الكنيسة الأوائل الذين سيصبحون شركاء محادثة وخصوم وأحياناً حلفاء للمأوّلين والمفسرين في محاولاتهم لتغيير الأفكار حول النساء بناءً على قراءتهم للنص التوراتي. باتّباع هذا التوجه الأساس، قامت الكاتبة بترتيب المؤلف موضوعياً واستكشاف الاتجاهات في تفسير حواء عند ظهورها عبر القرون.

> **إضاءة على قصة حواء اليوم وتأثيرها المستمر في الأيديولوجيا الجنسانية/ الجندرية**
>
> **توما الأكويني أكد أن كون المرأة من ضلع الرجل يدل على الوحدة الاجتماعية**

يستكشف الفصل الثاني «الدفاع عن قيمة المرأة» عمل النساء في القرن الخامس عشر حتى السابع عشر اللواتي استعنّ بقصة حواء للدفاع عن قيمة المرأة وكرامتها. ويذكر الفصل حالة إيسوتّا نوغارولا (1418–1466) التي قالت إن حواء كانت أقل عرضة للذنب من آدم لأنها كانت الجنس الأضعف لكنها جادلت في هذا الافتراض بطريقة أوضحت وجود تناقض منطقي في إلقاء اللوم على حواء للتسبب في السقوط إذا لم تكن قوية في قدرتها العقلية مثل آدم. لماذا سمح لنفسه بذلك إذا كان الشريك الأقوى؟ وقد نشر في إيطاليا بين عامي 1524 و1632 أكثر من خمسين مؤلفاً يدافع عن النساء ومن ذلك العائدين إلى موديراتا فونتس (1555-1592) وأركانجيلا تارابوتي (1604-1652)، اللذين تناولا معنى عبارة «الضلع والمساعد»، بما يدل على أن هذه الكلمات تشير إلى المساواة لا التبعية. يستعرض الفصل الثالث (تعزيز تعليم المرأة) تفسيرات هذه الفترة الزمنية نفسها التي استخدمت قصة حواء للدفاع عن وصول أكبر إلى التعليم الرسمي للنساء وركز على النساء اللواتي طالبن بتعليم المرأة. أولئك الكاتبات مثل لوكريزيا تورنابوني (1427-1482) في القرن الخامس عشر، وما بعده جادلن بأنه إذا وقعت حواء ضحية للثعبان، فذلك كان بسبب نقص التعليم. كانت الحجة هنا أن تعليم النساء سيؤدي إلى تحسن أخلاقي. لاحقاً، سوف يتغلب تعليم النساء على التهمة القائلة بأنهن غير قادرات فكرياً على اتخاذ القرارات الأخلاقية المناسبة. يعكس الفصل الرابع (دعم المرأة زوجةً وأماً) صراع المفسرات والمأوّلات في القرن السابع عشر حتى القرن التاسع عشر، مع ما تدل عليه حواء للمرأة كزوجات وأمهات. كان تركيز الكاتبات على دور المرأة في كونها بوصلة أخلاقية للأزواج ومعلمة الدين والأخلاق للأطفال. كما جادلت بعض النساء مثل ماري أستل ضد إخضاع النساء ودافعن عن مساواتهن في الزواج.

الفصل الخامس (تمكين المرأة من الوعظ والتدريس) يعنى بتفسير حواء في القرنين السابع عشر والتاسع عشر من قبل المأوّلات اللواتي أوضحن قضية السماح للنساء بالوعظ وتعليم الإنجيل. وفي هذا الفصل، نلتقي بالنساء اللواتي يشاركن في قصة حواء في ما يتعلّق بدعوة النساء إلى الوعظ والتدريس. كتبت مارغرت فل، مؤلفة كتاب «الكويكرز» في القرن السابع عشر، عن «مبررات الحديث للمرأة». كان هذا أحد أقدم الدفاعات لوعظ المرأة. في رأيها، كان الوعظ مهمة المسيحيين جميعاً. كما ظهر عدد من الدفاعات في السنوات التالية بعضها يتوافق مع حركات الإصلاح الاجتماعي. وهكذا فإن كاثرين بوث (1829–1890) المؤسسة المشاركة لـ «جيش الخلاص» كتبت دفاعاً عن دعوتها للتبشير. كانت الشخصية الرئيسة الأخرى هي فرنسيس ويلارد (1839–1898) التي سعت للدفاع عن حق المرأة في الوعظ وعن حقها في التصويت.

الفصل السادس (تشكيل شخصية الطفل) يستكشف تمثيل حواء في «الكتاب المقدس» والأدب والمواد التعليمية لأطفال القرن التاسع عشر التي أعدتها النساء أساساً، لكن ليس حصرياً، للتكوين الروحي والأخلاقي للنساء والأطفال. نعود إلى عالم أكثر تقليدية لتشكيل الأطفال. خلال القرن التاسع عشر والعشرين، كرّس عدد من النساء اهتمامهن لإنشاء مواد للأطفال لاستخدامها من قبل المرأة. ورغم أنهن ربما تبنين أدواراً تقليدية أكثر، فقد أعدن تفسير صور سفر التكوين لحواء حيث قدمن دفاعات عن مساواتها الأخلاقية والفكرية. أصبحت الأعمال التي تم إنتاجها في القرن التاسع عشر أساساً للمواد التي جاءت بعد ذلك، بما في ذلك الحركات النسوية من أجل حقوق المرأة.

الفصل السابع (الدعوة للإصلاح الاجتماعي) يتناول بالبحث المأولات والمفسرات في القرن التاسع عشر اللواتي استدعين قصة حواء في دعوتهن للإصلاح الاجتماعي للسكان المضطهدين بمن فيهم النساء والأشخاص الملونون والفقراء. سارة غرينك وسوجورنر تروث ولوكريسيا موت، من بين أخريات ممن أصبحن قائدات رئيسيات في الدعوة للإصلاح الاجتماعي، بما في ذلك إلغاء العبودية. لقد جادلن بهذا على أساس حقوق الإنسان للمرأة. تلاحظ الكاتبة أنه «في مواجهة حقيقة عدم التمكين والحرمان من الحقوق والإخضاع المستمر، حوّلت العديد من حالات إلغاء النساء انتباههن إلى الدفاع عن حقوق المرأة» وانخرطن في قصة حواء.

أخيراً يتناول الفصل الثامن (التأثير في الأيديولوجية الجندرية) قصة حواء اليوم وتأثيرها المستمر في الأيديولوجيا الجنسانية/ الجندرية، خاصة داخل المجتمع المسيحي. نتعرف هنا إلى مسألة الأيديولوجية الجنسانية وجهود أشخاص مثل إليزابيث كادي ستانتن (1815-1902) لفضح النظام الأبوي الموجود في كل من «العهد القديم» والمجتمع. إذا كانت ستانتن تظن أن بطريركية «العهد القديم» تمثل مشكلة للنساء، فقد حاولت كاثرين بوشنيل (1856-1946) ولي آنا ستار استخدام «العهد القديم» لدعم حقوق المرأة والمساواة. لقد وجهتا انتباههما إلى أسئلة الترجمة (بوشنيل كانت مبشرة إلى الصين، وبالتالي تم تعريفها إلى التحديات التي تطرحها الثقافة على الترجمة والتأويل والتفسير. إذا كانت الثقافة الصينية تطرح مشاكل، فلم تقدّم السياقات الناطقة بالإنكليزية نفس الشيء؟).

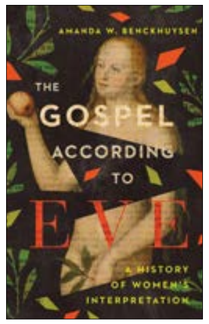

أخيراً، يسعى هذا الكتاب إلى تتبع تاريخ القراءات البديلة لـ«لكتاب المقدس» التي تنعكس في أصوات النساء وتفاعلهن مع سفر التكوين 1-3. غالباً ما يتم اعتبار الأمر منتهياً وليس ثمة حاجة إلى التطرق إليه مرة أخرى ما لم يكن هناك دليل جديد. في هذه الحالة، فإن الدليل الجديد، بحسب الكاتبة، هو تاريخ، وجوقة لا تقل عن أصوات النساء التي تم دفنها مع مرور الوقت وتثير تحديات خطيرة للقراءات التقليدية ولأيديولوجيات النوع الاجتماعي التي ولّدت هذه القراءات. وكذلك، تقدم إعادة قراءة مقنعة تسلط الضوء على كرامة المرأة وقيمتها وإنسانيتها الكاملة. لم تكتب هؤلاء النساء في التاريخ كضغط من أجل أن يكن سياسيات، ولا كنوع من التسويغ لحركة نسوية علمانية. بدلاً من ذلك، كتبن ليشرحن للكنيسة كيف أن أفكارهن ومثلهن للأنوثة تؤذي بنات المسيح وتهدد سلامتهن البدنية ورفاههن. ومن المؤكد أن هذا لم يكن ما قصده الله لهن. فقد عرضت هؤلاء النساء تفسيراتهن الخاصة لـ«لكتاب المقدس» لتشجيع الكنيسة (والمجتمع) على إعادة التفكير في قناعاتهن حول طبيعة المرأة ودورها.

تقول الكاتبة إن مؤلفها يوحي بأنه وجد في تاريخ الكنيسة المسيحية دوماً رد فعل ضد التفسيرات التقليدية لحواء ومقاومة النساء (والرجال) في الكنيسة لمفاهيم الدونية الأنثوية. وهذا المؤلف يوضح كيفية تأثير الموقع الاجتماعي والتجربة الشخصية في طريقة اختيار القراء للنصوص وتفسيرها، وما يرونه في النص ويسمعونه منه، وما يختارون تجاهله. وما يميز مقاربتها أنها تتناول مسألة ما يقوله «العهد القديم» عن النساء من خلال عدسة تاريخ التفسير، وتضيف: «من الشائع اليوم أن دفع المساواة بين الجنسين في الكنيسة هو رد فعل على الثقافة، لكن ما أقوله (أو أوضحه) في هذا المؤلف هو أنه كان هناك من أمنوا بالعكس عبر تاريخ الكنيسة، أي أن التبعية الأنثوية وقصر أدوار المرأة كان استسلام الكنيسة المسيحية لبطريركية سائدة. يفسر هؤلاء المؤولون والمفسرون والمفسرات أن «العهد القديم» يدعم المساواة الكاملة بين النساء والرجال».

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء 3 حزيران 2020 العدد 4064

صورة وخبر

تواصل مديرة متاحف الفاتيكان باربارا جاتا الإشراف على سير الأمور بعد المباشرة باستقبال الزوّار في بداية الأسبوع الحالي. وسط إجراءات وقاية مشدّدة للحؤول دون انتقال فيروس كورونا يستمتع الناس بمجموعة كبيرة من الأعمال الفنية المهمّة، خصوصاً في كنيسة سيستينا وغُرف رافايال. علماً بأنّ سبعة ملايين شخص يقصدون المكان سنوياً، ما يُدخل إلى خزينة الدولة 45 مليون يورو تقريباً. (أندرياس سولارو ـ أف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

جُدرانُ العالَم...

على واجهاتِ هذه الجدران، ككلّ جدرانِ العالَم،
رسومٌ لطيفةٌ، مُرتَجَلةٌ وغيرُ مُتَأَنِّيَة
لأزهارٍ، وعصافير، وقبلاتٍ سعيدة، وقلوبٍ مُزركَشةِ
البُطَيناتِ بسهامِ حبٍّ حنونةٍ وصائبةْ.
وخلفَها، خلفَ هذه الجدرانِ العتيدةِ نفسِها، حيثُ
تَتَعذّرُ الرؤيةُ ويَصعبُ التخمينُ،
تَفيضُ الدموع، وتعلو شهقاتُ المحتضرين، وتَعبقُ
روائحُ أسمالِ المرضى والمحزونين والموتى.
خلفَ هذه الجدران، ككلّ جدرانِ العالَم، آلامٌ وآلام.
خلفَها، خلفَ جدرانِ بيوتِ هذا العالَم،
خلفَ هذه الجدرانِ المُمَوَّهةِ بأزهارِها الضاحكة،
وقبلاتِها السخيّةِ، وسِهامِ قلوبِها السعيدة..
خلفَ هذه الجدرانِ السميكةِ العالية،
تُحتَبَسُ دموعٌ، وتُعتَصَرُ حبّاتُ قلوب، وتدورُ قصصٌ،
ويُتَكَتَّمُ على أسرارٍ عذابْ. .
خلفَها... خلفَها، خلفَ هذه الجدرانِ الضَّريرةِ الضاريةِ
عديمةِ القلب،
أحزانٌ ودموعٌ تستحقُّ أنْ تُبصَرَ وتُروى...
خلفَها: ناس.
فإذنْ، يا أيها الناس!
أيها الذين أمامَ هذه الجدرانِ السميكةِ العاليةْ،
إنْ كنتم عاجزين عن إبصارِ ما يدورُ خلفَها
فَـ: هيّا وهيّا!
امتَشِقوا فؤوسَكم وأسرارَكم وأورامَ قلوبِكم
وَسارِعوا إلى الهَدّ!

«مهرجانات بعلبك» : حفلة عن بُعد!

في كل عام، يخوض القائمون على «مهرجانات بعلبك الدولية» امتحاناً صعباً. قبل نحو سبع سنوات، شكّل الوضع السياسي والأمني عائقاً أمام الحفلات التي تُقام في مدينة الشمس. ففي 2013، حالت التطوّرات على هذين الصعيدين دون إقامة الفعاليات على المسرح الروماني الشهير، فنُقلت الأماسي إلى بيروت بعيداً عن المعبد الأثري الشهير. كما توقف المهرجان خلال فترات الحرب آخرها في حرب تموز 2006. رغم كل الصعاب، إلا أنّ المهرجان كان يواصل التحدّي في سبيل الاستمرار. واليوم، تتأثّر «مهرجانات بعلبك الدولية»، كغيرها من الأحداث الفنية والثقافية المحلية، بفيروس كورونا وقرار منع التجمّعات خوفاً من تفشيه. من هذا المنطلق، فكّر القائمون على المهرجان في خطوة تواكب التطوّرات الحاصلة في عالم الفن، ستتمثّل في حفلة من دون جمهور. هكذا، تحيي الأوركسترا الفلهارمونية الوطنية بقيادة المايسترو هاروت فازليان، إلى جانب كورال من «الجامعة الأنطونية» و«جامعة سيدة اللويزة»، أمسية في أواخر حزيران (يونيو) في معبد باخوس، ستُنقل مباشرة على الهواء (21:00) عبر قناة mtv.

130 شخصاً تقريباً، سيطلون على المسرح مع الحفاظ على شروط التباعد الاجتماعي في ما بينهم. وقريباً، سيتم الكشف عن برنامج السهرة وكل التفاصيل المتعلقة بها. مصادر من المهرجان تقول لـ«الأخبار» إنّ القائمين عليه قرّروا تقديم الحفلة للدخول إلى منازل محبي بعلبك. ففي الوقت الذي يمنع فيه فيروس كورونا إحياء السهرات داخل المدينة العريقة، فإنّها ستدخل كل منزل وتُعيد بثّ الروح في المهرجان الذي كان في مثل هذا الوقت من كل عام يجذب كثيرين من مختلف المدن اللبنانية، ومن خارج البلاد أيضاً.

يقود المايسترو هاروت فازليان الاوركسترا الفلهارمونية الوطنية

قراءات وشعر: «شبابيك» على فايسبوك

يوم السبت المقبل، يدعو «المتحف العربي الأميركي القومي» (AANM) إلى المشاركة في أمسية قراءة رقمية لمجلة «سكون» الإلكترونية الناطقة بالإنكليزية، بعنوان «شبابيك». الموعد سيبّث عبر صفحة AANM على فايسبوك، وسيمزج بين اللغتين العربية والإنكليزية، على أن يضمّ قراءات حول الشبابيك (تنسيق رئيسة تحرير «سكون» ومؤسّستها روى زيناتي). تشارك في الأمسية المجانية مجموعة من الكتّاب والشعراء العرب، من بينهم: زين جوخدار، زينة هاشم بيك، سحر مصطفى، زينة عزّام، فرح شمّا (الصورة) وغيرهم.

أمسية قراءة بعنوان «شبابيك»: السبت 6 حزيران (يونيو) الحالي ـ الساعة التاسعة مساءً بتوقيت بيروت ـ صفحة «المتحف العربي الأميركي القومي» على فايسبوك.

«غاليري جانين ربيز»... منصّة إلكترونية

بسبب «إجراءات الوقاية التي ستكون جزءاً من حيواتنا لفترة أطول مما كان متوقّعاً»، دشّنت «غاليري جانين ربيز» موقعاً إلكترونياً جديداً لعرض أعمال الفنانين، لتعذّر إقامة التجمعات الكبيرة والحفلات كما في السابق. الموقع الجديد عبارة عن غاليري افتراضية، سيتمّ تعديلها وتبديلها شهرياً، لإبقاء الجمهور على الاطلاع على الأعمال الجديدة، وأخرى من معارض احتضنتها في السابق. علماً بأنّ «جانين ربيز» أعلنت أنّها ستفتح أبوابها قريباً، وعندما تسمح الظروف في ظل الأزمة الصحية التي تعصف بالعالم. وحتى ذلك الوقت، فقد وجدت، كغيرها من المؤسسات الثقافية، بديلاً حالياً يتمثّل في منصة إلكترونية.
ضمّ المعرض الأوّل الذي افتتحت به الغاليري منصّتها، أعمالاً متعدّدة بين اللوحات والنحت لآلان فاسويان، جوزيف حرب، هنيبعل السروجي، منصور الهبر وغيرهم، بالإضافة إلى لوحة قديمة لجميل ملاعب تعود إلى بداية السبعينيات بعنوان «بداية الرحلة».
(رابط المنصة على موقعنا)

من بين أعمال المعرض الأوّل لوحة قديمة لجميل ملاعب بعنوان «بداية الرحلة»